STAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES

العدد ١١٠
مجلة أسبوعية تحليلية

قاسم الغراوي
محلل سياسي

د. علي دعدوش
باحث في شأن الاقتصاد العراقي

د. نسيب حطيط
رئيس مركز النسيب للدراسات

د بلال الخليفة
كاتب وباحث في الطاقة والاقتصاد

علي عبدالمحسن محمد
رئيس مهندسين في شركة نفط البصرة

ماجد الشويلي
باحث في الشؤون العقائدية والسياسية

أسعد عبدالله عبدعلي
باحث عراقي

د. محمد العبادي
أستاذ مساعد في جامعة

د. جواد عبد الوهاب
كاتب و محلل و باحث سياسي

ايهاب علي داود سلمان النواب
كاتب في شبكة النبأ المعلوماتية

زهراء عقيل
باحثة دكتوراه في الفلسفة العامة

علي ارباط البغلاني
مقرر قسم واستاذ

رائد سالم الهاشمي
سفير النوايا الحسنة وسفير السلام

د. صفاء الشمري
دكتوراه فلسفة في القانون

أحمد الأنصاري
خبير اقتصادي، مهندس استشاري

علي عبدالمحسن محمد	سرقات النفط بين الفرد الواحد وشبكات الفساد المتجذرة
د بلال الخليفة	ثنائية هرمز باب المندب على أسعار النفط
د. نسيب حطيط	لماذا نكرّر أخطاءنا ونقاوم أمريكا وإسرائيل... آحادًا ؟
د. علي دعدوش	إدارة العلاقات الاقتصادية العراقية-التركية: رؤية استراتيجية لتعزيز القوة التفاوضية وتحقيق المصالح الاقتصادية للعراق
قاسم الغراوي	خرائط النار والبترول ... من الخليج إلى الشام
ايهاب علي داود سلمان النواب	جذور الفساد في العراق : الاصلاح الاجتماعي كمدخل للعلاج
د. جواد عبد الوهاب	هرمز... معركة الردع لا معركة الجغرافيا
د. محمد العبادي	إيران بين معادلة إنزال القصاص ومعادلات الردع المؤجلة
أسعد عبدالله عبدعلي	الاردن في قلب العاصفة - انكشاف العش السرّي
ماجد الشويلي	تغيير العملة وحذف الأصفار... هل تكون الفرصة الذهبية لاستعادة الكتلة النقدية ومحاربة الفساد؟
أحمد الأنصاري	- استثناء إسرائيل في الرد الإيراني يقلق تل أبيب - بوصلة المواقف
د. صفاء الشمري	هل خرجت القوات الأمريكية؛ أم دخلت العقود؟ قراءة قانونية في مستقبل السيادة الاقتصادية العراقية
رائد سالم الهاشمي	موازنة البرامج والنتائج... إصلاح مالي أم تحول في فلسفة الدولة؟
علي ارباط البغلاني	دور الصناعات الناشئة في العراق وأهميتها في تعزيز التنوع الاقتصادي وبناء اقتصاد تنافسي
زهراء عقيل	الوعي الأخلاقي عند تلقي الخبر الرقمي

سرقات النفط بين الفرد الواحد وشبكات الفساد المتجذرة

كيف تكشف قضية الجميلي بنية الفساد وأثرها في الاقتصاد والمجتمع والدولة؟

علي عبدالمحسن محمد

1 ملامح القضية

- 128 اسماً في الإعترافات
- عشرات العقارات والمعامل
- نصف طن من الذهب
- مئات المليارات نقداً

بحسب ما يورده المقال والتحقيقات المتداولة

2 من فرد إلى شبكة

الفرضية المركزية: الثروة المضبوطة توحي بشبكة أوسع من فاعل منفرد.

حماية سياسية وإفلات من العقاب ← تمويل شبكات نفوذ ← إخفاء الأموال والأصول ← تحويل المال العام ← استغلال المنصب

3 الآثار المترتبة

سياسياً
- ضرب القرار الوطني
- تحويل الدولة إلى بنية ريعية فاسدة
- إضعاف هيبة القانون

اجتماعياً
- فقدان الثقة بالمؤسسات
- اتساع الفجوة الطبقية
- هجرة الشباب أو الانزلاق لمسارات مشبوهة

اقتصادياً
- تعطيل المشاريع والخدمات
- تأخير الرواتب واستنزاف الإيرادات
- إضعاف التنمية المستدامة

4 من يتحرك؟

- **الزعامات الدينية والمجتمعية:** تحريم الفساد ونبذ الفاسدين
- **الأجهزة الرقابية:** تتبع الأموال والأصول
- **البرلمان:** رقابة وكشف وحماية المال العام
- **القضاء:** تحقيق شفاف ومستقل
- **الحكومة:** توسيع صولة الفجر إلى الرؤوس الكبيرة

5 مفترق الطريق

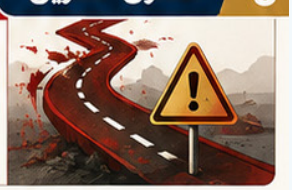

مسار الإفلات
- تحويل المتهم إلى كبش فداء
- تسويات سياسية
- خروج الرؤوس الكبيرة من المشهد
- تكرار الفضيحة مستقبلاً

VS

مسار الإصلاح
- كشف الشبكات كاملة
- استرداد الأموال
- محاسبة الكبار قبل الصغار
- إعادة الثقة بالدولة

الخلاصة

القضية ليست حادثة فردية فحسب، بل اختبار حاسم لقدرة الدولة العراقية على تفكيك شبكات الفساد وحماية ثروتها النفطية.

سرقات النفط بين الفرد الواحد وشبكات الفساد المتجذرة

علي عبدالمحسن محمد

في خضم المشهد العراقي المثقل بالأزمات، انفجرت قضية عدنان الجميلي، وكيل وزارة النفط لشؤون التصفية، بوصفها واحدة من أكثر قضايا الفساد إثارة للصدمة والجدل. ووفق ما أُعلن في سياق التحقيقات والمعلومات المتداولة، جرى ضبط مبالغ نقدية ضخمة، وكميات كبيرة من الذهب، وعقارات فاخرة، ومعامل طحن تقدر قيمتها بعشرات المليارات، فضلاً عن أموال قيل إنها أُخفيت في خزانات مياه، وحفر لتصريف الأمطار، وجدران منازل، وأراضٍ زراعية. إن ضخامة الأرقام وطبيعة الأصول المضبوطة تفرضان سؤالاً لا يمكن تجاوزه: هل يستطيع مسؤول واحد، مهما بلغ نفوذه، أن يدير بمفرده شبكة بهذا الحجم، وأن يجمع هذه الثروة ويخفيها ويتصرف فيها بعيداً عن أعين الرقابة؟ أم أن القضية تمثل طرفاً ظاهراً من شبكة أوسع، تضم سياسيين ومسؤولين ووسطاء ومتعهدين وأصحاب نفوذ داخل مؤسسات الدولة؟

من الفساد الفردي إلى الشبكات المنظمة

تبدو القضية، وفق حجم الأموال وطريقة إدارتها، أقرب إلى نموذج الفساد المنظم منها إلى اختلاس فردي محدود. فعمليات جمع الأموال وتحويلها إلى ذهب وعقارات ومشروعات تجارية، ثم توزيعها وإخفاؤها، تحتاج عادة إلى دوائر حماية مالية وإدارية وسياسية، وإلى قدرة على تمرير العقود والحوالات والتغطية على مصادر الأموال. وقد أثيرت، في سياق القضية، معلومات عن اعترافات نسبت إلى الجميلي وتحدثت عن تورط ١٢٨ شخصاً، بينهم نواب ومسؤولون. كما نُقلت تصريحات عن وزير الاتصالات تفيد بأن المتهم كان يتصرف بأموال مرتبطة بأربع مصافٍ لتمويل أحزاب سياسية. وهذه المعطيات، إذا ثبتت قضائياً، تعني أن القضية لا تخص موظفاً واحداً، بل تكشف احتمال استخدام مؤسسات الدولة وموارد قطاع النفط في تمويل شبكات حزبية وسياسية.

وهنا يبرز الخوف الأكبر: أن يتحول المتهم الرئيس إلى كبش فداء، وأن تُغلق القضية عند حدود شخص أو عدد محدود من الموظفين، بينما تبقى الرؤوس الأكبر خارج دائرة المساءلة. فقد عرف العراق، خلال السنوات الماضية، قضايا فساد كبيرة انتهت بإدانة وسطاء أو منفذين، في حين أفلت أصحاب القرار والجهات المستفيدة من العقاب. إن العدالة لا تتحقق بإدانة من حمل الأموال أو أخفاها فقط، بل بكشف من أصدر الأوامر، ومن سهّل العقود، ومن وفر الحماية، ومن تلقى التمويل، ومن عطل أجهزة الرقابة. فإذا بقيت هذه الحلقات مجهولة أو محصنة، فإن الشبكة ستعيد إنتاج نفسها بأسماء جديدة.

النفط والضربة المباشرة للاقتصاد

لا يقتصر ضرر هذه القضية على كونها جريمة مالية، لأن قطاع النفط يمثل العمود الفقري للاقتصاد العراقي، ويؤمن أكثر من تسعين في المئة من الإيرادات العامة. ولذلك فإن كل دولار يُسرق من هذا القطاع لا يمثل رقماً مجرداً، بل يعني راتباً قد يتأخر، أو مدرسة لا تُبنى، أو مستشفى لا يُجهز، أو طريقاً يبقى مدمراً، أو فرصة عمل تضيع. حين تتحول موارد النفط إلى مصدر لتمويل الأحزاب والنفوذ الخاص، تتحول الدولة من مؤسسة بناء إلى أداة توزيع للغنائم. وحين يرى المواطن أن أموال بلاده تُخزن في الذهب والعقارات والمشروعات الخاصة، بينما يعاني من الكهرباء المتقطعة، ونقص الخدمات، وارتفاع الأسعار، فإن ثقته بالدولة تتآكل بصورة خطيرة. إن استمرار استنزاف الثروة النفطية بهذه الطريقة يعمق الطابع الريعي للاقتصاد، ويمنع توجيه الإيرادات نحو الصناعة والزراعة والبنية التحتية والتعليم والتكنولوجيا. كما يجعل أي حديث عن التنويع الاقتصادي أو التنمية المستدامة فاقداً للمصداقية؛ لأن الإصلاح لا يمكن أن ينجح في بيئة تتحول فيها الموازنة والعقود العامة إلى مصادر تمويل للفساد السياسي. والأخطر أن الفساد في قطاع النفط يمس السيادة الوطنية مباشرة. فالثروة التي يفترض أن تكون ملكاً لجميع العراقيين تتحول إلى وسيلة لتكريس نفوذ فئات محدودة، وتصبح الدولة عاجزة عن اتخاذ قرارات مستقلة بسبب ارتباط مراكز القوة بمصالح مالية ضخمة.

الآثار الاجتماعية والأخلاقية

لا يتوقف الضرر عند الاقتصاد، بل يمتد إلى البنية الأخلاقية والاجتماعية للمجتمع. فعندما يشاهد الناس الفاسد يزداد ثراءً ونفوذاً، بينما يبقى الموظف النزيه والمواطن البسيط عاجزين عن تأمين احتياجاتهما الأساسية، تتبدل معايير النجاح والاحترام. وتترسخ تدريجياً ثقافة خطيرة ترى أن المال، لا مصدره، هو معيار المكانة الاجتماعية. عندها تتحول السرقة والرشوة والواسطة إلى وسائل مقبولة للترقي، ويشعر الشباب بأن الطريق القانوني لا يؤدي إلى النجاح، بينما يفتح الفساد أبواب الثراء السريع. هذا الواقع يدفع بعض الشباب إلى الهجرة، ويدفع آخرين إلى الانخراط في شبكات مشبوهة أو البحث عن الحماية الحزبية، ويولد شعوراً عاماً بالإحباط وانعدام العدالة. ومع مرور الوقت، يصبح الفساد جزءاً من السلوك اليومي، لا جريمة استثنائية، فتضعف القيم العامة ويتراجع الإيمان بالقانون. كما أن مظاهر البذخ التي تحيط ببعض أبناء الطبقة السياسية، في مقابل اتساع الفقر والبطالة، تزيد الاحتقان الاجتماعي، وتعمق الفجوة بين الدولة والمجتمع. وهذه الفجوة لا تهدد الاقتصاد وحده، بل تهدد الاستقرار السياسي والأمني.

مسؤولية الحكومة والقضاء

في مواجهة هذه القضية، لا يكفي الاحتفاء بحملة الاعتقالات أو مداهمة المنازل. فالحكومة التي أطلقت حملة «صولة الفجر» مطالبة بأن تثبت أنها ليست حملة مؤقتة أو انتقائية، وأن يد العدالة ستصل إلى كل متورط، بصرف النظر عن منصبه أو حزبه أو حصانته. ويتحمل القضاء العراقي المسؤولية الأكبر في استكمال التحقيقات بنزاهة وشفافية، وحماية القضاة والمحققين من الضغوط والتهديدات، وضمان عدم إغلاق الملفات بتسويات سياسية. كما ينبغي نشر ما يسمح به القانون من نتائج التحقيق، وتوضيح مسارات الأموال والأصول، وكشف الجهات المستفيدة بعد ثبوت الأدلة.

ولا يجوز أن تنتهي القضية بعقوبة رمزية أو بإدانة منفذ واحد، لأن ذلك سيحولها إلى فصل جديد من فصول الإفلات من العقاب. المطلوب هو تفكيك الشبكة، واسترداد الأموال، ومصادرة الأصول غير المشروعة، ومنع المتورطين من العودة إلى المناصب العامة.

البرلمان والزعامات الدينية والسياسية

أما مجلس النواب، فعليه أن يمارس دوره الرقابي الحقيقي، وأن يتخلى عن منطق المحاصصة الذي يحول الرقابة إلى مساومات متبادلة. فالمجلس مطالب باستجواب المسؤولين، ومتابعة التقارير الرقابية، ورفع الحصانة عن كل من تثبت بحقه شبهات جدية، بدلاً من توفير الغطاء السياسي له. كما تقع على الزعامات الدينية والسياسية مسؤولية تجريم الفساد ثقافياً وأخلاقياً، لا الاكتفاء بإدانته في الخطب العامة. فهذه الزعامات تمتلك تأثيراً واسعاً في المجتمع، ويمكنها أن تسحب الشرعية المعنوية من الفاسدين، وأن تجعل من النزاهة وحماية المال العام قيمة وطنية ودينية لا تقبل المساومة.

الخاتمة

إن قضية عدنان الجميلي ليست محاكمة فردية عابرة، بل اختبار حقيقي لقدرة الدولة العراقية على مواجهة شبكات الفساد الكبرى. فإما أن تتحول إلى بداية لكشف المستور، ومحاسبة الرؤوس الكبيرة، واسترداد الأموال، وإعادة بناء الثقة بالمؤسسات، وإما أن تصبح حلقة جديدة يُضحى فيها بوسيط بينما يبقى المستفيدون الحقيقيون في مأمن. الخلاص لا يتحقق بالشعارات، بل بإرادة سياسية وقضاء مستقل ورقابة فعالة، وبمشاركة جميع مؤسسات الدولة والمرجعيات الاجتماعية في معركة واحدة ضد الفساد. فالمعركة ليست لحماية المال العام فقط، بل لحماية مستقبل العراق ومنع الوحش الذي التهم ثرواته من التهام ما تبقى من ثقة الأجيال بالدولة والوطن.

ثنائية هرمز وباب المندب على أسعار النفط

ممران بحريان يحكمان إيقاع السوق النفطي العالمي

د. بلال الخليفة

(A) الأهمية الاستراتيجية للخليج

- الخليج يغطي قرابة **خُمس** الطلب العالمي على النفط
- صادرات دول المجلس في 2023: نحو **12.4 مليون** برميل يومياً
- إنتاج دول المجلس في 2023: نحو **17 مليون** برميل يومياً **23.2%** (الإنتاج العالمي)
- **26.6%** من الصادرات العالمية للنفط الخام (2025–2026)
- الخليج ينتج نحو **21.8** من النفط الخام العالمي

(B) لماذا هرمز وباب المندب حاسمان؟

مضيق هرمز

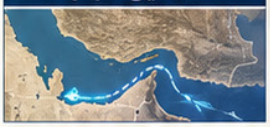

- بوابة صادرات الخليج إلى العالم
- تعطل أي منهما يرفع كلفة الشحن والتأمين
- الاضطراب المزدوج يهدد سلاسل التوريد والطاقة

باب المندب

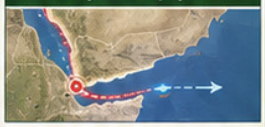

- حلقة الربط بين البحر الأحمر والمحيط الهندي
- تعطل أي منهما يرفع كلفة الشحن والتأمين
- الاضطراب المزدوج يهدد سلاسل التوريد والطاقة

(C) كيف تتفاعل الأسعار؟

1. توتر سياسي/عسكري
2. تهديد الإمدادات
3. انخفاض المعروض النفطي
4. قفزة في خام برنت
5. ارتفاع كلف النقل والتأمين
6. تضخم وركود عالمي محتمل

(D) لماذا لم تقفز الأسعار فوق كل التوقعات؟

1. قدرة السوق مؤقتاً على امتصاص جزء من الصدمة
2. تحويل جزء من الصادرات السعودية إلى البحر الأحمر
3. استخدام الاحتياطيات الاستراتيجية من قبل الولايات المتحدة واليابان والصين

(E) الأثر السعري

قبل الأزمة	أثناء التصعيد	الاستقرار النسبي	إذا استمرت الأزمة
65–70 دولاراً لبرنت	الاقتراب من 100 دولار	حول 90 دولاراً	قد تتجاوز 120 دولاراً

(F) السيناريوهات المحتملة

تعطل واسع في هرمز وباب المندب	توتر محدود	تهدئة سريعة
صدمة إمداد عالمية وتضخم ركودي	بقاء الأسعار مرتفعة وتقلبات حادة	انحسار المخاطر وعودة الأسعار للهدوء النسبي

(G) الرسالة الاقتصادية النهائية

- الحل الأكثر جدوى: تهدئة سريعة وضمان أمن الممرات البحرية
- ارتفاع الطاقة يرفع كلفة الغذاء والنقل والتصنيع عالمياً
- إطالة الأزمة تعني ضغطاً على الاحتياطيات الاستراتيجية
- حساسية النفط ترتفع كلما تركز الإنتاج في ممرات ضيقة

استقرار أسعار النفط لا يرتبط بالإنتاج فقط، بل بأمن هرمز وباب المندب معاً؛ وأي اضطراب ممتد فيهما قد يدفع العالم إلى موجة تضخم وأزمة اقتصادية أوسع.

ثنائية هرمز باب المندب على أسعار النفط

د بلال الخليفة

تؤثر السياسة الدولية، ولا سيما الحروب والأزمات الأمنية، تأثيراً مباشراً في أسعار النفط والغاز؛ لأن أسواق الطاقة لا تتحرك وفق معادلات العرض والطلب وحدها، بل تتأثر أيضاً بمستوى المخاطر السياسية، وأمن الممرات البحرية، واستقرار الدول المنتجة، وتوقعات المتعاملين في الأسواق. ويزداد هذا التأثير عندما تقع الأزمات في مناطق الإنتاج الرئيسة، وفي مقدمتها منطقة الخليج التي تمثل واحدة من أهم مراكز إنتاج النفط وتصديره في العالم. ووفق الأرقام الواردة في التقديرات المتداولة للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦، تسهم دول الخليج بنحو ٢١,٨ في المئة من الإنتاج العالمي للنفط الخام، وبنحو ٢٦,٦ في المئة من صادراته العالمية. كما أظهرت بيانات عام ٢٠٢٣ أن إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام بلغ قرابة سبعة عشر مليون برميل يومياً، أي ما يعادل ٢٣,٢ في المئة من إجمالي الإنتاج العالمي، في حين بلغت صادراتها نحو ١٢,٤ مليون برميل يومياً، وهي من أعلى مستويات التصدير بين التكتلات الإقليمية. وتكشف هذه الأرقام عن الوزن الاستراتيجي لمنطقة الخليج في استقرار الاقتصاد العالمي. فحدوث اضطراب سياسي في هذه المنطقة لا يبقى حدثاً محلياً، بل ينتقل سريعاً إلى أسواق الطاقة، وأسعار النقل والتأمين، وكلفة الإنتاج الصناعي، ثم إلى أسعار السلع التي يدفعها المستهلك في مختلف دول العالم.

الخليج ومركزية الإمدادات العالمية

تنتج دول الخليج كميات كبيرة من النفط والغاز، وتغطي نسبة مؤثرة من الطلب العالمي على الطاقة. وبحسب الأرقام الواردة في النص، تقترب الإمدادات النفطية والهيدروكربونية الخليجية من خُمس الاستهلاك العالمي، وهو ما يفسر الحساسية الشديدة لأي اضطراب يصيب المنشآت النفطية أو خطوط الأنابيب أو الموانئ وممرات التصدير. ولا تكمن أهمية الخليج في حجم الإنتاج وحده، بل في تركز جزء كبير من احتياطيات النفط والغاز العالمية داخله. وهذا يعني أن الأسواق لا تنظر فقط إلى الكميات التي تُصدَّر اليوم، بل إلى قدرة المنطقة على تعويض أي نقص مستقبلي. فإذا تعرضت الحقول أو الموانئ أو طرق الملاحة لخطر مستمر، ترتفع ما يسمى بعلاوة المخاطر الجيوسياسية، حتى قبل حدوث نقص فعلي في الإمدادات.

مضيق هرمز وعصب صادرات الطاقة

يمثل مضيق هرمز أحد أكثر الممرات البحرية حساسية في العالم؛ لأنه يشكل البوابة الرئيسة لصادرات النفط والغاز القادمة من عدد من دول الخليج. ولذلك فإن إغلاقه أو تقييد حركة السفن فيه يؤدي إلى تقليص قدرة المنتجين على إيصال النفط إلى الأسواق الآسيوية والأوروبية. وقد أدت المواجهة في الخليج، وفق المعطيات الواردة، إلى اضطراب إمدادات النفط والغاز، فارتفع سعر خام برنت من مستويات تراوحت بين خمسة وستين وسبعين دولاراً للبرميل إلى ما يقارب مئة دولار، قبل أن يستقر حول تسعين دولاراً. وعلى الرغم من توقعات تحدثت عن احتمال تجاوز السعر حاجز مئة وخمسين دولاراً، فإن السوق لم يصل إلى هذا المستوى بسبب وجود عوامل خففت من حدة الأزمة. كان أول هذه العوامل استخدام عدد من الاقتصادات الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين واليابان، جزءاً من احتياطياتها النفطية الاستراتيجية. وقد ساعد ضخ هذه الكميات في الأسواق على تعويض جانب من النقص وتهدئة مخاوف المشترين، ومنع ارتفاع الأسعار بحدة. أما العامل الثاني، فتمثل في قدرة السعودية على تحويل جزء من صادراتها نحو البحر الأحمر. فبعد أن كانت تصدر كميات أكبر عبر الممرات الخليجية، اضطرت نتيجة اضطراب مضيق هرمز إلى استخدام خطوط وموانئ بديلة، بما سمح لها، وفق التقديرات الواردة، بتصدير قرابة خمسة ملايين برميل يومياً عبر المسار الغربي. وقد خفف ذلك من الضغط على السوق العالمية، وأظهر أهمية امتلاك طرق تصدير متعددة لا تعتمد على مضيق واحد.

باب المندب والجبهة الثانية للخطر

إذا كان مضيق هرمز يمثل البوابة الشرقية لصادرات الخليج، فإن مضيق باب المندب يشكل بوابة حيوية تربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي. وتمر عبره ناقلات النفط والسفن التجارية المتجهة نحو قناة السويس والأسواق الأوروبية. ولهذا فإن التوتر بين السعودية واليمن يضيف مستوى جديداً من المخاطر. فأي تعطيل لحركة الصادرات السعودية عبر البحر الأحمر قد يؤدي إلى فقدان السوق كميات تصل، وفق الأرقام المطروحة، إلى نحو خمسة ملايين برميل يومياً. وهذه كمية كبيرة يصعب تعويضها بسرعة، خصوصاً إذا تزامن اضطراب باب المندب مع استمرار القيود في مضيق هرمز. وقد انعكست المخاوف فوراً على الأسعار، إذ ارتفع خام برنت بأكثر من عشرة دولارات في اليوم الأول من التصعيد، ووصل إلى حدود مئة دولار للبرميل. وإذا استمرت الأزمة وتعطل التصدير لفترة أطول، فقد يرتفع السعر إلى أكثر من مئة وعشرين دولاراً، ولا سيما مع تراجع قدرة المخزونات الاستراتيجية على تهدئة السوق.

محدودية الاحتياطيات الاستراتيجية

استخدمت الدول الكبرى احتياطياتها النفطية لمواجهة النقص ومنع الصدمة السعرية، لكن هذه السياسة لا يمكن أن تستمر بلا حدود. فالاحتياطي الاستراتيجي أُنشئ للتعامل مع حالات الطوارئ المؤقتة، وليس لتعويض انقطاع طويل الأمد في إمدادات منطقة تنتج وتصدر نسبة كبيرة من النفط العالمي. ومع مرور الوقت، تقترب بعض المخزونات من مستويات حرجة، وتصبح الحكومات أكثر حذراً في السحب منها. فإذا استمر إغلاق المضائق أو تعطل الإنتاج، ستجد الدول المستهلكة نفسها أمام خيارين صعبين: مواصلة استنزاف احتياطياتها، أو ترك الأسعار ترتفع حتى ينخفض الطلب وتتحقق موازنة جديدة في السوق. كما أن إعادة ملء المخزونات لاحقاً ستحتاج إلى شراء كميات إضافية، وهو ما قد يرفع الطلب والأسعار حتى بعد انتهاء الأزمة. وبذلك لا تقتصر آثار استخدام الاحتياطي على الحاضر، بل تمتد إلى مرحلة ما بعد عودة الاستقرار.

أثر الأزمة في سلاسل التوريد والتضخم

لا يقف تأثير ارتفاع النفط عند محطات الوقود. فالنفط يدخل في كلفة النقل البري والبحري والجوي، وفي إنتاج الكهرباء والبتروكيماويات والأسمدة والبلاستيك والعديد من السلع الصناعية. كما يؤدي إغلاق المضائق إلى إطالة مسارات السفن، وارتفاع أجور الشحن والتأمين، وتأخير وصول المواد الخام والسلع. ومن ثم، تواجه التجارة العالمية عاملين متزامنين: ارتفاع سعر الطاقة، وارتفاع كلفة النقل. وينتقل هذا العبء إلى أسعار الغذاء والدواء والملابس والآلات والمواد الإنشائية، ثم إلى المستهلك النهائي. والخطر الأكبر هو ظهور حالة من التضخم الركودي؛ أي ارتفاع الأسعار بالتزامن مع تباطؤ النمو الاقتصادي. فالشركات تواجه كلفاً أعلى، فتخفض الإنتاج والاستثمار، بينما تتراجع القدرة الشرائية للأفراد بسبب الغلاء. وعندها تصبح البنوك المركزية أمام معضلة صعبة: رفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم قد يزيد الركود، بينما تخفيضها لدعم الاقتصاد قد يغذي ارتفاع الأسعار.

ضرورة الحل السياسي

تكشف الأزمة أن أمن الطاقة العالمي لا يمكن فصله عن أمن الخليج والبحر الأحمر. كما تثبت أن الاعتماد على المضائق الضيقة يجعل الاقتصاد الدولي معرضاً للصدمات، مهما بلغت قوة الدول المستهلكة أو حجم احتياطياتها.

لماذا نكرّر أخطاءنا ونقاوم أمريكا وإسرائيل... آحـادًا ؟

د. نسيب حطيط

الحرب مستمرة منذ 47 عاماً.. والعدو يربح لأننا نقاتل منفردين

أهداف التحالف الأمريكي – الإسرائيلي

- القضاء على محور المقاومة
- ضمان أمن إسرائيل وتوسيعها
- الهيمنة على ثروات المنطقة
- فرض النظام الأمريكي الجديد
- تطبيع الأنظمة وتحييد الشعوب

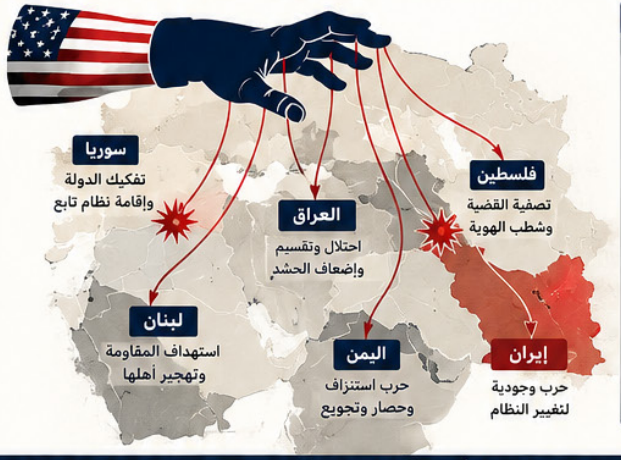

استراتيجية العدو

- يجمع قواه وضد أعدائه ويقاتلهم بشكل منفرد
- يفرق الأعداء ويجزئ قضاياهم
- يسيطر عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وإعلامياً
- يُنهك الخصم ويطيل الحرب باستنزافه
- يحقق أهدافه ويُرسم الحدود الجديدة

محطات الصراع: 47 عاماً من المواجهة غير المباشرة حتى الحرب المباشرة

1979	1980 – 1988	1990 – 2000	2001 – 2010	2011 – 2023	2023 – 2025
ثورة إيران وإسقاط الشاه وبداية الصدام مع المشروع الأمريكي	حرب العراق بدعم أمريكي وعربي 8 سنوات من الدمار والاستنزاف	عقوبات أممية خانقة وحروب بالوكالة اغتيالات وقصف دعم للمعارضة وتخريب داخلي	غزو أفغانستان ثم العراق إشعال المنطقة بالعنف والطائفية والفوضى	«الربيع العربي» تفكيك الدول (سوريا، ليبيا، اليمن، السودان) وتغييب الشعوب	حرب الإبادة في والعدوان على لبنان ثم الحرب المباشرة ضد إيران

منهج المقاومة الناجحة

- وحدة الساحات وتوحيد القرار
- المبادرة وتغيير قواعد الاشتباك
- حماية أمنية ومكافحة الاختراق
- حرب استنزاف طويلة ومتكافئة
- اعتماد كل أدوات القوة المتاحة

نتائج القتال الانفرادي

- خسائر بشرية ومادية كبيرة
- تهجير وتشريد وتدمير للبنى التحتية
- تراجع سياسي وتضييق على الحلفاء
- إظالة أمد الحرب دون حسم

أخطاء محور المقاومة

- القتال بشكل منفرد في كل ساحة
- الاعتماد على ردة الفعل لا المبادرة
- ضعف الحصانة الأمنية والاختراق الواسع
- عدم توحيد القرار والساحات
- التقيد بقواعد لا يلتزم بها العدو

السيناريوهات المستقبلية

السيناريو	الوصف	النتيجة المحتملة
وحدة ومقاومة موحدة	جبهة إقليمية موحدة بقيادة مشتركة	إفشال المشروع الأمريكي – الإسرائيلي والحفاظ على الحقوق
استنزاف طويل	مواجهات متفرقة ومحدودة	حرب طويلة وخسائر كبيرة من الجانبين
هزيمة وتفكيك	استمرار الانقسام والقتال المنفرد	فرض الهيمنة الأمريكية – الإسرائيلية وتفكيك المنطقة

ثوابت المواجهة

- الدفاع عن الأرض والكرامة والهوية واجب شرعي ووطني
- الشعوب هي الحاضنة الأساسية للمقاومة
- الإعلام والثقافة سلاح لا يقل أهمية عن السلاح
- الاقتصاد المقاوم يدعم الصمود والاستقلال

وحدة الساحات.. قوة الردع والانتصار

- فلسطين
- لبنان
- سوريا
- العراق
- اليمن
- إيران

جبهة مقاومة موحدة تحمي الجميع وتغيّر المعادلة

خلاصة القول

- الحرب الأمريكية – الإسرائيلية علينا مستمرة ومخططة منذ 47 عاماً
- القتال المنفرد هو أكبر أسباب إخفاقاتنا
- الحل الوحيد: وحدة الساحات والمقاومة الشاملة
- المعركة وجودية... إما كرامة أو ذل واستعباد

> لا نملك ترف التراخي أو الانقسام، فالعدو لا يتوقف... فإما أن نكون أمة قوية موحدة، أو نُستعمر طويلًا.

رسالة أخيرة

لا تنتظروا نصراً من العدو، بل لصنعوه بوحدتكم وصمودكم ومبادرتكم.

لماذا نكرّر أخطاءنا ونقاوم أمريكا وإسرائيل- آحادًا ؟

د. نسيب حطيط

تثير نتائج المواجهات التي اندلعت منذ عملية «طوفان الأقصى» أسئلة صعبة داخل أوساط قوى المقاومة وأنصارها بشأن طبيعة الاستراتيجية المتبعة، ومدى قدرتها على مواجهة التحالف الأميركي-الإسرائيلي الذي يمتلك تفوقاً عسكرياً وتقنياً واستخبارياً واسعاً. فالحرب في غزة، والتصعيد في لبنان واليمن، ثم المواجهة مع إيران، أظهرت أن الولايات المتحدة وإسرائيل تعملان ضمن رؤية طويلة الأمد تقوم على تفكيك الخصوم، وعزل كل ساحة عن الأخرى، ثم تركيز القوة عليها بصورة منفردة. وفق هذه القراءة، لا تقوم المشكلة الأساسية على نقص الإرادة أو التضحيات، بل على غياب تنسيق استراتيجي كامل بين الساحات المختلفة. فحين تواجه غزة وحدها، أو يُترك لبنان تحت ضغط الحرب والاستنزاف، أو يتحمل اليمن أعباء المواجهة البحرية بصورة منفصلة، تصبح كل جبهة أكثر عرضة للحصار والإنهاك والاختراق. أما عندما يتحقق تنسيق فعلي في المواقف السياسية والإعلامية والدبلوماسية والاقتصادية، فإن قدرة التحالف المقابل على فرض إيقاعه تتراجع.

استراتيجية العزل والتجزئة

نجحت الولايات المتحدة وإسرائيل، إلى حد بعيد، في ترسيخ سرديات تفصل بين القضايا المتصلة. فقد جرى تقديم فلسطين بوصفها قضية فلسطينية داخلية، وجنوب لبنان بوصفه شأناً يخص بيئة حزب الله وحدها، واليمن بوصفه أزمة محلية، وإيران بوصفها خصماً قومياً أو مذهبياً منفصلاً عن المجال العربي. أدى هذا الخطاب إلى إضعاف الشعور بوحدة المصير، وساعد على تحييد قطاعات واسعة من الرأي العام العربي والإسلامي. كما سمح بإعادة تعريف الصراع من قضية سياسية واستعمارية تتصل بالسيادة والاحتلال إلى نزاعات طائفية أو قومية محدودة. وهنا تكمن خطورة استراتيجية التجزئة؛ لأنها لا تستهدف القدرات العسكرية وحدها، بل تضرب البيئة الاجتماعية والسياسية التي تمنح المقاومة شرعيتها وقدرتها على الاستمرار.

فعندما تُعزل كل ساحة عن محيطها، تصبح أكثر قابلية للضغط، وتضعف قدرتها على بناء تحالفات واسعة تتجاوز الانتماءات الحزبية والمذهبية.

من رد الفعل إلى المبادرة السياسية

تكشف المواجهات الأخيرة أن قوى المقاومة كثيراً ما تتحرك وفق توقيت يفرضه الخصم، سواء عند بدء التصعيد أو عند التفاوض على وقف إطلاق النار. ويؤدي هذا النمط إلى بقاء المبادرة في يد الطرف الأميركي-الإسرائيلي، بينما تنحصر الاستجابة في إدارة الأضرار أو محاولة استعادة الردع بعد وقوع الضربة. إن تجاوز هذه المعضلة لا يكون عبر توسيع دائرة العنف بلا ضوابط، بل من خلال بناء استراتيجية شاملة تجمع بين الردع المشروع والعمل السياسي والدبلوماسي والإعلامي والقانوني. فالمواجهة الحديثة لا تُحسم في الميدان وحده، بل في الرأي العام الدولي، والمحاكم، والاقتصاد، وشبكات التأثير، وقدرة كل طرف على تقديم روايته بوصفها الأكثر اتساقاً مع القانون والعدالة. كما أن المبادرة تقتضي صياغة أهداف واقعية وقابلة للقياس. فلا يكفي رفع شعارات كبرى من دون تحديد الوسائل والنتائج المطلوبة. والمشروع الذي يريد الصمود يحتاج إلى رؤية واضحة بشأن حماية المدنيين، والحفاظ على المؤسسات، ومنع الانجرار إلى حروب أهلية أو صدامات مذهبية تخدم الخصم أكثر مما تضرّه.

الاختراق الأمني وأزمة البنية الداخلية

أظهرت الحرب في لبنان والتصعيد مع إيران مؤشرات مقلقة بشأن حجم الاختراق الأمني والاستخباري داخل بعض البنى القيادية والتنظيمية. فقد نُفذت ضربات دقيقة استهدفت قيادات ومواقع حساسة، ما يفرض مراجعة جذرية لآليات الحماية والاتصال وإدارة المعلومات. إن أي محور سياسي أو عسكري لا يستطيع الاستمرار إذا بقيت مؤسساته معرضة للاختراق. ولذلك يجب أن تحتل الحصانة الأمنية والتكنولوجية مكاناً مركزياً في أي مراجعة استراتيجية، من خلال تطوير أنظمة الاتصال، وتقليل المركزية المفرطة، وتحديث أساليب الحماية، وتدريب الكوادر على مواجهة الحرب السيبرانية والتجسس التقني. لكن الإصلاح الأمني لا يقتصر على الإجراءات السرية، بل يتطلب أيضاً إصلاحاً مؤسسياً وسياسياً. فالبيئات التي تنتشر فيها المحسوبية، وضعف المساءلة، والتنافس الداخلي، تكون أكثر قابلية للاختراق. وكلما اتسعت الفجوة بين القيادة والجمهور، ازدادت قدرة الخصم على استغلال التناقضات والشائعات والأزمات الاجتماعية.

تأمين مقومات الصمود

إذا كانت المواجهة طويلة، فإن الصمود يصبح أكثر أهمية من تحقيق مكاسب آنية. والصمود لا يعني استمرار القتال فقط، بل الحفاظ على المجتمع والاقتصاد والمؤسسات والقدرة على إعادة البناء. لذلك يجب توفير شبكات حماية اجتماعية، وخطط للإغاثة، ومخزونات للطاقة والدواء والغذاء، وآليات سريعة لتعويض المتضررين. كما ينبغي تقليل اعتماد المجتمعات المعرضة للحرب على مصادر خارجية يمكن قطعها بسهولة، وتطوير قدرات محلية في الإنتاج والزراعة والطاقة والاتصالات. فالجبهة الداخلية المتماسكة تمثل أحد أهم عناصر الردع، بينما يؤدي انهيار الخدمات وتفاقم الفقر والنزوح إلى إضعاف أي مشروع سياسي مهما امتلك من قوة عسكرية. ومن الضروري أيضاً حماية المدنيين وعدم تحويلهم إلى أدوات في الصراع. فاستهداف المنشآت المدنية أو الدعوة إلى معاملة المجتمع المقابل بالمثل لا يصنع نصراً أخلاقياً أو سياسياً، بل يوسع دائرة المأساة ويمنح الخصم ذرائع إضافية. والالتزام بالقانون الإنساني ليس ضعفاً، بل عنصر قوة يحفظ الشرعية ويمنع تحول المقاومة إلى صورة مشابهة لما تواجهه.

نحو جبهة سياسية وشعبية واسعة

تحتاج القضية الفلسطينية وقضايا السيادة في المنطقة إلى جبهة سياسية ومدنية عربية وإسلامية واسعة، لا إلى حصرها في تنظيمات أو طوائف محددة. ويمكن لهذه الجبهة أن تضم أحزاباً، ونقابات، وجامعات، ومؤسسات إعلامية، ومنظمات حقوقية، وحركات شبابية، وشخصيات مستقلة. وتتمثل مهمتها في توحيد الخطاب حول الحقوق الأساسية: وقف الاحتلال، حماية المدنيين، رفض التهجير، دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، ومقاومة مشاريع التقسيم والهيمنة. كما يمكنها العمل عبر المقاطعة القانونية والاقتصادية، والحملات الإعلامية، والضغط الدبلوماسي، وتوثيق الانتهاكات، ودعم المتضررين. إن توسيع المشاركة الشعبية بهذه الصورة يقلل من قدرة الخصوم على تصوير الصراع باعتباره مواجهة مذهبية أو قومية. كما يمنح المشروع المقاوم بعداً أخلاقياً وإنسانياً أكثر اتساعاً، ويمنع احتكاره من جهة واحدة.

مراجعة الخطاب والتحالفات

لا يمكن بناء وحدة حقيقية بخطاب التخوين أو الإقصاء. فالمطلوب هو الانتقال من لغة الانقسام إلى لغة المصالح المشتركة، والاعتراف بأن المجتمعات العربية والإسلامية متنوعة في مواقفها ومخاوفها. كما أن التحالفات المستدامة تُبنى على الاحترام المتبادل والشفافية، لا على طلب الطاعة أو فرض رؤية واحدة. وينبغي الفصل بين الحكومات والشعوب، وبين الخلافات السياسية والعداوات الطائفية. فكل خطاب يحول المواجهة إلى صراع مذهبي يضعف القضية الفلسطينية ويفتح الباب أمام حروب داخلية تستنزف الجميع.

الخاتمة

تكشف المواجهات الأخيرة أن القتال المنفرد، وغياب التنسيق، وضعف الحصانة الأمنية، كلها عوامل حدت من قدرة قوى المقاومة على تحويل تضحياتها إلى نتائج استراتيجية. ولذلك أصبحت المراجعة ضرورة لا ترفاً. لكن البديل لا ينبغي أن يكون تعميم العنف أو استهداف المدنيين، بل بناء استراتيجية متكاملة تقوم على الصمود، والتنسيق، والأمن المؤسسي، والعمل السياسي والقانوني والإعلامي، وتوسيع الجبهة الشعبية العابرة للطوائف والحدود. إن القضية التي تُدار بردود الفعل تظل أسيرة توقيت الخصم، أما القضية التي تمتلك مشروعاً واضحاً ومؤسسات متماسكة وتحالفات واسعة، فتكون أقدر على حماية وجودها وتحقيق أهدافها. فالمطلوب ليس أن تقاتل كل ساحة وحدها حتى تُستنزف، بل أن تتكامل الجهود ضمن رؤية مسؤولة تحمي الشعوب، وتمنع الهزيمة، وتفتح طريقاً سياسياً نحو العدالة والسيادة.

إدارة العلاقات الاقتصادية العراقية-التركية

رؤية استراتيجية لتعزيز القوة التفاوضية وتحقيق المصالح الاقتصادية للعراق

د. علي دعدوش

مدخل عام

تعظيم المكاسب الوطنية يتطلب الانتقال من إدارة الملفات بصورة منفصلة إلى تبني استراتيجية تفاوضية متكاملة تربط بين التجارة والمياه والطاقة والنقل والاستثمار، بما يعزز القدرة التفاوضية للعراق ويجول الاعتماد الاقتصادي المتبادل إلى شراكة أكثر توازنا واستدامة.

الخلاصة التنفيذية

- تقوية الموقف التفاوضي وحماية المصالح الوطنية
- تنويع الشركاء التجاريين وإدارة المخاطر
- تحقيق توازن أكبر في العلاقات الاقتصادية مع تركيا
- اعتماد استراتيجية تفاوضية متكاملة تربط الملفات الحيوية
- تعظيم المكاسب الاقتصادية المشتركة

أولاً: التبادل التجاري للمدة (2022 لغاية تموز 2026)

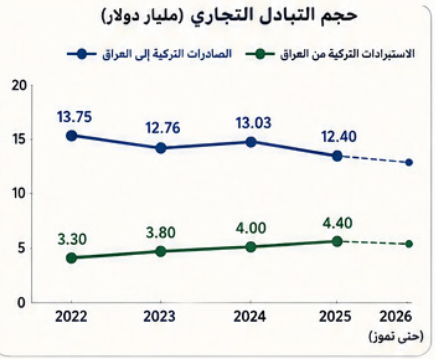

إجمالي التبادل 2025: **16.8** مليار دولار

العجز التجاري للعراق 2025: **8.0** مليار دولار

حصة العراق من الصادرات التركية 2025: **4.6%** المرتبة الخامسة

الجدول (1) تطور التجارة الثنائية العراقية-التركية

الصادرات التركية إلى العراق (مليار دولار)	الاستيرادات التركية من العراق (مليار دولار)	إجمالي التبادل التجاري (مليار دولار)	الميزان التجاري لصالح تركيا (مليار دولار)
2022	3.30	17.0	+10.4
2023	3.80	16.6	+9.0
2024	4.03	17.0	+9.0
2025	12.40	4.60	+8.0

المصدر: وزارة التجارة ووزارة الخارجية التركية وإحصاءات التجارة الخارجية الرصمية.

تحديات تواجه العراق

- عجز تجاري كبير ومستمر لصالح تركيا.
- الاعتماد العالي على تركيا في السلع الاستهلاكية والصناعية.
- ضعف التنويع في الصادرات العراقية.
- المنافسة الإقليمية على المشاريع اللوجستية.
- التقلبات السياسية والأمنية.

خصائص العلاقة التجارية بين البلدين

اعتماد غير متكافئ:
العراق يعتمد على تركيا في الاستيراد، وتركيا تعتمد على العراق كسوق رئيسة.

تنوع في الصادرات التركية
مقابل تركز الصادرات العراقية في النفط.

أهمية جغرافية استراتيجية:
منفذ إبراهيم الخليل وخط أنابيب النفط العراقي-التركي إلى ميناء جيهان.

مستقبل واعد مع التحديات:
مستهدف رفع التجارة إلى 30 مليار دولار عبر طريق التنمية والتعاون في الطاقة والنقل.

الجدول (2) أهم مكونات التجارة السلعية بين العراق وتركيا (لعام 2025)

صادرات العراق إلى تركيا	نسبتها	صادرات تركيا إلى العراق	نسبتها
النفط الخام	90%	مواد غذائية وزراعية	18%
مشتقات نفطية	5%	الحديد والصلب ومواد البناء	15%
معادن ومواد أولية	4%	الآلات والمعدات	14%
منتجات أخرى	1%	المنسوجات والملابس	13%
		البلاستيك والكيماويات والأثاث والأجهزة	40%

ثانياً: استراتيجية تفاوضية متكاملة لتعظيم المكاسب الوطنية

1. **تحويل طريق التنمية إلى مشروع إقليمي أول**
   - منح الشركات التركية أولوية التنفيذ.
   - تسهيل عبور البضائع التركية للأوروبا عبر العراق.
   - تقديم حوافز لوجستية وجمركية.
2. **توازن تجاري متبادل**
   - ربط الامتيازات التجارية بمستوى التعاون.
   - تحديد قوائم سلع خاضعة لمراجعة جمركية.
   - تشجيع الصادرات غير النفطية العراقية.
3. **إدارة ملف المياه بأدوات تفاوضية**
   - مطالبة تركيا باتفاق ملزم حول حصص المياه.
   - استخدام أوراق التجارة والاستثمار كرافعة تفاوض.
   - تطوير مشاريع داخلية لترشيد المياه.
4. **ربط التعاون في الطاقة بالقضايا الأخرى**
   - ضمان استقرار صادرات النفط عبر جيهان.
   - التعاون في الكهرباء والغاز.
   - ربط الامتيازات الطاقوية بالتعاون في المياه والتجارة.
5. **الاستثمار وتنمية القطاع الخاص**
   - فتح قطاعات استراتيجية للاستثمار التركي.
   - نقل التكنولوجيا وبناء القدرات.
   - تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
6. **إدارة المخاطر وتنويع الشراكات**
   - تنويع الشركاء التجاريين.
   - استخدام أدوات جمركية وغير جمركية.
   - تطبيق سياسات تتوافق مع قواعد التجارة الدولية والأمن الاقتصادي.

مبادئ التفاوض الناجح

- التعامل بحزمة واحدة لا منفصلة.
- الاعتماد على البيانات والتحليل الاقتصادي.
- المرونة مع الحفاظ على الثوابت الوطنية.
- التواصل المستمر وبناء الثقة.
- تحقيق الربح المتبادل للجميع.

النتائج المتوقعة للعراق

- تقليل العجز التجاري وتحسين الميزان التجاري.
- تعزيز الأمن الاقتصادي وتقليل الاعتماد الأحادي.
- زيادة الاستثمارات ونقل التكنولوجيا.
- تطوير البنية التحتية وتعزيز موقع العراق الإقليمي.
- رفع مستوى معيشة المواطن وخلق فرص عمل.

> الإصلاح الاقتصادي لا يكتمل دون قوة تفاوضية... والقوة التفاوضية لا تتعزز إلا باستراتيجية متكاملة تحمي مصالح العراق وتفتح آفاق التنمية.

إدارة العلاقات الاقتصادية العراقية-التركية: رؤية استراتيجية لتعزيز القوة التفاوضية وتحقيق المصالح الاقتصادية للعراق

د. علي دعدوش

تمثل العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا من أكثر العلاقات تشابكاً في المنطقة بسبب تداخل ملفات التجارة والطاقة والمياه والنقل والاستثمار بين البلدين. ومع ذلك، فإن تعظيم المكاسب الوطنية العراقية يتطلب الانتقال من إدارة كل ملف بصورة منفصلة إلى استراتيجية تفاوضية تربط هذه الملفات ضمن حزمة واحدة، بما يحول الاعتماد غير المتوازن إلى شراكة أكثر استدامة تحمي الأمن الاقتصادي العراقي. خلال المدة الممتدة من عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٥، تراوح حجم التبادل التجاري بين البلدين بين ستة عشر وثمانية عشر مليار دولار سنوياً، مع ميل واضح لصالح تركيا. فقد بلغت الصادرات التركية إلى العراق عام ٢٠٢٢ نحو ١٣,٧٥ مليار دولار، مقابل ٣,٣ مليارات دولار من الاستيرادات التركية من العراق، ثم بلغت في عام ٢٠٢٥ نحو ١٢,٤ مليار دولار، مقابل ٤,٤ مليارات دولار من الصادرات العراقية، بعجز تجاري يقارب ثمانية مليارات دولار لمصلحة تركيا. وتكشف هذه الأرقام أن العراق سوق استراتيجية للصادرات التركية، إذ استحوذ عام ٢٠٢٥ على نحو ٤,٦ في المئة منها. وفي المقابل، تعتمد الصادرات العراقية إلى تركيا بصورة شبه كاملة على النفط الخام ومشتقاته، بينما تتنوع الصادرات التركية إلى العراق بين المواد الغذائية، والحديد والصلب، ومواد البناء، والآلات، والمعدات الكهربائية، والمنسوجات، والأثاث، والمنتجات البلاستيكية والكيمياوية. هذا الاختلال لا يعني غياب الاعتماد المتبادل، لكنه يكشف أنه اعتماد غير متكافئ. فالعراق يعتمد على تركيا في تلبية نسبة واسعة من احتياجاته، بينما تعتمد تركيا على العراق بوصفه سوقاً كبيرة لتصريف منتجاتها أكثر من اعتمادها عليه مصدراً متنوعاً للاستيرادات.

أولاً: الحاجة إلى حزمة تفاوضية موحدة

يمتلك العراق أوراق قوة حقيقية تجاه تركيا، إلا أنه لم يستخدمها حتى الآن ضمن إطار تفاوضي موحد. فقد جرى التعامل مع ملف المياه منفصلاً عن التجارة، وملف النفط منفصلاً عن النقل، وطريق التنمية منفصلاً عن الاستثمار، في حين تميل تركيا إلى ربط الملفات بعضها ببعض لتعظيم مكاسبها. ومن هنا، ينبغي أن تتحول السياسة العراقية من التفاوض الجزئي إلى حزمة تفاوضية متكاملة، بحيث ترتبط الامتيازات التجارية والاستثمارية بمستوى التعاون التركي في الملفات ذات الأولوية للعراق، ولا سيما المياه، وتشغيل خط جيهان، ودعم طريق التنمية.

ثانياً: طريق التنمية بوصفه ورقة استراتيجية

يمثل مشروع طريق التنمية فرصة كبرى للعراق، لكنه يواجه منافسة من ممرات إقليمية بديلة. ولذلك ينبغي إقناع تركيا بأن المشروع العراقي هو الخيار اللوجستي الأكثر جدوى لربط الخليج بأوروبا. يمكن للعراق أن يمنح الشركات التركية أولوية مدروسة في تنفيذ أجزاء من المشروع، وتخصيص مناطق صناعية لها داخل العراق، وربط شبكة السكك التركية بميناء الفاو، ومنح المستثمرين الأتراك امتيازات جمركية وضريبية محددة. وفي المقابل، يطلب العراق التزاماً واضحاً بربط شبكاتها بالمشروع، وعدم إعطاء الأفضلية لمسارات منافسة على حساب الطريق العراقي. وبهذه الطريقة، تتحول المصلحة الاقتصادية التركية إلى عامل دعم للمشروع، بدلاً من بقائه خياراً ثانوياً بين عدة ممرات.

ثالثاً: ربط المياه بالتجارة والاستثمار

من الأخطاء المتكررة التفاوض بشأن المياه بوصفها قضية بيئية أو فنية فقط. فالمياه يجب أن تُدار ضمن إطار المصالح الاقتصادية المتبادلة. فإذا زادت تركيا الإطلاقات المائية إلى العراق وفق نسب متفق عليها، يمكن للعراق أن يمنح تسهيلات أكبر للبضائع التركية، ويسرع إجراءات التخليص الجمركي، ويوسع فرص الاستثمار. أما إذا انخفضت الإطلاقات عن الحد المتفق عليه، فيمكن للعراق التحرك تدريجياً عبر زيادة الرسوم على السلع التي تتوافر لها بدائل، وتخفيض بعض الحصص الاستيرادية، وتحويل جزء من المشتريات الحكومية إلى دول أخرى، ومنح مزايا للمنافسين. ولا ينبغي تقديم هذه السياسة بوصفها عقوبة سياسية، بل كإدارة لمخاطر الأمن الاقتصادي والمائي، وهو ما يجعلها أكثر قابلية للدفاع عنها قانونياً ودبلوماسياً.

رابعاً: استخدام السوق العراقية بصورة تدريجية

يمثل السوق العراقي ورقة ضغط مهمة، لأن خسارة جزء منه ستؤثر في المصدرين الأتراك. ومع ذلك، فإن الحظر الشامل ليس خياراً واقعياً، لأنه قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار واضطراب الإمدادات داخل العراق. الأفضل هو اتباع سياسة تدريجية لتنويع الاستيرادات. تبدأ بتحويل عشرة في المئة من الواردات التركية إلى دول بديلة، ثم رفع النسبة إلى عشرين في المئة، وصولاً إلى ثلاثين في المئة إذا لم يتحقق تقدم في الملفات التفاوضية. الهدف ليس الإضرار بتركيا، بل رفع كلفة عدم التعاون، وفي الوقت نفسه تقليل الاعتماد الأحادي وتوفير بدائل عملية.

خامساً: النفط وخط جيهان

يعد خط النفط العراقي-التركي الممتد إلى ميناء جيهان عنصراً أساسياً في العلاقة. ويمكن للعراق اعتماد مبدأ يقوم على أن زيادة المرونة التركية في تشغيل الخط وتسهيل الصادرات العراقية يقابلها توسع في فرص الشركات التركية داخل مشاريع الطاقة والنقل. أما إذا استمرت التعقيدات، فعلى العراق توسيع استخدام موانئه الجنوبية، ومنح مشاريع الطاقة لشركات من دول أخرى، وتقليل الاعتماد الاستراتيجي على المسار التركي. فالتنويع هنا ليس تصعيداً، بل حماية للمصلحة الوطنية.

سادساً: مؤشر سنوي لقياس التعاون

يمكن إنشاء مؤشر اقتصادي سنوي للعلاقات العراقية-التركية يقيس التعاون في خمسة ملفات: الإطلاقات المائية بنسبة ثلاثين في المئة، وتشغيل خط جيهان بخمسة وعشرين في المئة، ودعم طريق التنمية بعشرين في المئة، والتجارة والاستثمار بخمسة عشر في المئة، وتسهيل النقل والجمارك بعشرة في المئة. كلما ارتفع مستوى التعاون، توسعت الامتيازات التجارية والاستثمارية. أما عند تراجعه، فيعمل العراق تدريجياً على تنويع شركائه وتقليل المخاطر. ويمنح هذا المؤشر السياسة العراقية طابعاً مؤسسياً بعيداً عن ردود الفعل الآنية.

سابعاً: سياسة المعاملة بالمثل

إلى جانب الدبلوماسية الاقتصادية، يمكن للعراق اعتماد سياسة المعاملة بالمثل ضمن قواعد قانونية واضحة. وتشمل هذه السياسة فرض رسوم جمركية انتقائية مؤقتة تتراوح بين عشرة وثلاثين في المئة على السلع التركية التي تتوافر لها بدائل، مع استثناء السلع الأساسية التي قد يؤدي تقييدها إلى التضخم. كما يمكن تطبيق حصص استيرادية تدريجية، ومنح أفضلية جمركية للدول البديلة، وتوجيه جانب من المشتريات الحكومية نحو الشركات القادمة من دول تدعم الأمن المائي والاقتصادي للعراق. ويجوز أيضاً تشديد متطلبات المطابقة والفحص والمواصفات على السلع المستوردة، شريطة تطبيقها وفق المعايير الدولية ومن دون تمييز مخالف لقواعد التجارة العالمية.

ثامناً: قانون لتنويع المخاطر التجارية

تحتاج هذه السياسة إلى إطار قانوني عام. ويمكن إصدار قانون لتنويع المخاطر التجارية والأمن الاقتصادي ينص على أنه إذا تجاوز اعتماد العراق على أي دولة نسبة محددة من الاستيرادات، أو تعرض الأمن المائي أو الاقتصادي أو سلاسل الإمداد لمخاطر خارجية، جاز لمجلس الوزراء فرض رسوم وقائية مؤقتة، أو حصص استيرادية، أو منح مزايا للدول البديلة. هذا الإطار يجعل الإجراء مرتبطاً بالأمن الاقتصادي لا بالخصومة السياسية، ويمنح العراق مرونة أكبر في إدارة علاقاته التجارية.

الخاتمة

لا ينبغي أن يكون هدف العراق مواجهة تركيا أو الإضرار بالتجارة معها، بل إعادة بناء العلاقة على أساس التوازن والمصلحة المتبادلة. فتركيا شريك اقتصادي مهم، لكن استمرار العجز التجاري والاعتماد الأحادي يضعف الموقف العراقي. وتكمن القوة الحقيقية في ربط التجارة بالمياه والطاقة والنقل والاستثمار ضمن حزمة تفاوضية واحدة، مع تنويع الشركاء وتطوير البنية التحتية المحلية. فإذا أدار العراق أوراقه بصورة مؤسسية ومدروسة، يمكنه تقليص الاختلال التجاري، وتعزيز طريق التنمية، وحماية أمنه المائي والطاقوي، وتحويل العلاقة مع تركيا من اعتماد غير متوازن إلى شراكة أكثر عدالة واستدامة.

خرائط النار والبترول
من الخليج إلى الشام

كيف تعيد الطاقة والممرات الاستراتيجية رسم جغرافيا الصراع في الشرق الأوسط؟

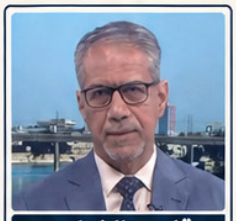

قاسم الغراوي

A الخليج: قلب الطاقة العالمي

- أكثر من ثلث احتياطي النفط العالمي يتركز في الخليج.
- أي تهديد لمضيق هرمز أو المنشآت النفطية يهز أسواق الطاقة فوراً.
- حماية تدفق النفط والغاز أصبحت مبرراً رئيسياً للوجود العسكري الدولي.

B العراق: حلقة الوصل الاستراتيجية

- العراق يربط الخليج بلاد الشام ويمثل ممراً محتملاً لمشاريع نقل الطاقة.
- موقعه بين إيران والسعودية والكويت وتركيا وسوريا والأردن يمنحه وزناً جيوسياسياً مضاعفاً.
- التأثير في العراق يعني التأثير في معادلة الطاقة والأمن الإقليمي.

C بلاد الشام وشرق المتوسط

- سوريا عقدة جيوسياسية تصل الخليج بتركيا وأوروبا.
- شرق المتوسط ساحة تنافس على الغاز والموانئ وممرات التصدير.
- لبنان جزء من معادلة الغاز البحري، والأردن محور لربط الكهرباني وأنابيب الطاقة.
- فلسطين المحتلة تدخل في معادلة الموارد البحرية والممرات الاستراتيجية.

D من الأرض إلى البنية التحتية

الصراع لم يعد على الأرض فقط، بل على البنية التحتية للطاقة وسلاسل الإمداد.

E الفاعلون الرئيسيون

القوى الإقليمية	روسيا	الصين	الولايات المتحدة
تعزيز الدور في معادلة الأمن والطاقة.	استثمار النفوذ العسكري والسياسي.	توسيع الحضور الاقتصادي وربط الممرات التجارية.	حماية تدفق الطاقة وتثبيت الوجود العسكري.

F سباق الممرات الاقتصادية

المنطقة بين خيارين: عقدة للتجارة العالمية أو ساحة لصراعات مزمنة.

G تهديدات وفرص

الفرص	التهديدات
التكامل الإقليمي في الطاقة	تعطيل الممرات البحرية
شراكات نقل وتجارة مستقرة	استهداف المنشآت النفطية
تحويل الثروة إلى نفوذ تنموي	تصاعد المنافسة على الغاز
تأمين الموانئ وخطوط الربط	تحويل الجغرافيا إلى ساحة استنزاف

H النتيجة الأستراتيجية

الخلاصة

- معارك المستقبل تدور حول تدفق الطاقة وسلاسل الإمداد بقدر ما تدور حول الأرض.
- الاستقرار المستدام يتطلب الانتقال من منطق الصراع إلى منطق الشراكة والتنمية.
- من يسيطر على الطاقة وطرقها يمتلك نفوذاً سياسياً وأمنياً أوسع.
- الجغرافيا الإقتصادية أصبحت محركاً مركزياً للصراع.
- الشرق الأوسط يُعاد رسمه بالنفط والغاز والموانئ والممرات الاستراتيجية.

خرائط النار والبترول - من الخليج إلى الشام

قاسم الغراوي

لم تعد منطقة الشرق الأوسط تُقرأ اليوم وفق حدودها السياسية التقليدية وحدها، بل وفق خرائط جديدة ترسمها حقول النفط والغاز، وخطوط الأنابيب، والموانئ، وممرات التجارة، والقواعد العسكرية، ومناطق النفوذ. فكلما اشتعلت جبهة في الخليج أو المشرق، ارتفعت أسعار الطاقة، وكلما تعثرت المفاوضات أو اضطربت الملاحة، اهتزت الأسواق العالمية وازدادت كلفة النقل والتأمين. ومن هنا أصبحت النار والبترول وجهين لعملة واحدة، وأصبحت الجغرافيا الاقتصادية من أهم مفاتيح فهم الصراعات الإقليمية. يمتد هذا المشهد من الخليج العربي، حيث تتركز نسبة كبيرة من احتياطيات النفط والغاز، مروراً بالعراق الذي يمثل حلقة وصل بين الخليج وبلاد الشام وتركيا، وصولاً إلى شرق المتوسط الذي تتقاطع فيه حقول الغاز وخطوط الأنابيب والموانئ الاستراتيجية. وفي هذه المساحة لا توجد أزمة منفصلة، بل شبكة مترابطة ينعكس اضطراب أي نقطة فيها على بقية المسارات.

الخليج: قلب الطاقة ومركز التنافس

يمثل الخليج القلب النابض لأسواق الطاقة العالمية، ولذلك فإن أي تهديد لمضيق هرمز أو لأي منشأة نفطية أو ميناء تصدير يترك أثراً فورياً في الاقتصاد الدولي. فجزء كبير من صادرات النفط والغاز يمر عبر ممرات بحرية ضيقة، وأي تعطيل لها يرفع الأسعار ويزيد المخاوف من نقص الإمدادات. وفي المقابل، أصبحت حماية تدفق النفط والغاز أحد أبرز مبررات الوجود العسكري للقوى الكبرى. فالولايات المتحدة تحتفظ بشبكة واسعة من القواعد والمنشآت، وتربط أمن الخليج بأمن الاقتصاد العالمي. أما الصين فتوسع حضورها من خلال الاستثمارات في الطاقة والبنية التحتية والموانئ، بينما تستخدم روسيا نفوذها السياسي والعسكري للحفاظ على موقعها في معادلة الطاقة والأمن. كما تسعى القوى الإقليمية إلى تعزيز أدوارها في أسواق الطاقة والممرات والاستثمارات، وتحويل مواقعها إلى منصات لوجستية عابرة للقارات.

العراق: عقدة الجغرافيا والطاقة

يقف العراق عند نقطة التقاء خرائط النار وخرائط البترول. فهو يمتلك ثروة نفطية كبيرة، ويجاور إيران والسعودية والكويت وتركيا وسوريا والأردن، كما يشكل ممراً محتملاً لمشروعات نقل الطاقة والتجارة بين الخليج والبحر المتوسط وأوروبا. ولهذا ظل العراق ساحة تتنافس فيها المشاريع الإقليمية والدولية. فالتأثير في قراره يعني امتلاك موقع مهم في معادلة الأمن والطاقة، بينما تمنحه خطوط النقل والموانئ المقترحة قيمة تتجاوز حجم إنتاجه النفطي. لكن هذه القيمة قد تتحول إلى فرصة أو عبء. فإذا نجح العراق في بناء دولة مستقرة، وتطوير بنيته التحتية، وتنويع طرق التصدير، وحماية قراره السيادي، يمكنه أن يصبح مركزاً لوجستياً واقتصادياً إقليمياً. أما إذا بقي أسيراً للصراعات، فستظل جغرافيته سبباً للتنافس عليه لا أداة لقوته. ويبرز مشروع طريق التنمية مثالاً على هذا الاحتمال، إذ يمكن أن يربط ميناء الفاو بتركيا وأوروبا، وأن يحول العراق من دولة تعتمد على تصدير النفط فقط إلى ممر تجاري عالمي. غير أن نجاحه يرتبط بالاستقرار والحوكمة والأمن والتفاهم مع دول الجوار والقدرة على حماية المشروع من المنافسة السياسية والتخريب.

بلاد الشام وشرق المتوسط

في بلاد الشام تتخذ المنافسة شكلاً مختلفاً. فسوريا تمثل عقدة جيوسياسية تربط الخليج بالعراق وتركيا والبحر المتوسط، ولذلك كانت جزءاً من مشاريع الأنابيب والممرات الإقليمية. كما يمنحها موقعها الساحلي أهمية في أي تصور يربط الطاقة الآسيوية بالأسواق الأوروبية. أما لبنان، فرغم أزماته الداخلية، فقد دخل في معادلة الغاز البحري وترسيم الحدود وحقوق الاستكشاف. ويشكل الأردن محوراً لخطوط الربط الكهربائي وأنابيب الطاقة والنقل البري بين الخليج وبلاد الشام. وفي المقابل، تبقى فلسطين المحتلة جزءاً من التنافس على موارد شرق المتوسط وممراته البحرية ومواناته. تحولت سواحل شرق المتوسط إلى ساحة تنافس، لأن الغاز أصبح أداة لإعادة بناء التحالفات. فالتعاون في التنقيب والنقل والتصدير ينشئ علاقات استراتيجية طويلة الأمد.

من حروب الأرض إلى حروب البنية التحتية

تكشف التطورات الحديثة أن الحروب لم تعد تستهدف السيطرة على الأرض وحدها، بل السيطرة على البنية التحتية للطاقة والاقتصاد. فالموانئ، وخطوط الأنابيب، والمصافي، ومحطات الكهرباء، ومستودعات الوقود، وشبكات الاتصالات، أصبحت أهدافاً استراتيجية لا تقل أهمية عن القواعد العسكرية. فتعطيل الاقتصاد قد يكون أشد تأثيراً من احتلال الأرض؛ إذ يؤدي توقف الكهرباء والموانئ والإمدادات إلى إضعاف الدولة والمجتمع وزيادة الضغوط السياسية. وهكذا انتقلت الحروب من مواجهة الجيوش فقط إلى استهداف شبكات الحياة الاقتصادية. وأصبحت الدول مطالبة بحماية منشآتها الحيوية، وبناء خطوط بديلة، وتوزيع المخاطر، وتطوير قدرات الدفاع السيبراني، لأن الهجوم على شبكة رقمية قد يحقق نتيجة مشابهة لقصف منشأة نفطية.

صراع الممرات الاقتصادية

تزيد مشاريع الممرات الاقتصادية الجديدة من حدة التنافس. فهناك مشاريع تربط الهند بأوروبا عبر الخليج، ومبادرات صينية ضمن الحزام والطريق، ومشروعات تربط الخليج بالعراق وتركيا، إضافة إلى ممرات تمر عبر البحر الأحمر أو شرق المتوسط. ولا يمثل أي مشروع منها طريقاً تجارياً فقط، بل يعكس تحالفاً سياسياً واقتصادياً. فالدولة التي تمر عبرها الممرات تحصل على عوائد واستثمارات ونفوذ، وترتبط أكثر بسلاسل الإمداد العالمية. ومن هنا تنشأ المنافسة بين من يريد تحويل المنطقة إلى عقدة للتجارة العالمية، ومن يستفيد من بقائها ساحة للصراعات. فالممرات تحتاج إلى الاستقرار، بينما بعض مشاريع النفوذ تقوم على استمرار الانقسام والتوتر.

النفط أداة نفوذ لا مصدر دخل فقط

لم يعد النفط مجرد سلعة تصديرية أو مصدر لتمويل الموازنات، بل أصبح أداة للنفوذ السياسي. فالدول المنتجة تستطيع التأثير في الأسعار والإمدادات والتحالفات، بينما تستخدم الدول المستهلكة الاستثمارات والتكنولوجيا والحماية العسكرية لضمان وصول الطاقة إليها. وأصبحت الجغرافيا النفطية عاملاً في تشكيل التحالفات القائمة على خطوط الأنابيب وعقود الغاز والموانئ وسلاسل التوريد. غير أن الاعتماد المفرط على النفط يحمل مخاطره. فالدولة التي لا تنوع اقتصادها تبقى رهينة الأسعار والتوترات الدولية، حتى لو امتلكت احتياطيات ضخمة. ولهذا لا تكمن القوة في امتلاك النفط فقط، بل في استخدام عائداته لبناء اقتصاد منتج وبنية تحتية حديثة وموقع لوجستي تنافسي.

من الصراع إلى الشراكة

إن خرائط النار والبترول ليست قدراً محتوماً، بل نتيجة لتداخل المصالح وسوء إدارة الموارد وضعف المؤسسات. وإذا كانت المنطقة قد دفعت لعقود ثمن صراعات الطاقة والنفوذ، فإنها ما تزال تملك فرصة للانتقال من منطق الصراع على الموارد إلى منطق الشراكة في التنمية. يتطلب ذلك اتفاقات لحماية الممرات وتنويع طرق التصدير وربط شبكات الكهرباء والغاز وتطوير التجارة، إلى جانب مؤسسات تحمي الموارد من الفساد والتبعية. فالدول التي تنجح في تحويل موقعها الجغرافي وثرواتها إلى أدوات للتكامل الاقتصادي ستكون أكثر قدرة على صناعة الاستقرار. أما الدول التي تبقى أسيرة صراعات النفوذ، فستظل تتحرك داخل دائرة النار مهما امتلكت من ثروات.

الخاتمة

يعيش الشرق الأوسط مرحلة إعادة رسم للخرائط، لا بالحبر الذي تُرسم به الحدود، بل بالنفط والغاز والموانئ والممرات الاستراتيجية. ومن يقرأ هذه الخرائط جيداً سيدرك أن معارك المستقبل لن تكون على الأرض وحدها، بل على طرق تدفق الطاقة، وسلاسل الإمداد، ومفاتيح الاقتصاد العالمي. إن مستقبل المنطقة سيتحدد بقدرة دولها على حماية مواردها، وتأمين طرق تجارتها، وبناء شراكات مستقرة، وتحويل الجغرافيا من ساحة صراع إلى منصة للتكامل. ففي هذه المعادلة تلتقي السياسة بالاقتصاد، وتتقاطع الجغرافيا مع الطاقة، وتتشابك النار مع البترول في خريطة واحدة تحدد ملامح الشرق الأوسط المقبل.

جذور الفساد في العراق
الإصلاح الاجتماعي كمدخل للعلاج

الفساد ثقافة مجتمعية.. والحل يبدأ من الإنسان قبل القانون

أ. إيهاب علي داود سلمان النواب

لماذا كل هذا الفساد؟
دوافع نفسية واجتماعية واقتصادية

النزعة المظهرية والتفاخر
- البذخ والمباهاة للحصول على المكانة والوجاهة.

المنافسة والتسابق الإجتماعي
- الخوف من أن يتفوق الأخرون في المال والمكانة.

الجشع وحب التملك
- الرغبة في امتلاك كل شيء دون سقف أو ضابط.

ضعف الرقابة والمساءلة
- استغلال المناصب والسلطة دون رادع حقيقي.

الاعتماد على الريع النفطي
- اقتصاد ريعي هش لا يعاقب الفاسد بل يحتضنه.

الفساد.. شجرة متارعة الجذور

من أين جاء كل هذا الفساد؟
عوامل اجتماعية وثقافية مغذية للفساد

تنامي روح البداوة والتعصب العشائري
على حساب روح المدنية والوطنية.

ثقافة تبرير السرقات
- مثل (الي مابيوك مو رجال). وتقبل السرقات والحواسم.

المحسوبية والمنسوبية والتمييز
- في المعاملة وتفضيل الأقرباء والمحسوبين دون استحقاق.

الولاءات الفرعية الضيقة
- دينية – مذهبية – عشائرية – حزبية.

تأكل القيم الأخلاقية
- وغلبة الأنانية على المصلحة العامة.

آثار الفساد على العراق والمجتمع

ضرب السيادة الوطنية
تحويل موسسات الدولة إلى أدوات نهب.

الانحلال الأخلاقي والاجتماعي
تقبل الفساد كأمر طبيعي وانهيار منظومة القيم.

إضعاف الاقتصاد الوطني
اعتماد مفرط على النفط وغياب التنوع الإنتاجي.

توقف التنمية والخدمات
تأخر المشاريع، وضعف البنية التحتية.

استنزاف الثروة الوطنية
ضياع مليارات الدولارات من المال العام.

فقدان الثقة بالدولة
وتعمق الإحباط واليأس والهجرة.

كيف نواجه الفساد .. الإصلاح اجتماعي شامل

دور المؤسسات
- الحكومة: حملات جادة تطال الكبار والصغار.
- القضاء: تحقيق نزيه وشفاف لا يخضع للضغوط.
- البرلمان: رقابة حقيقية ومحاسبة جادة.

بناء الهوية الوطنية
- تعزيز الهوية المدنية الجامعة.
- المواطنة أساس الحقوق والواجبات.
- تغليب مصلحة الوطن على المصالح الضيقة.

محاربة الظواهر السلبية
- تحريم استغلال الدين والمذهب والعشيرة والحزب.
- نبذ المحسوبية والتمييز والمحاباة.
- مواجهة العنف والكراهية والخطاب التحريضي.

ترسيخ القيم الإيجابية
- تشجيع ومكافأة النزيهين والمخلصين.
- تعزيز قيم النزاهة والإخلاص والأمانة والشفافية.
- إبراز النماذج المضيئة في المجتمع.

الإصلاح التربوي والثقافي
- منهج تربوي يعزز النزاهة ونبذ الفساد.
- تطبيقات عملية وسلوكية وليس نظرياً فقط.
- غرس قيم المواطنة والالتزام منذ رياض الأطفال.

المجتمع شريك أساسي
- الرقابة الشعبية والمجتمعية.
- الإبلاغ عن الفساد وعدم التستر عليه.
- رفض دفع الرشاوى والمشاركة في الفساد.
- بناء ثقافة قانون واحترام النظام.

معالجة الفساد باتجاهين متكاملين

الاتجاه الرادع القانوني
مكافحة الفساد بعد وقوعه ومحاسبة المتورطين

الإتجاه الوقائي الاجتماعي
مكافحة الفساد من المنبع قبل وقوعه

معاً من أجل عراق نزيه.. دولة مؤسسات لا دولة فساد

دور الزعامات الدينية والاجتماعية
- تحريم الفساد دينياً وثقافياً.
- نشر ثقافة الأمانة والنزاهة في الخطب والمنابر ووسائل الإعلام.
- نبذ الفاسدين اجتماعياً وسياسياً.
- خلق رأي عام رافض للفساد ومتضامن مع الإصلاح.

خلاصه القول

الفساد في العراق ليس قدراً محتوماً بل هو نتيجة ثقافة اجتماعية يمكن تغييرها، بإصلاح الإنسان قبل النظام، وبناء الوعي قبل القوانين، ومحاسبة الفاسد مهما كان منصبه. لن يبنى العراق إلا بإرادة حقيقية تتضافر فيها الدولة والمجتمع والدين من أجل مستقبل أفضل.

جذور الفساد في العراق : الاصلاح الاجتماعي كمدخل للعلاج

ايهاب علي داود سلمان النواب

عندما يتحول الفساد من سلوك فردي أو خلل إداري إلى ثقافة اجتماعية متداولة، يصبح من الصعب الاكتفاء بالعقوبة بوصفها الوسيلة الوحيدة لمواجهته. فالعقوبة، على أهميتها، تعالج الفعل بعد وقوعه، لكنها لا تصل دائماً إلى المنابع النفسية والاجتماعية والثقافية التي تسمح بإنتاجه وتكراره. في العراق، لم يعد الفساد حدثاً استثنائياً يثير الصدمة، بل أصبح خبراً يومياً ومادة إعلامية ساخرة، حتى بدا وكأنه مسلسل طويل اعتاد المواطن متابعة حلقاته من دون أن يرى نهايته. وهذه هي المرحلة الأخطر؛ لأن المجتمع حين يعتاد الفساد يفقد تدريجياً حساسيته الأخلاقية تجاهه، ويتحول السلوك المنبوذ إلى أمر مألوف يمكن تبريره أو التساهل معه. ومن هنا، يحاول هذا المقال قراءة الفساد بوصفه ثقافة مجتمعية، لا مجرد مخالفة مالية أو إدارية، من خلال ثلاثة أسئلة أساسية: من أين جاء هذا الحجم من الفساد؟ ولماذا اتسع إلى هذا الحد؟ وكيف يمكن مواجهته من المنبع لا من المصب فقط؟

من أين جاء كل هذا الفساد؟

يكشف تتبع الفساد في العراق أنه واسع ومتنوع، ويتداخل فيه السياسي بالاقتصادي والاجتماعي. ولذلك لا يمكن حصر أسبابه في سوء الإدارة أو ضعف الرقابة وحدهما، لأن البيئة الاجتماعية تؤدي دوراً مهماً في تغذية السلوك الفاسد ومنحه أحياناً غطاءً معنوياً أو عشائرياً أو حزبياً. لقد ربطت بحوث كثيرة انتشار الفساد بالمحاصصة السياسية، والتوافقات الحزبية في توزيع المناصب، والحروب، والأزمات الاقتصادية، والانقسامات الاجتماعية، والهجرة، والطائفية. وهذه العوامل صحيحة ومؤثرة، لكنها لا تفسر وحدها لماذا اتخذ الفساد في العراق حجماً هائلاً، حتى بدا كأنه ثقب أسود يبتلع الثروات والفرص. فالفساد موجود بدرجات مختلفة في جميع المجتمعات، لكن تحوله إلى ثقافة يحتاج إلى عوامل أعمق. ومن أبرزها تراجع مفهوم الدولة المدنية بعد عام ٢٠٠٣، وصعود الولاءات العشائرية والحزبية والطائفية على حساب المواطنة. فعندما يصبح الانتماء الفرعي أقوى من القانون، تتحول الوظيفة العامة إلى وسيلة لخدمة الأقارب والجماعة، لا لخدمة المجتمع. كما أسهمت بعض الموروثات الشعبية السلبية في تخفيف الشعور بخطورة السرقة والاعتداء على المال العام. فقد عرفت بعض البيئات أمثالاً تمجد قدرة الفرد على أخذ ما ليس له، أو تعد الالتفاف على القانون دليلاً على الشطارة والرجولة. ومثل هذه الأمثال لا تمثل المجتمع العراقي كله، لكنها تكشف عن بقايا ثقافية يمكن أن تُستخدم لتبرير السلوك الفاسد. وتظهر المشكلة أيضاً في المحسوبية والمنسوبية وتفضيل أبناء العشيرة أو الحزب أو المذهب من دون استحقاق. فعندما يُمنح المنصب أو العقد أو الخدمة على أساس القرب والانتماء، يصبح التمييز أمراً طبيعياً، وتتراجع قيمة الكفاءة والعدالة. كذلك أسهمت أحداث النهب التي عُرفت في الذاكرة العراقية بمفاهيم مثل «الفرهود» و«الحواسم» في تحويل الاعتداء على الممتلكات العامة إلى فعل يراه بعض الناس مباحاً في أوقات الفوضى. وهنا يتحول المال العام، في الوعي الاجتماعي، إلى مال بلا صاحب، مع أنه في الحقيقة ملك لجميع المواطنين.

لماذا اتسع الفساد إلى هذا الحد؟

ترتبط الإجابة بطبيعة اجتماعية تميل، في بعض مظاهرها، إلى المباهاة والتفاخر بالمكانة والمال والنسب. فالفرد الذي يقيس قيمته بنظرة الآخرين إليه قد يجد نفسه في سباق دائم لإظهار الثراء والنفوذ، حتى لو تجاوزت نفقاته قدراته الحقيقية. وحين تصبح السيارة الفاخرة، والمنزل الكبير، وكثرة الحمايات، والولائم، والقدرة على توزيع المنافع رموزاً للوجاهة الاجتماعية، ينشأ ضغط مستمر للحصول على مزيد من المال. وإذا كانت الموارد المشروعة لا تكفي، فقد يلجأ بعضهم إلى الرشوة، والتزوير، والاحتيال، واستغلال المنصب، وشراء الذمم، والالتفاف على القانون. إن المشكلة هنا لا تكمن في الرغبة الطبيعية في تحسين مستوى المعيشة، بل في غياب الحد الفاصل بين الكفاية والجشع. فبعض المتورطين في قضايا الفساد لا يكتفون بمنزل أو حساب مصرفي، بل يسعون إلى امتلاك العقارات والشركات والسيارات والأموال بصورة لا تتناسب مع أي حاجة منطقية. ويشير الكاتب إلى قضية مسؤول نفطي متهم بملفات فساد كبيرة مثالاً على ذلك، متسائلاً عن السبب الذي يدفع شخصاً إلى جمع أموال تفوق احتياجاته واحتياجات أسرته لأجيال. ويمكن تفسير هذا السلوك برغبة في التفوق الاجتماعي المطلق، والخوف من أن يمتلك الآخرون ما لا يمتلكه، فضلاً عن الإحساس بانعدام الرقابة واحتمال الإفلات من العقاب. وحين يلتقي الجشع الفردي ببيئة سياسية تحمي الفاسد، ومجتمع يعجب بالمظاهر، ورقابة ضعيفة، يتحول الفساد إلى عملية مفتوحة لا تعرف حدوداً. ويصبح النجاح مرتبطاً بما يملكه الشخص، لا بكيفية حصوله عليه.

كيف نواجه ثقافة الفساد؟

لا يدعو هذا التحليل إلى إلغاء دور الأجهزة الرقابية والقضاء وهيئات النزاهة، بل إلى استكمال دورها بمعالجة اجتماعية وثقافية تمنع إنتاج الفساد قبل وقوعه. فالمواجهة التقليدية تبدأ بعد اكتشاف الجريمة، بينما المطلوب أيضاً هو العمل على المنبع النفسي والاجتماعي الذي يهيئ الأفراد لقبولها. وتبدأ الخطوة الأولى من رياض الأطفال والمدارس والجامعات عبر اعتماد مناهج تربوية تعزز النزاهة، وتحترم المال العام، وترفض السرقة والمحسوبية واستغلال النفوذ. وينبغي ألا يقتصر ذلك على دروس نظرية، بل يتضمن ممارسات يومية وتدريبات عملية ومشروعات طلابية تعلّم المسؤولية والعدالة والشفافية. أما الخطوة الثانية، فتتمثل في مكافأة السلوك النزيه، لأن المجتمع الذي لا يرى إلا صور الفاسدين قد يظن أن النزاهة طريق للخسارة. لذلك يجب تكريم الموظف المخلص، وحماية المبلغين عن الفساد، وإبراز النماذج الإيجابية في الإعلام، وربط الترقية والمكافأة بالكفاءة والنزاهة. وتتعلق الخطوة الثالثة بمحاربة المحسوبية والمنسوبية والتمييز العشائري والطائفي والحزبي. ويتطلب ذلك حملة وطنية وقوانين واضحة تجرم استخدام الدين أو العشيرة أو الحزب للحصول على منافع خاصة، مع تطبيق هذه القوانين على الجميع من دون انتقائية. ويؤدي الإعلام بدوره وظيفة مركزية في هذه المواجهة، إذ ينبغي أن ينتقل من عرض قضايا الفساد بوصفها مادة للفضائح والسخرية إلى تفسير آثارها في حياة المواطنين، ومتابعة نتائج المحاكمات، ومنع تحول كثرة الأخبار إلى حالة من اللامبالاة العامة. كما يحتاج العراق إلى بناء هوية مدنية تقوم على المواطنة والحقوق والواجبات، بحيث يكون الفرد مواطناً أمام الدولة قبل أن يكون تابعاً لعشيرة أو حزب أو طائفة. فالدولة لا تستقيم إذا اختلف القانون باختلاف الانتماء، ولا يمكن مكافحة الفساد إذا بقي الولاء للجماعة أقوى من الولاء للوطن.

الخاتمة

بعد أن تحول الفساد في العراق من ظاهرة إلى ثقافة، أصبحت مواجهته بحاجة إلى مسارين متكاملين. المسار الأول سياسي وقانوني يعاقب الفاسدين، ويسترد الأموال، ويقوي الرقابة، ويمنع الإفلات من العقاب. أما المسار الثاني فهو اجتماعي وتربوي يعمل على تغيير القيم التي تسمح بنشوء الفساد وتبريره. إن الأجهزة الرقابية تستطيع الحد من الفساد، لكنها لن تقضي عليه وحدها ما دام المجتمع يعيد إنتاج أسبابه. لذلك لا بد من البدء من المدرسة والأسرة والإعلام والمؤسسة الدينية والعشائرية، وصولاً إلى الدولة والقضاء. فالمعركة الحقيقية ليست مع السارق وحده، بل مع الثقافة التي تمنحه الاحترام، والبيئة التي تحميه، والخطاب الذي يبرر فعله. وعندما تصبح النزاهة معياراً للمكانة الاجتماعية، ويصبح المال العام مقدساً في وعي المواطنين، يمكن للعراق أن ينتقل من ملاحقة الفساد بعد وقوعه إلى بناء مجتمع يرفضه قبل أن يولد.

هرمز...
معركة الردع لا معركة الجغرافيا

السؤال الجوهري: ما القيمة الاستراتيجية للسيطرة على جزيرة أو على جزء من الساحل
إذا بقيت السفن التجارية غير قادرة على العبور بأمان؟

د. جواد عبد الوهاب

أولا: حقيقة القوة الإيرانية

ليست في الجغرافيا بل في منظومة الردع

- **صواريخ بعيدة المدى** تستطيع تهديد أي سفينة في نطاق واسع
- **طائرات مسيرة** مهاجمة واستطلاعية بأعداد كبيرة
- **حرب إلكترونية وتشويش** تعطل الملاحة وتربك الأنظمة
- **زوارق سريعة وألغام بحرية** تفرض منطقة خطرة على الملاحة
- **انتشار جغرافي عميق** في عمق الأراضي الإيرانية يصعب استهدافه بالكامل

ثانيا: لماذا السيطرة على الجزر والسواحل لا تكفي؟

- المصدر الحقيقي للتهديد خارج نطاق الاحتلال
- القدرات الإيرانية قادرة على تهديد الملاحة حتى من دون وجود مباشر
- السيطرة الميدانية لا تلغي القدرة على الردع والتأثير
- تغيير الخرائط لا يعني توفير بيئة آمنة للملاحة

ثالثا: كيف يتم تعطيل الملاحة دون إغلاق المضيق؟

تحقق الهدف دون إغلاق المضيق فعلياً ← تراجع حركة المرور حتى مع بقاء المضيق مفتوحاً ← توجه شركات الشحن إلى مسارات بديلة ← امتناع شركات التأمين عن تغطية السفن ← ارتفاع أقساط التأمين بشكل كبير

خامسا: سيناريوهات التأثير

- الملاحة تظل تحت التهديد والاسعار والمخاطر مرتفعة ← بقاء منظومة الردع الإيرانية
- انخفاض مستوى التهديد وتحسن نسبياً في الملاحة ← تدهور القدرة أو الإرادة الإيرانية
- ضمان حرية الملاحة بشكل مستدام ← تغير عميق في بنية الدولة الإيرانية أو سياساتها

رابعا: المعادلة الحقيقية لأمن هرمز

أمن الملاحة في مضيق هرمز = الإرادة السياسية والاستراتيجية + قدرات الردع (صواريخ - مسيرات - حرب إلكترونية) + موازين القوة العسكرية

سادسا: لماذا الرهان على الاحتلال رهان خاسر؟

- الفائدة العملية محدودة مقابل كلفة عالية
- إيران قادرة على إعادة تنظيم قدراتها
- احتلال محدود لن يزيل مصادر التهديد
- تكلفة عسكرية وبشرية واقتصادية باهظة

الخلاصة الاستراتيجية

القضية ليست في من يقف على الشاطئ، بل في من يملك القدرة على جعل المرور عبر المضيق آمناً أو محفوفاً بالمخاطر. وبين الجغرافيا والردع، يبقى العامل الثاني هو الأكثر تأثيراً في رسم مستقبل هذا الممر البحري الحيوي.

مضيق هرمز | شريان الطاقة العالمي ← الأمن لا يتحقق باحتلال الجزر ← بل بإزالة القدرة على التهديد

هرمز- معركة الردع لا معركة الجغرافيا

د. جواد عبد الوهاب

يتكرر بين الحين والآخر الحديث عن إمكان «تحرير» مضيق هرمز من النفوذ الإيراني، سواء عبر السيطرة على بعض الجزر القريبة منه أو احتلال أجزاء من الساحل الإيراني المطل على هذا الممر الحيوي. ويُقدَّم هذا الطرح بوصفه حلاً عسكرياً من شأنه إنهاء قدرة طهران على التأثير في الملاحة، وضمان تدفق الطاقة. غير أن هذا التصور يختزل الصراع في بعده الجغرافي، ويفترض أن من يسيطر على الأرض يسيطر تلقائياً على المجال البحري. لكن طبيعة الحروب الحديثة تكشف أن السيطرة الميدانية لا تضمن وحدها إزالة التهديد أو تحقيق الأمن الدائم، ولا سيما عندما يمتلك الطرف المقابل منظومة ردع موزعة في العمق وقادرة على العمل من خارج المناطق التي قد تُحتل.

الجغرافيا ليست المصدر الوحيد للقوة

لا تستمد إيران قدرتها على التأثير في مضيق هرمز من وجود زوارقها عند كل نقطة من الممر، ولا من سيطرتها على كل جزيرة أو شريط ساحلي. فهذه القدرة ترتبط بمنظومة تشمل الصواريخ بعيدة ومتوسطة المدى، والطائرات المسيّرة، والقدرات البحرية، ووسائل الاستطلاع والإنذار، وشبكات القيادة والسيطرة. وتعني هذه الحقيقة أن فقدان إيران السيطرة على بعض الجزر أو المواقع الساحلية، افتراضاً، لن يؤدي بالضرورة إلى إنهاء قدرتها على تهديد الملاحة. فالصواريخ والطائرات المسيّرة يمكن إطلاقها من مناطق بعيدة، وقد تستطيع إصابة أهداف بحرية أو منشآت مرتبطة بحماية الممر. ومن ثم، فإن أي قوة تحتل جزيرة أو جزءاً من الساحل ستكون مطالبة بالدفاع عن الموقع، وحمايته من النيران بعيدة المدى، وضمان استمرار الإمداد إليه، وتأمين القوات المحيطة به. وهذه مهمة أكثر تعقيداً من تنفيذ عملية إنزال.

أمن الملاحة تحكمه المخاطر

تعطيل الملاحة لا يحتاج دائماً إلى إغراق السفن أو إغلاق الممر مادياً. فالاقتصاد العالمي، ولا سيما النقل البحري، يقوم على حساب المخاطر قبل حركة الأساطيل. ويكفي أن تُصنف منطقة ما شديدة الخطورة حتى ترتفع أقساط التأمين، أو تمتنع الشركات عن تغطية السفن. وعندما ترتفع تكاليف التأمين والشحن، تبدأ شركات الملاحة بالبحث عن طرق بديلة، حتى لو بقي المضيق مفتوحاً عسكرياً. وقد تضطر السفن إلى تغيير مساراتها، وهو ما يؤدي عملياً إلى اضطراب الإمدادات وارتفاع أسعار الطاقة والنقل. وبذلك يمكن أن يتحقق جزء كبير من التعطيل من دون إغلاق رسمي للمضيق. فمجرد احتمال التعرض لهجوم قد يكون كافياً لإرباك السوق العالمية. وهنا تظهر محدودية الرهان على السيطرة الميدانية، لأن المطلوب ليس فتح الممر نظرياً، بل جعله آمناً وقابلاً للاستخدام التجاري المستمر.

ما قيمة احتلال الجزر؟

يطرح هذا الواقع سؤالاً جوهرياً: ما القيمة الاستراتيجية للسيطرة على جزيرة أو جزء من الساحل إذا بقيت السفن التجارية عاجزة عن العبور بأمان؟ فالغاية من أي عملية عسكرية ليست تغيير الخرائط أو تحقيق صورة إعلامية للنصر، بل الوصول إلى نتيجة قابلة للاستمرار. إذا بقيت منظومة الردع الإيرانية قائمة، واستمرت قدرتها على تهديد الناقلات أو القواعد والموانئ، فإن السيطرة على بعض المواقع لن تحقق الهدف المعلن. بل قد تتحول هذه المواقع إلى عبء عسكري يحتاج إلى حماية دائمة، ويستهلك قوات وموارد كبيرة، ويصبح هدفاً مستمراً للهجمات. كما أن احتلال أجزاء من الساحل الإيراني قد يوسع الحرب بدلاً من إنهائها، ويدفع طهران إلى نقل المواجهة إلى ساحات أخرى. وعندئذ يصبح تأمين الملاحة أكثر صعوبة، لا أكثر سهولة.

الفرق بين الأرض والمجال الاستراتيجي

أثبتت الحروب الحديثة أن احتلال الأرض لا يعني بالضرورة السيطرة على المجال الاستراتيجي. فقد تتمكن الجيوش من السيطرة على مدن أو موانئ أو جزر، لكنها تعجز عن إزالة التهديدات الموجودة خارج نطاق الاحتلال. كما قد تدمر منشآت، لكنها لا تستطيع القضاء على المعرفة الفنية. وفي حالة مضيق هرمز، لا تحدد السيطرة الساحلية وحدها مستقبل الممر. فالأمن البحري يرتبط بموازين القوة، والقدرات الصاروخية، والاستطلاع، والحرب الإلكترونية، والإرادة السياسية. ولهذا فإن التعامل مع المضيق بوصفه شريطاً مائياً يمكن حمايته بالسيطرة على الضفتين يمثل تبسيطاً لطبيعة الصراع. حتى لو نجحت قوة ما في احتلال مواقع محددة، فستظل بحاجة إلى مراقبة مساحات واسعة من الأراضي الإيرانية، وتعطيل منصات الإطلاق المتحركة، وحماية السفن على مدار الساعة. وهذه متطلبات قد ترفع الكلفة إلى مستويات تتجاوز العائد المتوقع.

التغيير السياسي وحدوده

يرى بعض أصحاب هذا الطرح أن ضمان أمن المضيق يتطلب تغيراً عميقاً في بنية الدولة الإيرانية أو سياساتها العسكرية، بحيث تفقد مؤسساتها القدرة أو الإرادة على استخدام أدوات الردع. غير أن تغيير النظام السياسي لا يضمن تلقائياً اختفاء القدرات العسكرية، كما أن إضعاف مؤسسات الدولة قد يؤدي إلى فوضى تجعل الممر أكثر خطورة. وقد تنتقل الأسلحة إلى جهات متعددة، أو تتراجع القدرة على ضبط الساحل والموانئ، أو تظهر صراعات داخلية تهدد الملاحة لفترة أطول. لذلك لا يمكن بناء أمن مستدام في هرمز على محاولة تغيير الجغرافيا أو النظام فقط، بل على ترتيبات سياسية وأمنية تقلل دوافع التصعيد ومنع الاحتكاك وسوء التقدير.

الكلفة الاقتصادية والسياسية

أي عملية واسعة للسيطرة على الجزر أو السواحل لن تكون محدودة الكلفة. فمجرد بدء القتال سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط والتأمين والشحن، وقد يدفع الدول المستوردة إلى استخدام احتياطياتها. كما ستتعرض الموانئ والمنشآت النفطية والقواعد لخطر الاستهداف. وقد تتحول العملية إلى حرب استنزاف طويلة، لأن الاحتفاظ بالأرض أصعب من السيطرة عليها. وستحتاج القوات المنتشرة إلى إمدادات وحماية مستمرة، في حين يستطيع الطرف المقابل استخدام صواريخ ومسيّرات أقل كلفة لإبقاء المواقع المحتلة تحت الضغط. سياسياً، قد يثير احتلال أراضٍ إيرانية اعتراضات دولية، ويعقد بناء تحالف واسع، ويمنح طهران فرصة لتقديم المواجهة بوصفها حرباً دفاعية عن السيادة الوطنية، بما قد يعزز التعبئة الداخلية بدلاً من إضعافها.

البديل الواقعي

إذا كان الهدف الحقيقي هو ضمان حرية الملاحة، فإن الطريق الأكثر واقعية يمر عبر توازن ردع يمنع جميع الأطراف من تعطيل الممر، إلى جانب تفاهمات تحدد قواعد السلوك العسكري. ويمكن أن تشمل خطوط اتصال مباشرة، وآليات للإنذار، وضمانات بعدم استهداف السفن التجارية، وترتيبات للمراقبة، وتسويات أوسع تتصل بالعقوبات والأمن الإقليمي. ولا يعني ذلك أن الحلول الدبلوماسية سهلة، لكنها أقل كلفة من محاولة احتلال جغرافيا واسعة من دون القدرة على إزالة مصادر التهديد في العمق. كما أنها أكثر اتساقاً مع طبيعة الملاحة الدولية التي تحتاج إلى استقرار طويل الأمد، لا إلى ممر يعمل تحت حماية عسكرية دائمة.

الخاتمة

إن الرهان على أن السيطرة العسكرية المحدودة على بعض الجزر أو السواحل ستنهي النفوذ الإيراني في مضيق هرمز يتجاهل طبيعة الصراع الحديث. فالمشكلة ليست في من يقف على الشاطئ فقط، بل في من يمتلك القدرة على جعل المرور آمناً أو محفوفاً بالمخاطر.

إيران بين معادلة إنزال القصاص ومعادلات الردع المؤجلة

د. محمد العبادي

الجيش الأمريكي: همجية موثقة

- اغتيال القادة والعلماء
- تدمير الجسور ومحطات الكهرباء
- قصف الجامعات والمدارس والمستشفيات
- تخريب الآثار التاريخية والبنية التحتية

حرب أمريكا على إيران... من العدوان إلى الردع

أمريكا: حروب عدوانية متواصلة

- قواعد عسكرية في أكثر من 40 دولة
- آلاف الاعتداءات غير القانونية
- الهدف: نهب الثروات والسيطرة على الشعوب
- العدوان الأخير: الاعتداء على إيران

معادلة إنزال القصاص

المعادلة
تقوم إيران بقتل عسكري أمريكي

⇄

مقابل كل إيراني يستشهد

=

النتيجة
إثبات القدرة على الوصول إلى أفراد الجيش الأمريكي

الهدف
القول للعالم: استشهاد كل إيراني له ثمن يدفعه الأمريكي

معادلات الردع التي ينبغي تفعيلها

1 تفعيل البعد المعنوي والعمليات غير المتماثلة

- تفجيرات، مفخخات، اغتيالات وضربات نوعية
- أدوات ضغط ميدانية فعّالة
- أجيرت دولاً كثيرة على الجلوس إلى طاولة المفاوضات قهراً

2 تطوير برنامج الصواريخ وتوسيع المديات

- المدى الحالي المعلن: 3 آلاف كم
- الاعتداءات المتكررة تستدعي مديات أبعد أو غير محدودة
- الوصول إلى العدو في أي مكان من الأرض

3 امتلاك السلاح النووي للردع لا للاستعمال

- العدو يتهم إيران مهما فعلت
- الحيازة تُرهب وتمنع العدوان
- امتلاك السلاح النووي العسكري لحماية إيران وسيادتها

4 معادلة المقابلة والمماثلة لقادة العدوان

- مقابل اغتيال أي قائد مقاوم
- يتم اغتيال أو استهداف قادة أمريكا وإسرائيل ووكلائهم
- تردع العدو عن عمليات التصفية والاغتيال

أخطاء يجب تجنبها

- ردود فعل غير متناسبة مع حجم العدوان
- الاختراق الأمني والاستخباراتي المتكرر
- الاعتماد على الدعم المحدود وغير الكافي
- ردة الفعل بدل المبادرة في المواجهة
- القتال الانفرادي بعيداً عن وحدة الساحات

حروب بالوكالة... واستراتيجية التفريق

إيران	اليمن	لبنان	فلسطين
الحرب المباشرة بعد سقوط الحلفاء	محاصر منذ 10 سنوات إلا من دعم محدود	حرب شاملة على حزب الله وطائفته	غزة وحيدة ودمرت المقاومة

النتيجة: شطب القضية + تفكيك المنطقة + غياب العرب عن المعادلة

قوة الأمة الإسلامية... فرصة يجب اغتنامها

- وحدة الساحات هي الطريق للنصر والتحرير
- العقيدة الإسلامية تجمع وتلهم المقاومة
- الشعوب تريد الكرامة والحرية والاستقلال
- ثروات هائلة (نفط، غاز، معادن)
- جغرافيا واسعة وإمكانيات كبيرة

خلاصة القول

لا نطلب النصر بالجور، بل
نطلب ردع العدوان وحماية السيادة.
فلنحول وحدتنا إلى قوة تُسترد بها الحقوق
وتُصان بها الأمة ومقدساتها.

وحدة الساحات... طريق النصر والكرامة

« إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم »

لنقف معاً.. لنحمي أمتنا وأرضنا ومستقبلنا

إيران بين معادلة إنزال القصاص ومعادلات الردع المؤجلة

د. محمد العبادي

لا يميل المسلمون، في أصل تعاليمهم الدينية والأخلاقية، إلى العدوان على الآخرين، كما أن الإسلام لا يجيز الاعتداء ولا يبرر التوسع بالقوة أو سلب الشعوب حقوقها. ولهذا يرى كثيرون أن معظم الحروب التي خاضتها شعوب المنطقة خلال العصر الحديث كانت حروباً دفاعية فُرضت عليها، في مقابل حملات استعمارية غربية اتسمت بالعنف والسعي إلى السيطرة على الموارد والمواقع الاستراتيجية. لم تفكر دول المنطقة، في معظم مراحلها الحديثة، في إقامة قواعد عسكرية قرب السواحل الأميركية أو البريطانية أو الفرنسية، سواء بسبب محدودية قدراتها العسكرية والعلمية، أو لغياب مشروع توسعي يسعى إلى السيطرة على أراضي الآخرين. وفي المقابل، قطعت الولايات المتحدة آلاف الكيلومترات، وأقامت قواعد عسكرية في عدد كبير من دول العالم، وشاركت في عمليات وحروب تركت آثاراً إنسانية وسياسية عميقة في المجتمعات المستهدفة. وقد استُهدفت، خلال هذه الحروب، بنى تحتية مدنية وحيوية، مثل الجسور ومحطات الكهرباء والجامعات والمدارس والمستشفيات والمواقع التاريخية. وهذه الوقائع، التي وثقتها تقارير وشهادات متعددة، ساهمت في تكوين صورة سلبية عن الوجود العسكري الأميركي في المنطقة، ولا سيما لدى الشعوب التي دفعت كلفة الحرب والاحتلال والحصار.

الصورة الإعلامية والواقع الميداني

يثير الاستغراب أن بعض المنصات الإعلامية ومواقع التواصل تحرص على تقديم أفراد الجيوش الأجنبية في صور إنسانية واجتماعية جميلة، من خلال إبراز مواقف شخصية أو يومية منفصلة عن السياق السياسي والعسكري العام. ولا شك في أن الحكم الأخلاقي على الأفراد يختلف عن تقييم المؤسسة العسكرية وسياساتها، لكن المشكلة تبدأ حين تُستخدم الصور الإنسانية لتجميل حروب ألحقت خسائر جسيمة بالمدنيين. فالجيش لا يُقاس فقط بسلوك بعض أفراده، بل بطبيعة الأوامر التي ينفذها، والأهداف التي يضربها، ومدى التزام عملياته بالقانون الدولي الإنساني. ولذلك فإن بناء صورة متوازنة يقتضي التمييز بين الإنسان الفرد وبين المؤسسة التي قد تشارك في سياسات عدوانية أو احتلالية.

معادلة الردع والقصاص

في مواجهة الاعتداءات، تطرح إيران معادلة تقوم على أن قتل الإيرانيين أو استهداف قادتها ومؤسساتها يجب ألا يمر من دون كلفة. وتعبر هذه المعادلة عن محاولة لتأكيد أن الدم الإيراني ليس مباحاً، وأن أي هجوم سيواجه برد يرفع ثمن العدوان ويمنع تكراره. غير أن الردع الفعال لا ينبغي أن يتحول إلى استهداف عشوائي أو انتقام خارج القانون. فحق الدفاع عن النفس، رغم مشروعيته، يبقى مقيداً بمبادئ الضرورة والتناسب والتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنيين. ومن هنا، فإن بناء استراتيجية ردع ناجحة يتطلب الانتقال من الشعارات الانفعالية إلى منظومة مؤسساتية تجمع بين القوة العسكرية والدبلوماسية والقانون والاقتصاد والأمن السيبراني. إن مبدأ المعاملة بالمثل لا يعني تكرار الانتهاكات التي يرتكبها الخصم، بل يعني منعه من الاعتداء عبر رفع كلفة سلوكه ضمن حدود القانون. فالدولة التي تدافع عن نفسها تحتاج أيضاً إلى الحفاظ على شرعيتها الأخلاقية والسياسية، لأن الانتصار لا يُقاس بالقدرة على إيقاع الألم وحده، بل بالقدرة على حماية الشعب والدولة ومنع الحرب من التحول إلى دائرة مفتوحة من الانتقام.

تطوير الردع غير المتماثل

تحتاج إيران، إذا أرادت تعزيز قدرتها على الردع، إلى تطوير أدوات غير متماثلة لا تقوم على استهداف المدنيين أو نشر الفوضى، بل على زيادة قدرتها على حماية أراضيها وتعطيل الهجمات الموجهة ضدها. ويمكن أن يشمل ذلك تطوير الدفاعات الجوية، وتحسين أنظمة الإنذار المبكر، وحماية المنشآت الحيوية، وتعزيز القدرات السيبرانية، وتوزيع مراكز القيادة، وبناء مرونة اقتصادية تقلل أثر العقوبات والحصار. كما يمكن استخدام الأدوات الدبلوماسية والقانونية والإعلامية لكشف الانتهاكات وملاحقة مرتكبيها أمام المؤسسات الدولية، وتوسيع شبكة التحالفات، وبناء تفاهمات أمنية إقليمية تقلل فرص الانفراد بأي دولة. فالدولة التي تمتلك حلفاء ومصالح مشتركة مع قوى متعددة تكون أقل عرضة للعزل والضغط.

مراجعة العقيدة الصاروخية

أظهرت الاعتداءات المتكررة أن الدول التي تواجه خصوماً يمتلكون قواعد بعيدة وقدرات جوية متقدمة تحتاج إلى منظومة صاروخية دفاعية وردعية قادرة على حماية عمقها. لكن تطوير المدى والدقة يجب أن يخضع لعقيدة واضحة تمنع الاستخدام العشوائي وتربط أي رد بأهداف عسكرية مشروعة. ولا يكفي امتلاك الصواريخ وحده، لأن التفوق الحديث يقوم على شبكة متكاملة تشمل الاستطلاع، والأقمار الصناعية، والحرب الإلكترونية، والقيادة والسيطرة، والقدرة على امتصاص الضربة الأولى. ومن ثم، فإن الاستثمار في التكنولوجيا والبحث العلمي والتعليم العسكري أكثر أهمية من الاكتفاء بزيادة أعداد الأسلحة.

المسألة النووية ومخاطر الانتشار

يرى بعضهم أن امتلاك السلاح النووي قد يوفر ردعاً يمنع الخصوم من التفكير في مهاجمة إيران. غير أن هذا الخيار يحمل مخاطر هائلة؛ إذ يمكن أن يطلق سباق تسلح إقليمياً، ويزيد العزلة والعقوبات، ويرفع احتمال الخطأ أو سوء التقدير، فضلاً عن الكارثة الإنسانية التي قد تنتج عن استخدام هذا السلاح. ولهذا فإن البديل الأكثر أمناً هو بناء ردع تقليدي قوي، مع التمسك بحق الاستخدام السلمي للطاقة النووية، والدفع نحو ترتيبات إقليمية تجعل الشرق الأوسط خالياً من أسلحة الدمار الشامل. كما ينبغي المطالبة بمعايير دولية موحدة لا تسمح لبعض الدول بامتلاك ترسانات نووية خارج الرقابة، بينما تُعاقب دول أخرى لمجرد تطوير برامج سلمية. الردع الحقيقي لا يقتصر على حيازة سلاح شديد التدمير، بل يشمل القدرة على حماية المؤسسات، وضمان استمرار الدولة، ومنع الخصم من تحقيق أهدافه السياسية حتى بعد توجيه ضربة عسكرية.

حماية القيادات والعلماء

إن استهداف القادة والعلماء يمثل تهديداً خطيراً لاستقرار الدول، لكنه لا يُواجه بالدعوة إلى اغتيالات مقابلة، لأن هذا المسار يوسع الفوضى ويقوض القانون الدولي. والأجدى هو تعزيز الحماية الأمنية، ومكافحة الاختراق الاستخباري، وملاحقة المتورطين قضائياً، ورفع الكلفة السياسية والاقتصادية على الجهات التي تتبنى هذه العمليات. كما يجب ألا تعتمد المؤسسات على أفراد لا بديل لهم، بل على هياكل مرنة قادرة على الاستمرار عند فقدان أي قائد. فالدولة القوية هي التي لا تنهار باغتيال شخص، ولا تتوقف برامجها العلمية أو العسكرية بفقدان مسؤول واحد.

وحدة العالم الإسلامي

تمتلك الأمة الإسلامية مساحة جغرافية واسعة وموارد بشرية واقتصادية كبيرة، لكن هذه الإمكانات تبقى محدودة الأثر بسبب الانقسام والتنافس وضعف التكامل. والمطلوب ليس إقامة تحالفات عدوانية، بل بناء منظومة تعاون سياسي واقتصادي وعلمي وأمني تحمي الدول من التدخل الخارجي. ويمكن للدول الإسلامية أن تعزز استقلالها عبر التكامل التجاري، والاستثمار في التكنولوجيا، وتطوير الصناعات الدفاعية المشروعة، وحماية أمن الطاقة والغذاء، وإنشاء آليات مشتركة لتسوية النزاعات. فالقوة لا تأتي من السلاح وحده، بل من الاقتصاد والمعرفة والمؤسسات ووحدة الموقف.

الخاتمة

إن حماية إيران أو أي دولة أخرى من العدوان لا تتحقق بالاندفاع نحو الانتقام المفتوح، بل ببناء ردع عقلاني يرفع كلفة الاعتداء ويحافظ في الوقت نفسه على الشرعية الأخلاقية والقانونية. ويشمل ذلك تطوير الدفاع، وحماية البنية التحتية، وتعزيز الأمن الاستخباري، وبناء التحالفات، واستخدام القانون والدبلوماسية والاقتصاد. لقد أثبت التاريخ أن القوة المنفلتة تنتج حروباً جديدة، بينما تصنع القوة المنضبطة توازناً يمنع الحرب. ومن هنا، فإن أفضل استثمار لطاقات الأمة هو تحويلها إلى معرفة ومؤسسات واقتصاد وقدرة دفاعية مسؤولة، لا إلى دائرة لا تنتهي من الدم والانتقام.

الأردن في قلب العاصفة
انكشاف العش السري

تحول بنك الأهداف.. من الخليج إلى العمق الأردني

أسعد عبدالله عبدعلي

نتائج الضربات الإيرانية في الأردن

- خسائر بشرية بين قتيل وجريح
- إتلاف آليات وطائرات مسيرة ومقاتلات
- تدمير وإصابة منشآت سرية ومدرجات هبوط
- انكشاف استخباراتي واسع أربك حسابات واشنطن وحلفائها
- كشف شبكة قواعد سرية بعيداً عن الأضواء

لماذا الأردن؟

- موقع جغرافي محوري على خط الطيران بين إيران واسرائيل
- غرف عمليات متقدمة تشويش وإعاقة إلكترونية خط دفاع أول ضد الصواريخ والمسيرات
- ملاذ استراتيجي بعيد عن مدى الصواريخ الإيرانية القصيرة والمتوسطة
- شبكة لوجستية متكاملة: إيواء – صيانة – إمداد مراكز قيادة وسيطرة

تحول مسرح المواجهة

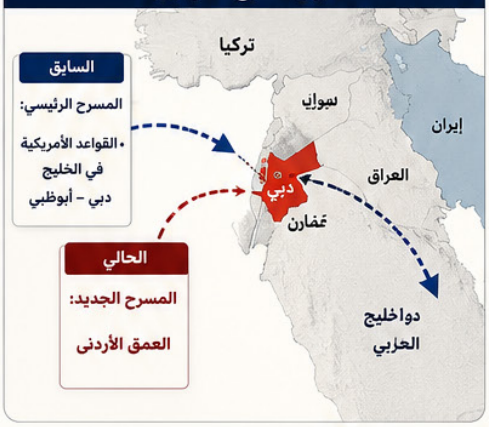

تداعيات على الأردن

- تحول الأراضي الأردنية وساحة مفتوحة لتبادل الضربات
- انكشاف سياسي وجرح ميداني أمام الداخل والإقليم
- اختبار حقيقي للسيادة والمخاطر الناتجة عن الانجرار لمعادلة الردع المتبادل
- شرخ داخلي بين التزامات النظام والوجدان الشعبي الرافض للبوصلة الإسرائيلية

مسار الضربات الإيرانية على الأردن

المقارنة: قبل التحول وبعده

	قبل التحول	بعد التحول
المسرح الرئيسي	الخليج العربي (دبي – أبوظبي)	العمق الأردني (عمان والمناطق المحيطة)
كثافة الاستهداف	عالية جداً	أعلى تركيزاً خلال الأسبوعين الماضيين
طبيعة الهد	قواعد تكتيكية ومنشآت اقتصادية وعسكرية	قواعد سرية، مدرجات هبوط، مراكز قيادة وتشويش
موقع القيادة الأمريكية	قواعد ساحلية وقرب الشواطئ	مراكز قيادة برية متحصنة في الأردن
مستوى الأمان	منخفض بسبب القرب من الشواطئ الإيرانية	أمان نسبي ظاهري، لكنه أصبح هدفا مباشراً

رسالة إيران الواضحة

لا توجد نقطة آمنة أو ملاذ خلفي للوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط

لماذا فشل رهان الولايات المتحدة؟

1. تصعيد أمريكي إسرائيلي وضربات في الخليج
2. نقل الأصول الأمريكية إلى العمق الأردني
3. اختراق استخباراتي إيراني دقيق
4. اعتقاد أن الأردن أكثر أماناً
5. ضربات مركزة على القواعد السرية
6. انكشاف – خسائر – إرباك استراتيجي

الخلاصة

- قواعد اللعبة تغيرت جذرياً
- الملاذات الخلفية الآمنة انتهت
- إعادة تموضع أمريكي لمواجهة الردع
- المنطقة تتجه لمرحلة أشد خطورة
- إما هندسة أمنية جديدة أو مواجهة استنزافية

إعادة رسم الخارطة

ماذا بعد "خطيئة الأردن؟"

- استمرار الانكشاف العسكري والخسائر المحتملة
- ضغوط داخلية متزايدة على النظام
- احتمال صعود موجة احتجاج شعبية
- تآكل الاستقرار الأقتصادي والأمني
- الثمن الباهظ لأي انفجار إقليمي شامل

> لم تعد قواعد اللعبة القديمة صالحة... المنطقة تتجه نحو مرحلة لا ملاذات فيها ولا خطوط حمراء ثابتة

الاردن في قلب العاصفة - انكشاف العش السرّي

أسعد عبدالله عبدعلي

شهدت الساحة الإقليمية تحولاً حاداً في طبيعة المواجهة المباشرة بين إيران من جهة، والولايات المتحدة وحلفائها من جهة أخرى، بحيث لم تعد قواعد الاشتباك التقليدية قادرة على ضبط إيقاع الصراع أو حصره في جغرافيا ثابتة. فبعد تجدد الضربات الأميركية-الإسرائيلية واتساع العمليات الاستباقية، برزت مؤشرات على تغير في طبيعة «بنك الأهداف» الإيراني، وإعادة ترتيب أولوياته وفق اعتبارات الردع والانتشار الأميركي. وخلال مراحل سابقة من التصعيد، ركزت طهران بصورة أساسية على القواعد الأميركية والمنشآت العسكرية والاقتصادية المنتشرة في منطقة الخليج، ولا سيما المواقع القريبة من سواحلها. غير أن التحول الأخير، وفق القراءة التي يقدمها هذا المقال، تمثل في انتقال جزء من ثقل المواجهة شمالاً باتجاه الأردن، بما يعكس محاولة لملاحقة إعادة التموضع الأميركي ومنع تشكل ملاذات خلفية آمنة خارج نطاق الاستهداف المباشر.

انكشاف الدور اللوجستي الأردني

لم يكن الانتقال نحو العمق الأردني، وفق هذا التحليل، توسعاً عشوائياً في رقعة الصراع، بل نتيجة تقديرات استخبارية افترضت أن الأردن أصبح يؤدي دوراً متقدماً في منظومة الدعم الأميركية. فموقعه يمنحه قيمة كبيرة في مجالات القيادة والسيطرة، والاستطلاع، والإنذار المبكر، والدفاع الجوي، وإدارة حركة الطائرات والمسيّرات. وتذهب بعض الروايات إلى أن ضربات إيرانية استهدفت منشآت عسكرية وتسهيلات عملياتية داخل الأراضي الأردنية، وكشفت عن مدارج ومرافق صيانة ومواقع إسناد كانت تعمل بعيداً عن الأضواء. كما تحدثت عن خسائر مادية وبشرية في صفوف القوات الأميركية. غير أن هذه التفاصيل تحتاج إلى إثبات مستقل ووثائق واضحة قبل التعامل معها بوصفها وقائع نهائية. ومع ذلك، فإن أهمية الأردن في البنية العسكرية الأميركية معروفة؛ فالمملكة ترتبط باتفاقات تعاون عسكري وأمني واسعة مع واشنطن، وتستضيف تدريبات ومنشآت وقوات، ما يجعلها جزءاً من شبكة الإسناد الإقليمي حتى عندما تحاول المحافظة على خطاب سياسي حذر.

إعادة التموضع الأميركي

يمكن فهم هذا التحول في ضوء إعادة التموضع العملياتي. فالقواعد القريبة من الخليج تبقى معرضة بصورة أكبر للصواريخ والطائرات المسيّرة بسبب قربها من إيران. ولذلك قد تسعى القيادة المركزية الأميركية إلى توزيع الأصول الحساسة، ونقل بعض مراكز القيادة والطائرات ومنظومات الاستطلاع إلى مناطق أبعد نسبياً عن التهديد المباشر. ومن هذا المنظور، يمثل الأردن خياراً مناسباً بسبب موقعه البري، وقربه من إسرائيل وسوريا والعراق، واتصاله بشبكات عسكرية واستخبارية متقدمة. غير أن هذا الموقع نفسه يجعله مهماً في حسابات إيران، لأنه يقع على مسارات محتملة للطيران والصواريخ المتجهة نحو العمق الإسرائيلي، كما يمكن أن يشكل نقطة لاعتراضها أو التشويش عليها. وهنا يتحول الأردن من ساحة إسناد خلفية إلى عنصر فاعل في بنية الدفاع الإقليمي. فإذا اعتبرت طهران أن منشآت موجودة على أراضيه تسهم مباشرة في إضعاف هجماتها أو حماية خصومها، فقد ترى أن هذه المنشآت دخلت عملياً ضمن دائرة الصراع، حتى لو لم يكن الأردن طرفاً معلناً في الحرب.

رسالة الردع الإيرانية

وفق هذا التحليل، تحمل الضربات الموجهة نحو مواقع أميركية في الأردن رسالة مفادها أن نقل الأصول العسكرية بعيداً عن الخليج لا يكفي لضمان حمايتها. فالقدرة الإيرانية على توسيع مدى الاستهداف تهدف إلى إسقاط مفهوم «الملاذ الخلفي»، وإجبار واشنطن على توزيع دفاعاتها ورفع كلفة انتشارها. لكن هذه الاستراتيجية تحمل مخاطر كبيرة. فكلما اتسعت جغرافيا الاستهداف، ازداد احتمال دخول دول جديدة في المواجهة، وتراجعت القدرة على احتواء الردود. كما أن ضرب منشآت داخل دولة ليست طرفاً معلناً قد يدفعها إلى مزيد من الانخراط إلى جانب الولايات المتحدة بدلاً من التراجع عن تعاونها معها. ولذلك قد يتحول الردع المتبادل إلى دائرة تصعيد؛ إذ يسعى كل طرف إلى إظهار أن خصمه لا يملك منطقة آمنة، بينما يؤدي ذلك عملياً إلى توسيع الحرب ورفع احتمال سوء التقدير.

الأردن أمام اختبار السيادة

وجد الأردن نفسه أمام معضلة جيوسياسية معقدة. فمن جهة، يعتمد على الشراكة الأمنية والعسكرية مع الولايات المتحدة بوصفها إحدى ركائز استقراره ودفاعه. ومن جهة أخرى، فإن استضافة منشآت متقدمة قد تجعله هدفاً في أي مواجهة بين واشنطن وطهران. وتزداد حساسية الموقف بسبب المزاج الشعبي الأردني الرافض للسياسات الإسرائيلية والحرب على فلسطين. وقد يؤدي انكشاف حجم التعاون العسكري مع الولايات المتحدة، إذا ثبت تجاوزه الأطر المعلنة، إلى توسيع الفجوة بين الموقف الرسمي والوجدان الشعبي. كما أن استخدام المجال الجوي أو الأراضي الأردنية في عمليات ترتبط بالدفاع عن إسرائيل أو باستهداف إيران يضع السيادة الوطنية أمام أسئلة صعبة. فالدولة قد ترى في التعاون الأمني ضرورة، بينما يراه جزء من المجتمع تورطاً في صراع لا يخدم المصلحة الأردنية المباشرة.

من الحياد الحذر إلى الانخراط غير المباشر

حافظ الأردن تاريخياً على سياسة تقوم على الحياد الحذر وتجنب التحول إلى ساحة مواجهة مفتوحة. لكن الحروب الحديثة تجعل الفصل بين الحياد والتعاون العملياتي أكثر صعوبة. فالرادارات، ومنظومات الإنذار، وتبادل المعلومات، واعتراض المسيّرات، وتقديم التسهيلات اللوجستية، كلها أفعال قد يفسرها الخصم بوصفها مشاركة فعلية. ومن هنا، فإن بقاء الأردن خارج الحرب لا يعتمد على التصريحات وحدها، بل على طبيعة الدور الذي يؤديه عملياً. فإذا استمر في تقديم تسهيلات تعتبرها طهران جزءاً من العمليات المعادية، فقد يصبح من الصعب الحفاظ على موقعه كدولة غير منخرطة. وفي المقابل، فإن تراجع الأردن عن علاقاته الأمنية مع الولايات المتحدة ليس خياراً سهلاً، لما يرتبط بها من مساعدات وضمانات وتعاون عسكري طويل الأمد. ولذلك تبدو عمّان محاصرة بين حاجتها إلى الحماية الخارجية وخشيتها من أن تتحول هذه الحماية نفسها إلى سبب لاستهدافها.

إعادة رسم الهندسة الأمنية

تكشف هذه التطورات أن مفهوم القواعد الخلفية الآمنة يتآكل في الشرق الأوسط. فالصواريخ بعيدة المدى، والطائرات المسيّرة، والقدرات السيبرانية، وشبكات الاستخبارات، كلها تقلل أثر المسافات وتسمح بنقل المواجهة من الخليج إلى بلاد الشام خلال فترة قصيرة. كما أن إعادة التموضع الأميركي لا تلغي التهديد، بل تنقله إلى دول جديدة. وهذا يفرض على واشنطن وحلفائها مراجعة فكرة توزيع القواعد بوصفها حلاً دائماً، لأن كل قاعدة إضافية قد تتحول إلى هدف جديد وتجر الدولة المضيفة إلى قلب الصراع. وفي المقابل، لا تستطيع إيران افتراض أن توسيع بنك الأهداف سيؤدي تلقائياً إلى ردع خصومها. فقد يخلق ذلك تحالفات أوسع ضدها، ويزيد مبررات الانتشار العسكري الأميركي، ويدفع دولاً مترددة إلى الاصطفاف بصورة أوضح.

الخاتمة

إن انتقال ثقل المواجهة من الخليج نحو الأردن، إذا تأكدت تفاصيله، يمثل تحولاً مهماً في جغرافيا الصراع الإقليمي. فهو يكشف أن الولايات المتحدة تسعى إلى توزيع أصولها وتقليل تعرضها المباشر، بينما تحاول إيران ملاحقة هذا الانتشار ومنع تشكل مناطق خلفية آمنة. غير أن النتيجة الأخطر هي وضع الأردن في قلب معادلة لم يسعَ تاريخياً إلى أن يكون طرفاً مباشراً فيها. فكلما تعمق اندماجه في البنية العسكرية الأميركية، تراجعت قدرته على التمسك بالحياد، وازدادت احتمالات تعرضه للضغط أو الاستهداف. ولهذا، قد تفرض المرحلة المقبلة إعادة تقييم شاملة للهندسة الأمنية في الشرق الأوسط، ولحدود انتشار القوات الأجنبية، ولطبيعة التسهيلات التي تقدمها الدول المضيفة. أما البديل، فهو انزلاق المنطقة إلى حرب استنزاف واسعة تتلاشى فيها المساحات الرمادية، وتدفع الدول الإقليمية أثماناً باهظة نتيجة تموضعها داخل خطوط النار.

حين يغيب المضمون

يصبح رفع العتب بروتوكول الزيارات الرسمية

قراءة في زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى طهران ومآلاتها

ماجد الشويلي

التحدي الأكبر: العقوبات

- العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران ما زالت قائمة
- قيود صارمة على المؤسسات المالية والمصرفية
- غياب قنوات مصرفية قادرة على إدارة التعاملات الاقتصادية بشكل طبيعي
- العقوبات الثانوية تطال الأطراف المتعاونة مع إيران

لماذا محدودة النتائج؟

- توجه عراقي نحو تنويع المسارات الإقليمية والدولية
- انخراط بغداد في مشاريع إقليمية مثل "الشام الجديد"
- الطروحات لمد خطوط نقل النفط عبر الأراضي السورية إلى أوروبا
- هذا يقلل من الأهمية الجيوسياسية لمضيق هرمز كأحد أوراق القوة الإيرانية

الزيارة في سطور

- زيارة بروتوكولية لرئيس الوزراء العراقي إلى طهران
- لم تتجاوز الإطار البروتوكولي في جانب كبير منها
- خلت من اتفاقيات استراتيجية أو تفاهمات اقتصادية نوعية
- تساؤلات حول الأهداف والمخرجات في ظل ظروف الإقليمية دقيقة

تغيرات الجغرافيا الاقتصادية في المنطقة

خلاصـــة القـراءة

- الزيارة لم تحمل مؤشرات على شراكات اقتصادية واسعة
- العقوبات تبقى العائق الأكبر أمام التعاون الاقتصادي
- العراق يتحرك في معادلة معقدة من المصالح والضغوط
- المخرج لم يكن استراتيجياً بل بروتوكولياً

تأثير البيئة الإقليمية والدولية

- ضغوط الانخراط في المنظومة الغربية
- تضييق هامش الحركة أمام بغداد
- توازن صعب بين متطلبات الشراكة مع طهران ومتطلبات الشراكة مع الغرب
- قيود قانونية ومالية معقدة تحد من الخيارات

مخرجات الزيارة: محدودة ومتواضعة

- حوار سياسي وتأكيد على استمرار العلاقات
- عدم إعلان مشاريع اقتصادية كبرى
- لا اختراق في ملفات الطاقة أو الاستثمار
- إدارة الحد الأدنى من التواصل السياسي فقط

الخلاصة

الشرق الأوسط يُعاد رسم خرائطه عبر خطوط الطاقة والممرات الاقتصادية، ومن ينجح في إدارة هذه المعادلة يملك مفاتيح النفوذ والاستقرار.

حين يغيب المضمون يصبح رفع العتب بروتوكول الزيارات الرسمية

ماجد الشويلي

أثارت زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى طهران جملة من التساؤلات بشأن أهدافها ومخرجاتها السياسية والاقتصادية، ولا سيما أنها جاءت في مرحلة إقليمية شديدة الحساسية، تشهد فيها الجمهورية الإسلامية الإيرانية ضغوطاً متزايدة، وتحولات متسارعة في موازين القوى والتحالفات وشبكات التجارة والطاقة في الشرق الأوسط. ومن خلال قراءة ما أُعلن عن الزيارة، يبدو أنها لم تتجاوز، في جانب مهم منها، إطار الحفاظ على التواصل السياسي والتمثيل الدبلوماسي بين البلدين. فلم تُعلن اتفاقيات استراتيجية واسعة، ولا تفاهمات اقتصادية نوعية، ولا مشروعات مشتركة كبرى تعكس عمق العلاقات التاريخية والجغرافية بين العراق وإيران أو تؤسس لمرحلة جديدة من التعاون الثنائي. ولا يعني ذلك أن الزيارة كانت خالية من الأهمية، إذ إن استمرار الحوار يحمل دلالة سياسية في ظل الاستقطاب الإقليمي والدولي. غير أن الفارق كبير بين زيارة تمنع التباعد، وأخرى تُحدث تحولاً في بنية العلاقات. ويبدو أن الزيارة الأخيرة كانت أقرب إلى النوع الأول.

تغير أولويات بغداد الإقليمية

تذهب بعض القراءات إلى أن بغداد أصبحت تتحرك ضمن أولويات سياسية واقتصادية أكثر تنوعاً، بعدما أدركت مخاطر الاعتماد المفرط على محور إقليمي واحد. ولذلك تسعى الحكومة العراقية إلى توسيع علاقاتها مع الدول العربية وتركيا والولايات المتحدة وأوروبا، مع الإبقاء على قنوات التواصل مع إيران وعدم الانتقال إلى القطيعة. وينسجم هذا التوجه مع انخراط العراق في مشروعات إقليمية، مثل مشروع «الشام الجديد»، القائم على تعزيز التعاون الاقتصادي والطاقة والنقل بين العراق والأردن ومصر. كما يرتبط بالطروحات المتعلقة بإعادة تشغيل أو تطوير خطوط نقل النفط العراقي نحو البحر المتوسط وأوروبا عبر الأراضي السورية، وفي مقدمتها خط أنابيب كركوك-بانياس. وإذا كُتب لهذه المشروعات النجاح، فإنها ستمنح العراق بدائل إضافية لتصدير النفط والتجارة والنقل، وتقلل اعتماده على الممرات التقليدية المرتبطة بالخليج. كما قد تخفف، بصورة غير مباشرة، من الأهمية النسبية لبعض أوراق القوة الجيوسياسية الإيرانية، وفي مقدمتها مضيق هرمز الذي يمثل أحد أهم ممرات تصدير الطاقة في العالم. لكن هذه المشروعات ما تزال تواجه تحديات مالية وأمنية وفنية، ولا تمثل بدائل مكتملة في المدى القريب. ومع ذلك، فإنها تعكس رغبة عراقية في تنويع المسارات وتقليل الاعتماد على منفذ واحد.

غياب الاختراق الاقتصادي

لم تحمل الزيارة، وفق نتائجها المعلنة، مؤشرات واضحة على وجود إرادة سياسية أو قدرة عملية لإطلاق شراكات اقتصادية واسعة بين بغداد وطهران. وهذا متوقع في ظل استمرار العقوبات الأميركية المفروضة على إيران، وما يرافقها من قيود صارمة على المؤسسات المصرفية والمالية التي قد تشارك في تمويل أو تسهيل التعاملات معها. فالعلاقات الاقتصادية الحديثة تحتاج إلى مصارف قادرة على التحويل، وضمانات استثمار، وآليات تسوية مالية، وعقود قابلة للتنفيذ ضمن بيئة قانونية مستقرة. وفي ظل العقوبات، تفتقر العلاقات العراقية-الإيرانية إلى جزء مهم من هذه الأدوات. وتبرز هنا معضلة أساسية تتمثل في غياب القنوات المصرفية الطبيعية التي تستطيع إدارة التجارة والاستثمار بين البلدين بصورة آمنة وشفافة. فحتى عندما تتوافر الرغبة السياسية أو الفرص التجارية، تبقى عملية تحويل الأموال وتسوية المدفوعات وتمويل المشروعات معرضة لمخاطر قانونية ومالية كبيرة. ولهذا، فإن الحديث عن استثمارات مشتركة واسعة أو مشروعات طويلة الأمد يظل محدوداً ما لم توجد آلية مصرفية معترف بها وقادرة على حماية الأطراف المتعاقدة من العقوبات الثانوية أو تجميد الأموال أو فقدان الوصول إلى النظام المالي الدولي.

العقوبات وضيق هامش القرار العراقي

لا تستهدف العقوبات الأميركية الاقتصاد الإيراني وحده، بل تمتد آثارها إلى الشركات والمصارف والدول التي تتعامل معه. وهذا ما يدفع العراق إلى توخي الحذر، لأنه يرتبط بالنظام المالي العالمي، ويعتمد على التعامل بالدولار، ويحتاج إلى المصارف المراسلة والمؤسسات الدولية في تمويل تجارته ومشروعاته. ومن ثم، فإن أي توسع غير محسوب في التعاون الاقتصادي مع إيران قد يعرض المؤسسات العراقية للعقوبات أو القيود، ويزيد كلفة التحويلات والاستيراد، ويؤثر في ثقة المستثمرين والمصارف الدولية. ولهذا لا يستطيع صانع القرار العراقي التعامل مع العلاقة الاقتصادية مع طهران بوصفها ملفاً ثنائياً منفصلاً عن البيئة الدولية. ويذهب بعض المراقبين إلى إمكان استخدام العملات الوطنية أو المقايضة أو الوسطاء لتجاوز العقوبات. غير أن هذه الخيارات أصبحت أكثر صعوبة من السابق بسبب تشديد الرقابة على حركة الأموال، وتوسع أدوات التتبع المالي، وازدياد نطاق العقوبات الثانوية. كما أن القنوات غير الرسمية قد تفتح الباب أمام غسل الأموال والفساد والتهريب، وتضعف الشفافية، فلا تمثل بديلاً حقيقياً عن بيئة مصرفية وقانونية طبيعية.

العلاقة بين التاريخ والمصلحة

ترتبط العراق وإيران بعلاقات تاريخية وجغرافية ودينية واقتصادية عميقة، وتجمعهما حدود طويلة، وحركة زوار وتجارة ومصالح أمنية ومائية وطاقوية. لكن عمق التاريخ لا يؤدي تلقائياً إلى شراكة اقتصادية متوازنة، لأن العلاقات بين الدول تُبنى أيضاً على المصالح والقدرات والقيود الدولية. وقد تعتمد طهران على ثقلها السياسي وعلاقاتها مع قوى عراقية مؤثرة للمحافظة على نفوذها، في حين تحاول بغداد توسيع هامش استقلالها وبناء علاقات متوازنة مع الأطراف المختلفة. وهذا يجعل العلاقة محكومة بمعادلة دقيقة: لا قطيعة مع إيران، ولا اندماج كامل معها، بل إدارة مستمرة للتوازن بين الجغرافيا القريبة والضغوط الدولية. ومن هنا يمكن تفسير حذر بغداد في توقيع اتفاقات كبيرة قد تُفهم بوصفها تحدياً مباشراً للسياسة الأميركية، ولا سيما في مرحلة تسعى فيها الحكومة العراقية إلى جذب الاستثمارات الغربية والخليجية، وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع تركيا والدول العربية، وتعزيز دورها في مشروعات النقل والطاقة الإقليمية.

زيارة للحفاظ على التواصل

في ضوء هذه المعطيات، يمكن فهم الزيارة بوصفها محاولة للحفاظ على الحد الأدنى من التواصل السياسي، وطمأنة إيران إلى أن تنويع علاقات العراق لا يعني الانقلاب عليها، وفي الوقت نفسه تجنب تقديم التزامات اقتصادية قد تضع بغداد في مواجهة مباشرة مع منظومة العقوبات. وقد تكون الزيارة ناقشت أمن الحدود والطاقة والتجارة والمياه بعيداً عن الإعلام، لكن غياب النتائج الملموسة يبقى مؤشراً على القيود التي تحكم العلاقة. فالزيارات الرسمية تُقاس في النهاية بما تنتجه من آليات قابلة للتنفيذ، لا بعدد اللقاءات أو العبارات الدبلوماسية. وإذا بقيت العلاقات محصورة في التصريحات العامة، فإنها ستؤدي وظيفة منع التدهور، لكنها لن تتحول إلى شراكة استراتيجية منتجة.

الخاتمة

تكشف زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى طهران عن طبيعة المرحلة التي تمر بها العلاقات بين البلدين. فبغداد لا تستطيع تجاهل إيران بسبب الجغرافيا والتاريخ وتشابك المصالح، لكنها لا تستطيع في الوقت نفسه بناء شراكة اقتصادية مفتوحة معها في ظل العقوبات الأميركية وارتباط العراق بالنظام المالي الغربي. ولهذا بدت الزيارة أقرب إلى محطة لتثبيت التواصل السياسي منها إلى نقطة انطلاق لمشروعات استراتيجية. كما عكست ضيق هامش الحركة أمام صانع القرار العراقي، الذي يحاول الموازنة بين الحفاظ على علاقته بطهران وتنويع شراكاته العربية والدولية. إن مستقبل العلاقة لن يتحدد بالزيارات البروتوكولية وحدها، بل بقدرة الطرفين على بناء قنوات اقتصادية قانونية وشفافة، وصياغة مصالح مشتركة لا تعرض العراق للعزلة أو العقوبات. وحتى يتحقق ذلك، ستظل العلاقات العراقية-الإيرانية قوية في بعدها السياسي والجغرافي، لكنها محدودة في قدرتها على التحول إلى شراكة اقتصادية استراتيجية كاملة.

تغيير العملة وحذف الأصفار

هل تكون الفرصة الذهبية لاستعادة الكتلة النقدية ومحاربة الفساد؟

أحمد الأنصاري

أ. حجم المشكلة

1. تريليونات مكتنزة خارج الدورة الاقتصادية
2. ضعف الودائع في المصارف
3. اقتصاد نقدي يسهل التهرب الضريبي
4. بيئة خصبة للفساد وغسل الأموال

ب. كيف تعمل الفكرة؟

1. إصدار عملة جديدة / حذف الأصفار
2. منح مهلة قانونية للاستبدال
3. إيداع المبالغ المستبدلة في حسابات مصرفية
4. تتبع الكتلة النقدية وتوسيع الشمول المالي
5. انتهاء الصفة القانونية للعملة القديمة بعد المهلة

ج. الفرص المتوقعة

- رفع قدرة المصارف على الإقراض والاستثمار
- تعزيز الشمول المالي والدفع الإلكتروني
- استعادة الكتلة النقدية إلى الاقتصاد الرسمي
- تسهيل تتبع الأموال المشبوهة
- تقليص الاقتصاد غير الرسمي
- تحسين فاعلية السياسة النقدية

د. مكافحة الفساد

- كشف الأموال غير المبررة
- دعم الرقابة الضريبية والمالية
- تقييد غسل الأموال والتهرب الضريبي
- تفعيل مبدأ: من أين لك هذا؟

هـ. شروط النجاح

- قطاع مصرفي موثوق
- ضمانات قانونية للمواطنين
- حماية أصحاب الأموال المشروعة
- أنظمة دفع رقمي فعالة
- رقابة قضائية ومالية واضحة
- تنفيذ شفاف وعادل

و. المخاطر إن غابت الإصلاحات

- استمرار الإكناز خارج المصارف
- تعطل الاستبدال وارتباك السوق
- فقدان الثقة بالعملية

ز. مسار التأثير الاقتصادي

تغيير العملة ← دخول الأموال إلى المصارف ← ارتفاع الودائع ← تحسن الإقراض والتمويل ← تنشيط الاستثمار والإنتاج ← استقرار مالي ونمو مستدام

ح. الخلاصة

القيمة الحقيقية لتغيير العملة لا تكمن في استبدال الأوراق النقدية فقط، بل في ربط الكتلة النقدية بالاقتصاد الرسمي.

وعندما تقترن الخطوة بإصلاحات مصرفية ورقمية ورقابية، تصبح أداة لاستعادة الأموال من الظل، وتعزيز الشفافية، ومحاربة الفساد.

الإصلاح الحقيقي يبدأ عندما تصبح كل كتلة نقدية مرئية، وكل دينار خاضعاً للقانون.

تغيير العملة وحذف الأصفار- هل تكون الفرصة الذهبية لاستعادة الكتلة النقدية ومحاربة الفساد؟

أحمد الأنصاري

تُقدَّر الأموال المكتنزة خارج الجهاز المصرفي في العراق بتريليونات الدنانير، وهي أموال تبقى حبيسة المنازل والخزائن أو مخبأة في الأثاث والأراضي، بدلاً من دخول الدورة الاقتصادية والتحول إلى ودائع واستثمارات. وفي الوقت الذي تبحث فيه الدولة عن مصادر تمويل إضافية، تعاني المصارف من ضعف الودائع، وتبقى نسبة واسعة من التعاملات خارج النظام المصرفي الرسمي. ويؤدي استمرار الاقتصاد النقدي بهذه الصورة إلى توفير بيئة مناسبة للتهرب الضريبي، والفساد، وغسل الأموال، وإخفاء مصادر الدخل. كما يضعف قدرة الدولة على مراقبة حركة الأموال، ويحد من فاعلية السياسة النقدية، ويمنع المصارف من أداء دورها الطبيعي في تمويل التنمية والإنتاج. ومن هنا تبرز فكرة إصدار عملة جديدة، أو إعادة هيكلة فئات العملة وحذف الأصفار منها، بوصفها أداة محتملة لإعادة جزء كبير من السيولة المكتنزة إلى الاقتصاد الرسمي. وقد طُرحت هذه الفكرة في لقاءات اقتصادية، لا باعتبارها حلاً سحرياً، بل مدخلاً يمكن أن يحقق نتائج مهمة ضمن برنامج مالي ومصرفي وقانوني متكامل.

الفرق بين تغيير العملة وحذف الأصفار

ينبغي التمييز بين تغيير العملة وحذف الأصفار. فتغيير العملة يعني استبدال الأوراق النقدية الحالية بإصدار جديد، مع تحديد مدة زمنية لتسليم العملة القديمة. أما حذف الأصفار، فيعني إعادة تحديد القيم الاسمية، بحيث تصبح كل ألف دينار، على سبيل المثال، ديناراً واحداً جديداً، من دون أن يؤدي ذلك بحد ذاته إلى زيادة القوة الشرائية أو تخفيضها. القيمة الاقتصادية الحقيقية لا تتحقق من تغيير الشكل أو الأرقام المطبوعة، بل من الإجراءات المرافقة للعملية. فإذا اقتصر المشروع على استبدال الأوراق، فلن يتغير شيء جوهري. أما إذا ارتبط بإدخال الأموال إلى المصارف، وتوسيع الدفع الإلكتروني، والتحقق من مصادر الأموال الكبيرة، فقد يتحول إلى أداة لإعادة تنظيم الاقتصاد النقدي.

آلية الاستبدال والإيداع المصرفي

تقوم الفكرة على منح المواطنين والمؤسسات مهلة قانونية واضحة لاستبدال العملة القديمة بالجديدة. ويكون الاستبدال للمبالغ المحدودة متاحاً بصورة ميسرة، بينما تُودع المبالغ الكبيرة في حسابات مصرفية باسم أصحابها، مع تطبيق إجراءات العناية الواجبة والتحقق من الهوية ومصدر الأموال. وتساعد هذه الآلية على توسيع الشمول المالي، لأنها تدفع ملايين المواطنين إلى فتح حسابات مصرفية واستخدام أدوات الدفع الرسمية. كما تمنح البنك المركزي والجهات المالية صورة أدق عن حجم الكتلة النقدية المتداولة فعلياً، وعن نسبة الأموال الموجودة خارج المصارف. وبعد انتهاء المدة المحددة، تفقد العملة القديمة صفتها القانونية في التداول، مع ضرورة وضع استثناءات إنسانية وقانونية للحالات الخاصة، مثل المرضى وكبار السن والعراقيين المقيمين في الخارج والمناطق التي يصعب فيها الوصول إلى المصارف.

كشف الأموال غير المبررة

قد تساعد عملية الاستبدال في كشف الأموال التي يصعب تفسير مصادرها، ولا سيما عندما يحاول شخص أو جهة إيداع مبالغ ضخمة لا تتناسب مع الدخل المعلن أو النشاط الاقتصادي المسجل. عندها يمكن تفعيل مبدأ «من أين لك هذا؟» وإحالة العمليات المشبوهة إلى الجهات الضريبية والرقابية والقضائية، وفق الإجراءات القانونية. لكن مجرد امتلاك مبلغ كبير لا يعني بالضرورة أن صاحبه فاسد أو متورط في جريمة. فقد تكون الأموال ناتجة عن تجارة مشروعة، أو بيع عقار، أو مدخرات عائلية تراكمت خلال سنوات. لذلك يجب أن تكون عملية التحقق قائمة على الأدلة، وأن تُمنح للمواطن فرصة لإثبات مصدر أمواله، مع توفير حق الاعتراض والطعن أمام القضاء. فالهدف ليس مصادرة مدخرات الناس أو تخويفهم من المصارف، بل التمييز بين الأموال المشروعة والعائدات الناتجة عن الفساد والتهريب وغسل الأموال.

الثقة شرط النجاح

لن ينجح أي مشروع لتغيير العملة إذا بقي المواطن فاقداً للثقة بالمصارف أو خائفاً على أمواله. فكثير من العراقيين يفضلون الاحتفاظ بالنقد في منازلهم بسبب تجارب سابقة مع التعثر المصرفي، وصعوبة السحب، وضعف الضمانات، والبيروقراطية، والخشية من كشف المعلومات المالية أو فرض إجراءات غير واضحة. لذلك يجب أن يسبق عملية الاستبدال إصلاح حقيقي للقطاع المصرفي، يشمل ضمان الودائع، وتسهيل السحب والتحويل، وحماية بيانات العملاء، وتوسيع انتشار الفروع وأجهزة الصراف، وتطوير الخدمات الرقمية، ومحاسبة المصارف التي تتلاعب بأموال المودعين. كما ينبغي إطلاق حملة توعية تشرح المشروع وحقوق المواطنين، وتمنع الشائعات التي قد تؤدي إلى الفوضى أو شراء العملات الأجنبية والذهب.

الآثار الاقتصادية المحتملة

يمكن لإعادة الأموال المكتنزة إلى المصارف أن ترفع حجم الودائع، وتزيد قدرة الجهاز المصرفي على تمويل المشروعات والاستثمار. كما تساعد على تقليل التداول النقدي المباشر، وتوسيع استخدام البطاقات والتحويلات الإلكترونية، والحد من الاقتصاد الخفي. وتمنح زيادة الودائع البنك المركزي أدوات أفضل لإدارة السيولة وسعر الفائدة والسياسة النقدية. كما تسمح للدولة بتحسين الرقابة الضريبية، وتوسيع قاعدة المكلفين، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية. لكن هذه النتائج لن تتحقق تلقائياً. فإذا عادت الأموال إلى المنازل بعد انتهاء الاستبدال، أو بقيت المصارف عاجزة عن توظيف الودائع في الاقتصاد الحقيقي، فستكون العملية مكلفة من دون أثر مستدام.

المخاطر التي يجب تجنبها

قد يؤدي الإعلان غير المدروس عن تغيير العملة إلى اضطراب الأسواق، وارتفاع الطلب على الدولار والذهب، واستغلال بعض التجار حالة القلق لرفع الأسعار. كما قد تظهر شبكات تستبدل الأموال المشبوهة عبر أشخاص متعددين لتجنب الرقابة. ولهذا تحتاج العملية إلى تنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية والمصارف وهيئة النزاهة ومكتب مكافحة غسل الأموال والضرائب والجمارك والقضاء. كما يجب وضع حدود واضحة للإيداع، وأنظمة رقمية ترصد العمليات المجزأة والمشبوهة، وعقوبات على من يساعد في غسل الأموال.

ومن الضروري أيضاً تأمين كميات كافية من العملة الجديدة، وتوزيعها في جميع المحافظات، ومنع التزوير، وحماية عملية النقل والاستبدال من الفساد والاستغلال السياسي.

مشروع لإعادة هيكلة الاقتصاد

إن تغيير العملة ليس مجرد إجراء فني، بل يمكن أن يتحول إلى مشروع اقتصادي وإداري واسع الأثر إذا نُفذ بشفافية وعدالة. ويمكن أن يحقق هدفين مترابطين: إعادة السيولة إلى الدورة الاقتصادية، وتعزيز قدرة الدولة على مكافحة الفساد وغسل الأموال. وتكمن القيمة الحقيقية للعملية في الفرصة التي تخلقها لربط الكتلة النقدية بالاقتصاد الرسمي. فإذا اقترنت بإصلاح مصرفي، وتطوير الدفع الإلكتروني، وتشديد الرقابة الضريبية، وتشجيع المواطن على استخدام الحسابات المصرفية، فإنها قد تسهم في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي. كما يمكن أن تساعد المصارف على تمويل الصناعة والزراعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بدلاً من بقاء الأموال مجمدة في المنازل. وعندها تتحول المدخرات من أوراق غير منتجة إلى رأسمال يخلق فرص عمل ويدعم النمو.

الخاتمة

السؤال لم يعد مقتصراً على ما إذا كان العراق يحتاج إلى تغيير العملة أو حذف الأصفار، بل يتعلق بمدى استعداده لبناء منظومة مصرفية وقانونية قادرة على إدارة الخطوة وحماية المواطنين. فإذا نُفذت العملية من دون ثقة وإصلاح وضمانات، فقد تخلق أزمة جديدة وتدفع الناس إلى مزيد من الاكتناز. أما إذا جاءت ضمن مشروع متكامل، فقد تكون فرصة لإعادة الأموال من الظل إلى الاقتصاد الرسمي، وكشف العائدات غير المشروعة، وتوسيع الشمول المالي. إن الإصلاح الحقيقي يبدأ عندما تصبح الكتلة النقدية مرئية، والمصارف موثوقة، وكل دينار خاضعاً للقانون من دون أن تُنتهك حقوق صاحبه. وعندها فقط يمكن أن تتحول فكرة تغيير العملة من إجراء شكلي إلى خطوة في بناء اقتصاد أكثر تنظيماً وشفافية وقدرة على تمويل مستقبله.

هل خرجت القوات الأمريكية؛ أم دخلت العقود؟

قراءة قانونية في مستقبل السيادة الاقتصادية العراقية

السيادة في القرن الحادي والعشرين لا تقاس بخروج الجندي، بل بقدرة الدولة على اتخاذ قرارها الاقتصادي بحرية وإدارة مواردها دون أن تكون مقيدة بإرادة خارجية تفرضها عقود الاستثمار أو النظام المالي العالمي أو التكنولوجيا المحتكرة.

د. صفاء الشمري

السؤال الجوهري:
من يملك القرار الاقتصادي اليوم؟ ومن يستطيع التأثير في رسم السياسات المالية والنقدية والتجارية للدولة؟

مقياس السيادة الحقيقية

- القدرة على التشريع والتنظيم
- إدارة الموارد الوطنية
- الرقابة القضائية الوطنية
- السيطرة على البيانات والبنى التحتية الاستراتيجية

... إلى الميدان الاقتصادي

- عقود واستثمارات
- نظام مالي عالمي
- تحكم بالتكنولوجيا والبيانات
- نفوذ غير مرئي وأطول بقاء

من الميدان العسكري...

- قواعد عسكرية
- قوات محتلة
- سيطرة على الأرض
- احتلال ظاهر

عناصر العقد التي تحدد درجة الحفاظ على السيادة

مدة العقد وحقوقه	فض النزاعات	البيانات والتكنولوجيا	النظام المالي والمدفوعات	شروط تثبيت التشريع	القانون الواجب التطبيق
مدة طويلة جداً مع شروط إنهاء معقدة. • تعويضات ضخمة عند الإلغاء أو التعديل. • عدم توازن واضح في الحقوق والالتزامات.	• التحكيم في هيئات أجنبية. • استبعاد القضاء العراقي. إخراج أهم العقود من دائرة الرقابة الوطنية.	نقل البيانات إلى خارج الدولة. • الاعتماد على منصات وحوسبة أجنبية. • فقدان جزء من السيادة الرقمية والأمن الوطني والاقتصادي.	• المدفوعات بالدولار عبر مصارف مرتبطة بأمريكا. • خضوع لأنظمة العقوبات الأجنبية. • القرار الاقتصادي يبقى مرهوناً بإرادة خارجية.	• تمنع الدولة من تعديل قوانينها إذا أثر ذلك في مصالح المستثمر. • تقيد السلطة التشريعية وتجعل البرلمان رهين شروط العقد.	إذا خضع العقد لقانون أجنبي بالكامل، تضعف قدرة الدولة على تطبيق قوانينها الوطنية.

عقد يمهد لفقدان السيادة الاقتصادية

امتيازات تعلو على القانون الوطني	تحكيم أجنبي واستبعاد القضاء الوطني	نقل البيانات واحتكار التكنولوجيا	المدفوعات بالدولار وخضوع لعقوبات أجنبية	تقييد السلطة التشريعية بشروط تثبيت التشريع	استبعاد القانون العراقي

عقد يعزز التنمية ويحفظ السيادة

حق العراق في إنهاء العقد عند الإخلال الجسيم	بقاء ملكية الدولة للبيانات والبنى التحتية	نقل التكنولوجيا وتدريب الكفاءات الوطنية	رقابة السلطات العراقية على الموارد والمشاريع	حق الدولة في تعديل قوانينها للمصلحة العامة	خضوع العقد للقانون العراقي مع وجود توازن منصف

غاية أي عملية عسكرية ليست مجرد تغيير الخرائط، بل توفير بيئة آمنة تضمن استمرار الملاحة.
فإذا بقي عنصر التهديد قائماً، فإن السيطرة الميدانية وحدها تفقد قيمتها العملية

التاريخ يُعلمنا:
النفوذ لا يختفي.. بل يتغير شكله.
من احتلال ظاهر بالقوة العسكرية إلى نفوذ خفي عبر العقود والتمويل والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد والبيانات.

ضمانات قانونية وسياسية لحماية السيادة الاقتصادية

استمرار السيادة الرقمية وحماية البيانات الوطنية باستقلال كامل.	تطوير البنية المالية الوطنية وتقليل الاعتماد على الدولار والأنظمة الخارجية.	تنويع الشركاء الدوليين وعدم الاعتماد على طرف واحد.	بناء القدرات الوطنية في التفاوض القانوني والاقتصادي.	شفافية كاملة في إبرام العقود ونشر بنودها الأساسية.	تفعيل الرقابة البرلمانية والقضائية على العقود الاستراتيجية.

حلفاء: خروج الجندي لا يعني نهاية النفوذ إذا بقي القرار الاقتصادي مرهوناً بشروط تعقدها أطراف خارجية. السيادة تُصان بالقانون قبل أن تُصان بالسلاح.
القرار الوطني الحر هو جوهر الاستقلال الحقيقي ومستقبل الأجيال القادمة.

هل خرجت القوات الأمريكية؛ أم دخلت العقود؟ قراءة قانونية في مستقبل السيادة الاقتصادية العراقية

د. صفاء الشمري

لم يعد مفهوم السيادة في القرن الحادي والعشرين يُقاس بعدد القواعد العسكرية الأجنبية أو بحجم القوات المنتشرة داخل حدود الدولة، بل بقدرة الدولة على اتخاذ قرارها الاقتصادي بحرية، وإدارة مواردها الوطنية من دون أن تكون مقيدة بإرادة خارجية تفرضها عقود الاستثمار أو النظام المالي العالمي أو التكنولوجيا المحتكرة. فالدولة التي ترفع علمها فوق أراضيها، لكنها لا تستطيع التصرف بثرواتها، أو تعديل قوانينها، أو إدارة نظامها المالي والرقمي إلا ضمن حدود تفرضها أطراف خارجية، لا تمارس سيادة كاملة، حتى وإن غابت عنها مظاهر الاحتلال التقليدي. ومن هنا يفرض الواقع العراقي سؤالاً بالغ الأهمية: هل يعني خروج القوات الأميركية انتهاء النفوذ الأميركي، أم أن هذا النفوذ انتقل من الميدان العسكري إلى الميدان الاقتصادي، بحيث أصبحت الشركات والعقود والمؤسسات المالية تؤدي دوراً أقل ظهوراً، لكنه أكثر استدامة وأقل كلفة؟

السيادة الدائمة على الموارد

لا ينطلق هذا السؤال من موقف سياسي مؤيد أو معارض للعلاقة مع الولايات المتحدة، بل من تطور مفهوم السيادة في القانون الدولي. فمبدأ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية يؤكد حق الدول في إدارة ثرواتها واختيار سياساتها الاقتصادية بما ينسجم مع مصالحها الوطنية. كما يقر ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول بحرية كل دولة في تنظيم اقتصادها واستغلال مواردها من دون تدخل أو إكراه. ولذلك لا ينبغي أن يتوقف تقييم مرحلة ما بعد الانسحاب عند سؤال: هل خرج الجنود؟ بل يجب أن ينتقل إلى سؤال أعمق: من يملك القرار الاقتصادي اليوم؟ ومن يؤثر في السياسات المالية والنقدية والتجارية والتكنولوجية للدولة؟

من السيطرة على الأرض إلى السيطرة على القرار

لم يعد الاحتلال العسكري الوسيلة الوحيدة لبسط النفوذ. فقد أصبحت العقود الاستثمارية، واتفاقيات التكنولوجيا، وشبكات المدفوعات، وحقوق الملكية الفكرية، والبنى الرقمية، وآليات التحكيم الدولي أدوات فعالة في التأثير في خيارات الدول. ومن هنا ظهر مفهوم «الهيمنة التعاقدية»، الذي يشير إلى انتقال مركز القوة من الجندي إلى العقد، ومن الدبابة إلى النظام المالي، ومن السيطرة على الأرض إلى التأثير في القرار. ولا يعني ذلك أن كل عقد مع شركة أجنبية ينتقص من السيادة؛ فالخطر تحدده طبيعة الشروط ومدى توازن الحقوق والالتزامات.

جنسية المستثمر ليست المعيار

تزداد أهمية هذا النقاش في العراق مع دخول شركات أجنبية إلى قطاعات النفط والطاقة والبنية التحتية والتكنولوجيا والخدمات المصرفية والتحول الرقمي. فهذه القطاعات تمس المفاصل الأساسية للاقتصاد والأمن الوطني. ومع ذلك، لا تكمن المشكلة في جنسية المستثمر. فقد يكون المستثمر أجنبياً، لكن العقد يحفظ للدولة حقوقها، وقد يكون وطنياً، بينما يؤدي العقد إلى إهدار المال العام. ولهذا لا تُقاس السيادة بجنسية المتعاقد، بل بمدى احتفاظ الدولة بسلطاتها الدستورية والقانونية، وقدرتها على تعديل السياسات وحماية المصلحة العامة وإنهاء العلاقة عند الإخلال الجسيم.

القانون الواجب التطبيق والتحكيم

أول ما يكشف حقيقة العلاقة هو القانون الذي يحكم العقد. فإذا كانت العقود الاستراتيجية المتعلقة بالنفط أو المصارف أو التكنولوجيا تستبعد القانون العراقي بالكامل وتخضع لقانون أجنبي، فإن ذلك يضعف قدرة الدولة على تطبيق قواعدها الوطنية على مواردها الأساسية. وتزداد الخطورة عندما تُحال المنازعات كلها إلى هيئات تحكيم أجنبية، بما يجعل القضاء الوطني خارج الرقابة على عقود ترتبط بالمال العام والسيادة. فالتحكيم الدولي قد يكون ضرورياً في بعض العقود الكبرى، لكنه يجب ألا يتحول إلى وسيلة لإقصاء القانون الوطني أو منح المستثمر حصانة استثنائية. والحل ليس رفض التحكيم مطلقاً، بل صياغة شروط متوازنة، واختيار مقار محايدة، وضمان حق الدولة في التمسك بالنظام العام، وإبقاء بعض المنازعات السيادية ضمن اختصاص القضاء العراقي.

شروط تثبيت التشريع

تمتد المسألة إلى شروط تثبيت التشريع، التي تمنع الدولة من تعديل قوانينها إذا أثر ذلك في مصالح المستثمر، أو تلزمها بتعويضات كبيرة عند تعديل الضرائب أو قوانين العمل أو البيئة. وقد تبدو هذه الشروط وسيلة لطمأنة المستثمر، لكنها قد تتحول إلى قيد على البرلمان. فإذا عجزت الدولة عن تعديل قوانينها للمصلحة العامة خشية التعويض، أصبحت إرادتها التشريعية مقيدة بالعقد. لذلك ينبغي أن تقتصر الحماية على التغييرات التعسفية أو التمييزية، لا أن تمنع الدولة من تطوير تشريعاتها أو حماية البيئة والصحة وحقوق العمال والأمن الوطني.

الدولار والعقوبات والقرار المالي

تزداد المسألة تعقيداً في ظل هيمنة الدولار والعقوبات العابرة للحدود. فإذا اشترطت العقود أن تكون المدفوعات بالدولار، وأن تمر عبر مصارف مرتبطة بالنظام المالي الأميركي، وأن تخضع لقواعد امتثال أجنبية، فإن تنفيذها يبقى مرتبطاً بمنظومة لا تخضع للسلطات العراقية. وعندئذ قد يتعرض القرار الاقتصادي للتعطيل بقرارات تصدر خارج الحدود، حتى من دون وجود عسكري أجنبي. ولهذا يحتاج العراق إلى تنويع أدوات التسوية المالية، وتعزيز قدراته المصرفية، وتطوير أنظمة امتثال وطنية تحميه من العزلة من دون أن تحوله إلى تابع كامل لإرادة خارجية.

السيادة الرقمية وملكية البيانات

أخطر تحولات الاقتصاد الحديث انتقال مركز الثقل من السيطرة على الموارد الطبيعية إلى السيطرة على البيانات. فالدولة التي لا تمتلك بياناتها المالية، أو مفاتيح تشغيل منصاتها الإلكترونية، أو بنيتها السحابية، تفقد جزءاً من سيادتها الرقمية. ولهذا لا ينبغي التعامل مع عقود الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والتحول الرقمي بوصفها خدمات تقنية فقط، بل عقوداً تمس الأمن الوطني والاقتصادي. ويجب أن تتضمن شروطاً واضحة بشأن مكان تخزين البيانات وملكيتها، وحق الدولة في الوصول إليها، ومنع نقلها إلى الخارج من دون موافقة، وضمان استمرار الخدمة عند انتهاء العقد أو الخلاف مع الشركة.

ما العقد الذي يحفظ السيادة؟

لا يُقاس نجاح الشراكة مع الشركات الأجنبية بحجم الأموال أو عدد المشاريع فقط، بل بمدى احتفاظ العراق بحقوقه السيادية أثناء التنفيذ. فالعقد المتوازن يعترف بحق الدولة في التشريع والتنظيم للمصلحة العامة، ويضمن خضوع الموارد الوطنية لرقابة المؤسسات العراقية، ويلزم المستثمر بنقل التكنولوجيا وتدريب الكفاءات، ويحافظ على ملكية الدولة للبيانات والبنى الاستراتيجية، ويمنح العراق حق إنهاء العقد عند الإخلال الجسيم. أما العقد الذي يقيد السلطة التشريعية، ويجعل التنفيذ مرهوناً بعقوبات أجنبية، ويحتكر التكنولوجيا، وينقل البيانات إلى الخارج، ويستبعد القضاء الوطني، ويمنح المستثمر امتيازات تعلو على القانون، فإنه يعيد تشكيل ميزان القوة بين الدولة والمستثمر.

الخاتمة

يعلمنا التاريخ أن النفوذ لا يختفي، بل يغير شكله. ففي الماضي كانت الجيوش وسيلة فرض الإرادة، أما اليوم فقد أصبحت العقود والتمويل والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد والبيانات أدوات جديدة للتأثير. ولهذا لا ينبغي أن يقتصر الحديث عن انتهاء الاحتلال على خروج القوات، بل يجب أن يمتد إلى فحص البنية القانونية للعقود التي ستحدد مستقبل الاقتصاد العراقي. فالسيادة الاقتصادية ليست شعاراً، بل منظومة قانونية تتجسد في نصوص العقود. فإذا احتفظ العراق بحقه في التشريع والتنظيم والرقابة والقضاء وإدارة موارده وبياناته، كانت الشراكة الأجنبية وسيلة للتنمية ونقل المعرفة. أما إذا انتقلت هذه السلطات تدريجياً إلى أطراف خارجية من خلال شروط غير متوازنة، فإن خروج الجندي قد لا يعني نهاية النفوذ، بل انتقاله من احتلال ظاهر إلى هيمنة قانونية واقتصادية أكثر هدوءاً، لكنها قد تكون أشد أثراً وأطول بقاءً.

موازنة البرامج والنتائج... إصلاح مالي أم تحول في فلسفة الدولة؟

رائد سالم الهاشمي

من موازنة الإنفاق إلى موازنة الأثر والقيمة

فوائد اعتماد موازنة البرامج والنتائج

- رفع كفاءة الإنفاق العام وتقليل الهدر
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن
- تركيز الموارد على أولويات التنمية الحقيقية
- تعزيز الشفافية والمساءلة
- دعم الاستقرار المالي والاقتصادي

الفرق الجوهري بين النهجين

موازنة البرامج والنتائج

التركيز على ماذا نحقق؟

- ربط الأموال بالأهداف والنتائج
- مؤشرات أداء قابلة للقياس والتقييم
- المساءلة عن النتائج وليس الإنفاق
- موازنة لتحقيق القيمة الاقتصادية والاجتماعية

موازنة البنود

التركيز على ماذا ننفق؟

- توزيع التخصيصات على أبواب الإنفاق
- الاهتمام بالإجراءات وليس بالنتائج
- صعوبة تقييم الأداء الحقيقي
- موازنة لتمويل النشاط الحكومي فقط

لماذا نحتاج هذا التحول؟

- الاعتماد العالي على الإيرادات النفطية وتقلب الأسعار
- تضخم الإنفاق العام دون انعكاس واضح على التنمية
- غياب الربط بين حجم الإنفاق ومستوى الإنجاز
- تزايد الضغوط على الإنفاق التشغيلي والاجتماعي

مقومات النجاح

- ثقافة مؤسسية قائمة على المساءلة عن النتائج
- إرادة سياسية وإدارية داعمة للإصلاح
- كوادر مؤهلة ومدربة
- مؤشرات أداء واقعية وقابلة للقياس
- نظم معلومات حديثة
- قواعد بيانات دقيقة ومتكاملة

التحديات المحتملة

- ضعف جودة البيانات وتكاملها
- مقاومة التغيير داخل المؤسسات
- نقص الكفاءات والمهارات التحليلية
- ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية
- احتمال اختزال الإصلاح في النماذج المحاسبية فقط

دورة موازنة البرامج والنتائج

1. تحديد الأهداف الاستراتيجية
2. تصميم البرامج والمشاريع
3. تخصيص الموارد وفق الأولويات
4. تنفيذ البرامج والمشاريع
5. القياس والتقييم المستمر
6. تقرير النتائج واتخاذ القرار

النتيجة: تحقيق الأثر التنموي وتعظيم العائد من المال العام

الأثر المتوقع على العراق

- خدمات أفضل للمواطن
- تنمية اقتصادية مستدامة
- استقرار مالي أكبر
- تعزيز ثقة المواطن بالدولة
- دولة أكثر كفاءة وفاعلية

المبادئ الحاكمة

- التركيز على النتائج لا على الإنفاق
- الأولويات الوطنية أساس التخصيص
- الشفافية ونشر المعلومات
- المساءلة عن الأداء والأثر
- تحسين مستمر قائم على التقييم

التكامل المؤسسي المطلوب

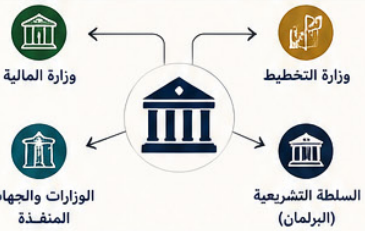

الخلاصة

موازنة البرامج والنتائج ليست مجرد تغيير في الجداول، بل هي تحول في فلسفة إدارة المال العام... من التمويل إلى القيمة، ومن الإنفاق إلى الأثر.

> التحدي الحقيقي ليس في إعداد موازنة مختلفة، بل في بناء دولة تُدار بعقلية مختلفة؛ تجعل من النتائج معياراً للنجاح، ومن كفاءة الإنفاق أساساً للسياسة المالية، ومن المساءلة ثقافة راسخة.

موازنة البرامج والنتائج- إصلاح مالي أم تحول في فلسفة الدولة؟

رائد سالم الهاشمي

ليس من المبالغة القول إن نجاح أي إصلاح اقتصادي يبدأ من الموازنة العامة؛ فهي ليست مجرد جداول للإيرادات والنفقات، بل التعبير العملي عن أولويات الدولة، وقدرتها على تحويل الموارد إلى تنمية وخدمات وفرص عمل. كما أنها الترجمة المالية للبرنامج الحكومي، والمرآة التي تكشف الفرق بين الوعود السياسية وما يتحقق فعلياً. ومن هذا المنطلق، يمثل شروع الحكومة العراقية في اعتماد موازنة البرامج والنتائج خطوة إصلاحية مهمة، لأنها لا تقتصر على تغيير طريقة إعداد الموازنة، بل تعكس تحولاً في فلسفة إدارة المال العام؛ من التركيز على مقدار ما تنفقه المؤسسات إلى قياس ما تحققه بهذا الإنفاق من نتائج اقتصادية واجتماعية.

حدود موازنة البنود

ارتبطت الموازنات العراقية، طوال عقود، بمنهج موازنة البنود، الذي يقوم على توزيع التخصيصات بين الرواتب والمستلزمات والصيانة والمشروعات وبقية أبواب الإنفاق. ويهتم هذا المنهج بالتأكد من أن الأموال صُرفت وفق التخصيصات المحددة، لكنه لا يقدم إجابة كافية عن أثر الإنفاق أو مستوى الإنجاز. فقد تحصل وزارة على تخصيصات أكبر من العام السابق، وتثبت أنها أنفقتها بالكامل، من دون أن تتحسن الخدمة. وقد تنفق جهة حكومية أموالاً كبيرة على مشروع، لكنه يتأخر أو يتعثر أو لا يحقق غرضه. ومع ذلك، يظهر التنفيذ المحاسبي سليماً لأن النفقات سُجلت في أبوابها الرسمية. وهكذا تحولت الموازنة، في كثير من الأحيان، إلى أداة لتمويل النشاط الحكومي بدلاً من أن تكون وسيلة لقياس كفاءته. ومع تضخم الإنفاق العام، ولا سيما بعد عام ٢٠٠٣، ظل السؤال بلا جواب واضح: لماذا لا تنعكس الموازنات الضخمة على جودة الكهرباء والمياه والتعليم والصحة والنقل؟

ماذا تعني موازنة البرامج والنتائج؟

تقوم موازنة البرامج والنتائج على مبدأ بسيط وعميق الأثر: لا تُقاس كفاءة المال العام بمقدار ما أُنفق منه، بل بما أنتجه من نتائج. فالوزارة لا تحصل على التخصيصات لمجرد استمرارها الإداري، وإنما لتنفيذ برامج محددة مرتبطة بأهداف قابلة للقياس. فوزارة الصحة، مثلاً، لا يكفي أن تبين مقدار ما أنفقته على المستشفيات والأدوية، بل يجب أن توضح مقدار التحسن في الرعاية وتوسع التغطية الصحية. ووزارة التربية لا تُقيَّم بعدد الأبنية المدرجة فقط، بل بمدى خفض الاكتظاظ، وزيادة الالتحاق، وتحسين مستوى التعليم. وهذا هو الفارق بين إدارة تستهلك الموارد وإدارة توظفها لإنتاج قيمة عامة. فالأولى تركز على الإجراءات، بينما تربط الثانية بين المال والهدف والنتيجة والمسؤولية.

ضرورة الإصلاح في الاقتصاد الريعي

يحتاج العراق إلى هذا التحول بصورة ملحة، لأن اقتصاده ما يزال يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، في حين تتعرض أسعار النفط لتقلبات يصعب التحكم بها. كما تتزايد النفقات التشغيلية والالتزامات الاجتماعية، وتتسع فاتورة الرواتب والتقاعد والدعم، بما يقلص المساحة المتاحة للاستثمار. وفي هذه البيئة، لا يكفي البحث عن موارد جديدة أو رفع الإيرادات غير النفطية، بل يجب تحسين كفاءة استخدام الموارد الحالية. فقد يكون تقليل الهدر في برنامج حكومي أكثر نفعاً من فرض ضريبة جديدة، وقد يؤدي توجيه التخصيصات إلى مشروع عالي الأثر إلى نتائج أفضل من زيادة الإنفاق بصورة عامة. إن الإصلاح المالي الحقيقي لا يعني خفض النفقات عشوائياً، بل إعادة ترتيبها وفق الأولويات، وإيقاف البرامج ضعيفة الجدوى، وتوجيه الأموال نحو الأنشطة التي تحقق أثراً اقتصادياً واجتماعياً واضحاً.

المتطلبات المؤسسية

ليست موازنة البرامج والنتائج وصفة سحرية. فنجاحها يتطلب بيئة مؤسسية متكاملة، تبدأ بالتخطيط الاستراتيجي وتحديد أهداف واقعية لكل وزارة، ثم تحويلها إلى برامج ومشروعات ومؤشرات أداء قابلة للقياس. كما تحتاج إلى قواعد بيانات دقيقة ونظم معلومات حديثة تسمح بمتابعة التنفيذ دورياً، لا في نهاية السنة المالية فقط. ولا يمكن قياس النتائج إذا كانت البيانات متضاربة أو متأخرة أو غير موثقة. ويتطلب التطبيق كوادر تمتلك مهارات التحليل المالي والاقتصادي، وإدارة المشروعات، والتقييم والمتابعة. فإعداد مؤشرات الأداء ليس مهمة محاسبية بسيطة، بل يحتاج إلى فهم طبيعة القطاع والنتائج التي يمكن قياسها. والأهم وجود إرادة سياسية وإدارية تقبل بأن تكون المساءلة عن النتائج، لا عن سلامة الإجراءات وحدها. فقد يلتزم المسؤول بالتعليمات شكلياً، لكنه يفشل في تحقيق الهدف، وهنا يجب أن يظهر نظام التقييم والمحاسبة.

خطر التطبيق الشكلي

ينبغي الحذر من اختزال الإصلاح في تغيير النماذج المحاسبية أو المسميات الإدارية. فالتجارب الدولية تبين أن موازنة البرامج تنجح حين تصبح جزءاً من ثقافة الإدارة الحكومية، لا مجرد وثائق جديدة تُرفق بالموازنة التقليدية. وإذا لم توجد مؤشرات دقيقة، يمكن للجهات الحكومية اختيار أهداف عامة يصعب قياسها، أو تقديم أرقام لا تعكس الواقع. كما قد تُعاد تسمية أبواب الإنفاق على أنها برامج من دون تغيير طريقة التخطيط أو التنفيذ، فتتحول الموازنة الجديدة إلى موازنة بنود بثوب مختلف. ولهذا يجب أن تكون المؤشرات محددة وقابلة للتحقق ومرتبطة بمدة زمنية، وأن تخضع النتائج للتدقيق المستقل، مع نشر تقارير تسمح للبرلمان والجهات الرقابية والمواطنين بمقارنة ما خُطط له بما تحقق.

التكامل بين المؤسسات

يتطلب نجاح هذا النهج تنسيقاً وثيقاً بين وزارة المالية ووزارة التخطيط والوزارات التنفيذية والجهات الرقابية والسلطة التشريعية. فوزارة المالية تدير التخصيصات، ووزارة التخطيط تربط البرامج بالأهداف التنموية، بينما تتولى الجهات التنفيذية التطبيق، وتراقب المؤسسات المختصة النزاهة والكفاءة. أما مجلس النواب، فلا ينبغي أن يقتصر دوره على مناقشة حجم التخصيصات، بل يجب أن يراجع نتائج البرامج السابقة قبل الموافقة على تمويلها من جديد. فالبرنامج الذي يفشل باستمرار لا يجوز أن يحصل على الأموال نفسها من دون تعديل أو مساءلة. كما يجب ربط موازنة البرامج بالخطط الوطنية والمحلية، حتى لا تعمل الوزارات والمحافظات في اتجاهات متعارضة. فالغاية ليست إعداد موازنة أكثر تعقيداً، بل بناء إدارة أكثر قدرة على تعظيم العائد من كل دينار.

الشفافية والمساءلة

توفر موازنة البرامج، إذا طُبقت بصورة صحيحة، فرصة لتعزيز الشفافية. فبدلاً من عرض أرقام عامة، تستطيع الحكومة بيان ما خصص لكل برنامج، وما أنجز، وما تعثر، وأسباب الانحراف عن الأهداف. وهذا يتيح للمواطن معرفة أثر الموازنة في حياته، ويساعد وسائل الإعلام والباحثين على تقييم الأداء. كما يصعب على المسؤول تبرير ضعف الإنجاز بمجرد القول إن الأموال صُرفت وفق القانون. لكن الشفافية تحتاج إلى نشر البيانات في مواعيد منتظمة وبصيغة مفهومة، وإتاحة المعلومات الأساسية للرأي العام، وحماية أجهزة الرقابة من التدخل السياسي. فالمساءلة لا تتحقق إذا بقيت نتائج الأداء داخل الملفات الحكومية.

الخاتمة

يقف العراق أمام فرصة لإعادة تعريف الموازنة العامة، بحيث تصبح أداة لقياس الأداء وصناعة السياسات، لا مجرد وسيلة لتوزيع الموارد وتمويل الجهاز الحكومي. وإذا أُحسن تنفيذ التحول، فقد يؤسس لمرحلة جديدة من الحوكمة المالية يكون معيار النجاح فيها جودة الخدمات، وكفاءة الإنفاق، والأثر التنموي المستدام. غير أن التحدي الحقيقي لا يكمن في إعداد موازنة مختلفة، بل في بناء دولة تُدار بعقلية مختلفة؛ دولة تجعل النتائج معياراً للنجاح، وتربط التمويل بالأداء، وتوقف البرامج الفاشلة، وتكافئ المؤسسات الكفوءة، وتجعل المساءلة ثقافة راسخة. وعندها فقط يمكن القول إن العراق لم يغير شكل موازنته فحسب، بل بدأ مسار إصلاح اقتصادي ينتقل فيه المال العام من تمويل البيروقراطية إلى بناء التنمية وخدمة المواطن.

دور الصناعات الناشئة في العراق
وأهميتها في تعزيز التنوع الاقتصادي وبناء اقتصاد تنافسي

علي ارباط البغلاني

المقـدمة

تعد الصناعات الناشئة من القطاعات القادرة على خلق فرص عمل، وتنشيط التنمية المحلية، وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن دورها في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

أولاً: آليات الإنتاج في بناء اقتصاد تنافسي

1. رفع كفاءة الإنتاج وخفض التكاليف
تحديث خطوط الإنتاج والأثمنة يقللان الهدر ويزيدان الإنتاج، ما يخفض تكلفة الوحدة المنتجة ويمنح المنتج العراقي ميزة سعرية.

2. الجودة وطرق التعبئة الحديثة
الالتزام بالمواصفات القياسية ووسائل التعبئة الحديثة والتسويق الرقمي يرفع قيمة المنتج ويفتح أبواب الأسواق بثقة.

3. الابتكار ومواكبة متطلبات السوق
المرونة العالية للمشاريع الناشئة تسمح بابتكار منتجات تلائم رغبات المستهلك وتسد الفجوات في السوق.

4. المنافسة الايجابية الداخلية
تعدد المشاريع يخلق منافسة صحية تدفع لتحسين الأداء وتطوير المهارات وتقليل التكاليف وتقديم الأفضل.

5. التكامل مع سلاسل القيمة المحلية
دمج الصناعات الناشئة مع الزراعة والخدمات والنقل يزيد القيمة المضافة ويعزز الاعتماد على الموارد المحلية.

ثانياً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الناشئة

تحسين المستوى المعيشي والاستقرار الاجتماعي
ارتفاع الدخل وفرص العمل يعززان الاستقرار الاجتماعي والحد من الهجرة الداخلية والخارجية.

تنويع الاقتصاد والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي
تنوع قاعدة الإنتاج يجعل الاقتصاد أكثر قدرة على مواجهة الأزمات والصدمات الخارجية.

زيادة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
رفع مساهمة القطاع الصناعي يقلل الاعتماد على النفط ويزيد الدخل غير النفطي.

تنمية المناطق الغزيرة بالموارد الأولية
إقامة الصناعات قرب المصادر أو في المناطق الزراعية يحقق تنمية مكانية متوازنة بين المناطق.

تشغيل العمالة والقضاء على البطالة
استيعاب الأيدي العاملة ولا سيما الشباب والخريجين يسهم في الحد من البطالة ورفع مستويات الدخل.

ثالثاً: متطلبات نجاح الصناعات الناشئة في العراق

1. حماية المنتج الوطني
فرض رسوم جمركية مدروسة أو قيود كمية موقتة على السلع المستوردة التي تنافس المنتج المحلي بشكل غير عادل.

2. التمويل المستدام
توفير قروض ميسرة منخفضة الفائدة وطويلة الأجل، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وجذب الاستثمارات.

3. البنية التحتية والخدمات اللوجستية
توفير الكهرباء المستقرة وتطوير النقل والخدمات اللوجستية لخفض التكاليف ورفع تنافسية المنتج.

4. بناء القدرات والكفاءات
تطوير التعليم المهني والتقني والتدريب المتخصص وربط التعليم باحتياجات سوق العمل.

5. الاصلاح الإداري وتسهيل الإجراءات
تبسيط القوانين وتأسيس الشركات ومنح الرخص والتحول الرقمي ومكافحة الفساد لضمان بيئة استثمارية مستقرة.

6. تشريعات وسياسات داعمة للصناعة
سن قوانين تحمي المنافسة العادلة وتوفر الحوافز الضريبية وتدعم البحث والتطوير والابتكار.

الخلاصة

تمثل الصناعات الناشئة ركيزة اساسية للتحول من اقتصاد ريعي أحادي يعتمد علي النفط إلي اقتصاد إنتاجي متنوع وقادر على المنافسة، وهي ضرورة وطنية لبناء اقتصاد عراقي أكثر قوة وتوازناً واستدامة.

دعم الصناعات الناشئة اليـوم... استثمار في عراق الغد

دور الصناعات الناشئة في العراق وأهميتها في تعزيز التنوع الاقتصادي وبناء اقتصاد تنافسي

علي ارباط البغلاني

لا يقتصر أثر الصناعات الناشئة على زيادة الإنتاج فحسب، بل يمتد إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية وتنموية. فهي من أكثر القطاعات قدرة على خلق فرص عمل جديدة، واستيعاب الشباب والخريجين، وتحسين الدخل وتنشيط الأسواق المحلية. كما أن توطين هذه الصناعات في المحافظات القريبة من مصادر المواد الأولية وفي البيئات الزراعية يمكن أن يسهم في تحقيق تنمية مكانية أكثر توازناً، ويحد من تركز النشاط الاقتصادي في مدن أو مناطق محددة. وتزداد أهمية الصناعات الناشئة في العراق بسبب الحاجة إلى تقليل الاعتماد المفرط على النفط، وتوسيع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. فكلما اتسعت القاعدة الإنتاجية، أصبح الاقتصاد أكثر قدرة على مواجهة تقلبات أسعار النفط والصدمات الخارجية، وأكثر مرونة في تمويل التنمية وخلق فرص العمل.

أولاً: تحديث آليات الإنتاج

يتطلب تحويل الصناعات الناشئة إلى رافعة حقيقية للاقتصاد إعادة صياغة آليات الإنتاج وتحديثها، بما يمكّن المنتجات العراقية من منافسة السلع المستوردة والدخول إلى الأسواق الإقليمية. وتبدأ القدرة التنافسية من رفع كفاءة الإنتاج المحلي وخفض التكاليف. فتبني تقنيات التصنيع الحديثة، وإدخال الأتمتة، وتحديث خطوط الإنتاج، واعتماد أساليب الإدارة المرنة، كلها عوامل تقلل الهدر في المواد الأولية والطاقة والوقت، وتزيد حجم الإنتاج. وينعكس ذلك على خفض كلفة الوحدة المنتجة، ومنح السلعة العراقية قدرة أفضل على المنافسة السعرية. لكن السعر وحده لم يعد كافياً. فالمستهلك يقارن بين الجودة والتصميم والتعبئة وخدمة ما بعد البيع، لا بين الأسعار فقط. ولهذا ينبغي أن تلتزم الصناعات الناشئة بالمواصفات القياسية، وأن تطور وسائل التعبئة والتغليف، وتستخدم التسويق الرقمي، وتحسن صورة المنتج. فالمظهر الجيد والجودة الثابتة يرفعان ثقة المستهلك، ويساعدان المنتج الوطني على الانتقال من السوق المحلية إلى أسواق أوسع. كما تتميز المشروعات الناشئة بمرونة أعلى من الشركات التقليدية الكبرى، ما يجعلها أكثر قدرة على الابتكار والتكيف مع تغيرات السوق. ويمكنها تطوير منتجات تتناسب مع احتياجات المستهلك العراقي، وسد الفجوات التي لا تلبيها السلع المستوردة، والاستفادة من الحلول الرقمية والتقنيات منخفضة الكلفة.

ثانياً: المنافسة الداخلية ورفع الأداء

إن اتساع عدد المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة يخلق منافسة إيجابية داخل السوق العراقية. وهذه المنافسة تدفع أصحاب المصانع إلى تحسين الجودة، وتطوير مهارات العاملين، وتبني تقنيات أكثر كفاءة. ولا تعني المنافسة ترك المشروعات الناشئة تواجه الشركات الأجنبية الكبرى من دون حماية أو دعم، بل تعني بناء سوق تمنع الاحتكار وتكافئ الكفاءة. فكلما تعددت المشروعات وتنوعت منتجاتها، ازدادت الخيارات أمام المستهلك، وارتفع مستوى الأداء في القطاع الصناعي كله. كما تسهم المنافسة في نشر ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، وتشجع الشباب على إنشاء مشروعات بدلاً من الاعتماد الكامل على الوظائف الحكومية. وهذا التحول ضروري في بلد يعاني تضخم القطاع العام وضعف قدرة الدولة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين إلى سوق العمل.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية

تؤدي الصناعات الناشئة دوراً في تشغيل العمالة، لأنها تحتاج إلى فنيين وعمال وإداريين ومهندسين ومسوقين. كما تخلق فرصاً غير مباشرة في النقل والتخزين والصيانة والتغليف والتجارة المحلية. ويساعد انتشار هذه الصناعات في المحافظات على الحد من البطالة والهجرة الداخلية، ويمنح السكان فرصاً للعمل بالقرب من مناطقهم. كما يمكن إقامة الصناعات الغذائية قرب المناطق الزراعية، وصناعات مواد البناء قرب مصادرها الأولية، بما يقلل كلفة النقل ويرفع القيمة المضافة للموارد المحلية. وتسهم هذه الصناعات أيضاً في زيادة مساهمة القطاع التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي، وتقليل الاعتماد على تصدير المواد الخام. فبدلاً من بيع الموارد الأولية بأسعار محدودة، يمكن تحويلها إلى منتجات النهائية أو المصنعة جزئياً ذات قيمة أعلى. ومع اتساع القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، يصبح الاقتصاد أكثر تنوعاً وقدرة على امتصاص الأزمات. فالتنوع لا يعني زيادة عدد الأنشطة فقط، بل تقليل تعرض الدولة لخطر الاعتماد على مصدر واحد للإيرادات.

رابعاً: حماية المنتج الوطني

تحتاج الصناعات الوليدة إلى حماية مدروسة من إغراق السوق بالسلع المستوردة، ولا سيما عندما تدخل بعض المنتجات بأسعار تقل عن كلفتها الحقيقية أو تستفيد من دعم حكومي في دول المنشأ. ويمكن للدولة استخدام رسوم جمركية تصاعدية، أو قيود كمية مؤقتة، على السلع التي تتوافر لها بدائل محلية قادرة على تلبية الطلب. لكن هذه الحماية يجب أن تكون محددة زمنياً ومرتبطة بتحسن الأداء، حتى لا تتحول إلى غطاء للاحتكار أو لإنتاج سلع مرتفعة الثمن ومنخفضة الجودة. كما ينبغي مراقبة الأسعار ومنع الاتفاقات الاحتكارية، لأن حماية المنتج الوطني لا تعني تحميل المستهلك كلفة إضافية غير مبررة، بل منحه سلعة محلية جيدة بسعر عادل.

خامساً: التمويل والاستثمار

يمثل نقص رأس المال وصعوبة الحصول على التمويل من أكبر العقبات أمام رواد الأعمال. فالمشروعات الصناعية تحتاج إلى تمويل طويل الأجل، بسبب كلفة الآلات والمباني وفترة الوصول إلى الإنتاج. ولهذا يجب تطوير سياسات مصرفية توفر قروضاً ميسرة ومنخفضة الفائدة وطويلة الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع ربط التمويل بدراسات جدوى حقيقية ومتابعة الأداء. كما ينبغي إنشاء صناديق ضمان تساعد المصارف على تقليل مخاطر الإقراض، وتشجيع رأس المال الاستثماري والشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويجب أن يتجه الدعم إلى المشروعات القادرة على الإنتاج والتشغيل والتصدير، لا أن يتحول إلى قروض استهلاكية أو امتيازات توزع على أساس العلاقات السياسية.

سادساً: البنية التحتية والمهارات

ترتبط كلفة المنتج بجودة الكهرباء والنقل والمياه والاتصالات والخدمات اللوجستية. فإذا اضطرت المصانع إلى توليد الكهرباء ذاتياً أو تحمل كلفة نقل مرتفعة، فستفقد جزءاً كبيراً من قدرتها التنافسية. لذلك يحتاج العراق إلى مناطق صناعية متكاملة توفر الطاقة المستقرة والطرق والمخازن والمختبرات وخدمات الجمارك، وتربط المنتجين بالموانئ والأسواق. كما يحتاج إلى تحديث التعليم المهني والتقني، وإنشاء مراكز تدريب بالشراكة مع المصانع، وإعادة توجيه بعض التخصصات الجامعية نحو حاجات سوق العمل الصناعي. فالصناعة الحديثة لا تقوم على الآلات وحدها، بل على عمالة ماهرة قادرة على التشغيل والصيانة وضبط الجودة والإدارة.

سابعاً: الإصلاح الإداري

تعد البيروقراطية وتعقيد الإجراءات والفساد من أبرز العوامل الطاردة للاستثمار. ولذلك يجب تبسيط تأسيس الشركات ومنح الرخص، والتحول إلى المنصات الرقمية، وتحديد مدد قانونية لإنجاز المعاملات، وتقليل تعدد الجهات التي يراجعها المستثمر. كما ينبغي استقرار التشريعات وحماية حقوق الملكية والعقود، وتفعيل القضاء التجاري، ومنع الابتزاز الإداري. فالمستثمر يحتاج إلى بيئة واضحة يمكنه توقع قواعدها.

الخاتمة

تمثل الصناعات الناشئة ركيزة أساسية في انتقال العراق من اقتصاد ريعي أحادي إلى اقتصاد إنتاجي متنوع وقادر على المنافسة. فهي تسهم في خلق فرص العمل، وتنمية المحافظات، وزيادة القيمة المضافة للموارد، وتنشيط القطاعات المرتبطة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. لكن نجاحها يتطلب سياسة متكاملة تجمع بين تحديث الإنتاج، وحماية السوق باعتدال، وتوفير التمويل، وتطوير البنية التحتية، وبناء المهارات، وإصلاح البيئة الإدارية والقانونية. إن دعم الصناعات الناشئة لم يعد خياراً تنموياً ثانوياً، بل ضرورة وطنية. فالعراق الذي يريد تقليل اعتماده على النفط يحتاج إلى مصانع قادرة على الإنتاج، وشركات قادرة على الابتكار، وبيئة تسمح لرأس المال الوطني بالنمو. وعندما تتحول الموارد المحلية إلى منتجات، والبطالة إلى عمل، والأفكار إلى مشروعات، يبدأ الاقتصاد العراقي فعلياً ببناء قاعدة تنافسية أكثر قوة وتوازناً واستدامة.

الوعي الأخلاقي
عند تلقي الخبر الرقمي

في المسافة بين الاستجابة السريعة والاختيار الواعي
تتحدد المسؤولية الأخلاقية

زهراء عقيل

1. من لحظة وصول الخبر

خبر واحد... طريق مختلف في كل إنسان

يصل الخبر ← انفعال أولي ← يتحول إلى حكم ← موقف يتشكل ويمتد أثره إلى الآخرين

الخبر يصل في ثوان...
لكن فهم أثره فينا يحتاج وقتاً أطول

2. الحكم الفردي وتكون الأثر الاجتماعي

من انفعال فردي إلى صورة جماعية

انفعال فردي وتصورات سابقة ← مشاركة وتداول متكرر ← تكوين صورة اجتماعية ← أثر طويل المدى في الثقة والعلاقات

كل مشاركة... فعل صغير في بناء اجتماعي واسع
يصنع سمعة أو يهدم ثقة

3. أبعاد المسؤولية الأخلاقية في تداول الخبر

قيمة معرفية
تتعلق بصحة الخبر ودقته

قيمة تأويلية
تخص الطريقة التي فهم بها وسياق عرضه

قيمة اجتماعية
تظهر في الأثر الذي يحدثه على الأشخاص والمجتمع

المعلومة التي تتداول توثر في الثقة، والكرامة، وحدود الحوار

4. كيف يتشكل المعنى ويتغير؟

اقتباس من السياق ← صورة مرافقة ← عنوان مختصر ← توقيت مثالي للإثارة ← حكم سريع قبل فهم التفاصيل

قد يكون الخبر صحيحاً... لكن عرضه يغير المعنى

5. المسافة بين الانفعال والموقف

طريق الانفعال والاستعجال

أثر طويل وصعب التصحيح ← إضعاف الثقة والمجتمع ← تأثير سلبي واسع الانتشار ← تعميم وأحكام مسبقة ← اندفاع في النشر

الانفعال يمنح الخبر قوة... لكنه يخلق ضرراً أطول

طريق الوعي والتريث

موقف مسؤول ← التريث قبل المشاركة ← فهم السياق ومقارنة الروايات ← التحقق من المصدر ← تقدير الأثر على الآخرين

التريث لا يوقف الخبر... بل يحمي الحكم من الاندفاع

6. المسؤولية مشتركة في الفضاء الرقمي

الجمهور
الوعي الجمعي يدعم المحتوى المسؤول

المؤسسات الإعلامية
عرض متوازن، سياق واضح، مهنية في النقل

المنصات
تصميم يحفز المحتوى الهادف لا الإثارة

الفرد
التحقق، التريث وتقدير الأثر قبل المشاركة.

أخلاق المجال الرقمي تتكون من تفاعل هذه الأطراف

7. ماذا نحمي بممارستنا الأخلاقية؟

مساعدة الحقيقة على الوصول ← حماية السلم الاجتماعي ← فتح أفاق الحوار ← صون كرامة الأشخاص ← بناء الثقة في المجتمع

الكلمات العابرة قد تبني مجتمعات... أو تهدمها

الخلاصة

الأخبار تصل بسرعة...
لكن الحكم يجتاج وعياً ومسؤولية.
قبل أن تشارك خبرا، اسأل نفسك دائماً:
هل أنا أضييف فهماً... أم لقل أثرا قد يحرج الأخرين؟

- تحقق قبل أن تنشر
- تريث قبل أن تحكم
- تقدير الأثر قبل أن تشارك

الخبر عابر... أما الأثر فباقي

الوعي الأخلاقي عند تلقي الخبر الرقمي

زهراء عقيل

لا تنتهي قصة الخبر عند ظهوره على الشاشة، بل تبدأ عندما يدخل إلى وعي المتلقي ويوقظ فيه خوفاً أو غضباً أو تعاطفاً أو رغبة في التصديق. فالخبر الواحد قد يصل إلى آلاف الأشخاص، لكنه لا يسلك الطريق ذاته داخل كل واحد منهم؛ إذ يمر عبر خبراته وصوره الذهنية، ثم يتحول من معلومة إلى انفعال، ومنه إلى حكم وموقف قد ينتقل أثره إلى الآخرين. تهتم أخلاقيات الإعلام الرقمي عادة بصحة المحتوى ومشروعية نشره، غير أن المسؤولية الأخلاقية لا تتوقف عند منتج الخبر أو المؤسسة الإعلامية، بل تشمل أيضاً طريقة استقباله وتفسيره وتداوله. فالمتلقي لم يعد طرفاً سلبياً، بل أصبح مشاركاً في إنتاج الأثر العام بالتعليق وإعادة النشر. ومن هنا يبرز السؤال الأساسي: إذا بدأت المعلومة أثرها بانفعال تلقائي، ثم تحولت إلى حكم وموقف، فأين تبدأ مسؤولية الإنسان الأخلاقية؟

الخبر داخل الذات

يصل الخبر إلى إنسان يحمل ذاكرة وتجارب ومخاوف وتصورات سابقة عن العالم. ولهذا قد يبدو خبر ما مقنعاً، لا بسبب قوة أدلته، بل لأنه ينسجم مع صورة مستقرة في ذهن المتلقي أو يؤكد توقعاً كان ينتظر إثباته. فالإنسان يميل إلى قبول ما يوافق معتقداته السابقة، ويتحفظ تجاه ما يناقضها. وفي البيئة الرقمية تتضاعف هذه النزعة، لأن المنصات تعرض محتوى قريباً من اهتماماته، فينشأ داخل دائرة معلومات متشابهة تمنحه شعوراً بأنه يرى الحقيقة كاملة. وعندها لا يبقى الخبر مضموناً خارجياً، بل يدخل في تركيب الموقف الشخصي. وقد يوقظ غضباً قديماً تجاه شخص أو جماعة، أو يعزز خوفاً اجتماعياً، أو يمنح حكماً سابقاً مبرراً جديداً. وهنا تبدأ الحكاية الأخلاقية للخبر داخل الذات قبل تحوله إلى سلوك.

من الحكم الفردي إلى الأثر الاجتماعي

حين يتحول أثر الخبر إلى حكم، يجد هذا الحكم طريقه إلى المجال العام عبر تعليق أو مشاركة. وهكذا يغادر الخبر حدود الشاشة، ويشارك في تشكيل صور الأشخاص والجماعات وفي تحديد مستوى الثقة بينهم. وقد يبدأ خبر ضعيف التوثيق بانفعال فردي، ثم يتحول مع تكراره إلى صورة راسخة عن فئة اجتماعية أو سياسية أو دينية. ومع كثرة الظهور، يكتسب المحتوى قوة إقناعية لا تأتي من صحته، بل من تكراره. وبعد مدة، قد تصبح الصورة التي أنتجها جزءاً من الوعي الجمعي، حتى إذا ظهرت معلومات أدق بقي أثر الحكم الأول حاضراً. وهنا تكون مواجهة الأثر أصعب من تصحيح الخبر نفسه. فقد يسهل حذف منشور أو إصدار تكذيب، لكن يصعب إزالة الشك أو الخوف أو الكراهية التي استقرت في الذاكرة الاجتماعية. لذلك ترتبط المسؤولية الأخلاقية بثلاثة أبعاد: قيمة معرفية تتعلق بصحة الخبر، وقيمة تأويلية تتصل بالطريقة التي فُهم بها، وقيمة اجتماعية تظهر في النتائج التي يتركها تداوله. فكل مشاركة تنقل مضموناً، لكنها تشارك أيضاً في بناء البيئة التي تتكون داخلها أحكام الآخرين.

الحقيقة لا تنفصل عن السياق

قد يكون مضمون الخبر صحيحاً في أصله، لكنه يكتسب معنى مضللاً عندما يُقتطع من سياقه، أو يُعرض في توقيت يستثمر الغضب والخوف، أو تُحذف منه عناصر أساسية تغير دلالته. فالصورة المرافقة، والعنوان المختصر، وترتيب الوقائع، وطريقة اختيار الكلمات، كلها تشارك في صياغة المعنى. وقد يقرأ المستخدم عنواناً مثيراً ثم يبني موقفه قبل فتح الخبر، أو يشاهد مقطعاً قصيراً مقتطعاً من حديث طويل فيفهمه على نحو يختلف عن سياقه الحقيقي. ولهذا لا تقتصر أخلاقيات التداول على السؤال: هل المعلومة صحيحة؟ بل تمتد إلى أسئلة أخرى: هل قُدمت في سياقها؟ وهل حُذفت منها تفاصيل جوهرية؟ وهل صيغ العنوان لتوضيح الحقيقة أم لاستثارة التفاعل؟ وهل يؤدي نشرها بهذه الطريقة إلى فهم أدق أم إلى حكم متسرع؟ فالحقيقة الإعلامية ليست كلمات صحيحة فقط، بل علاقة متوازنة بين المعلومة وسياقها وعرضها.

المسافة بين الانفعال والموقف

يفرض التدفق المتسارع للأخبار إيقاعاً تضيق فيه المسافة بين وصول المعلومة واتخاذ موقف منها. فالمنصات تشجع المستخدم على الرد الفوري، وتحوّل سرعة التفاعل إلى قيمة، حتى يكاد الخبر يصل محملاً بموقف جاهز يدعو المتلقي إلى تبنيه قبل منحه فرصة للفهم. غير أن الانفعال الأول، وإن كان تلقائياً، لا يعفي الإنسان من المسؤولية عن الموقف الذي يبنيه عليه. فالغضب قد يتحول إلى اندفاع في النشر، وقد يصبح دافعاً إلى البحث والتحقق. والخوف قد يقود إلى تعميم متسرع، وقد يدفع إلى مقارنة الروايات وفهم أسباب القلق. وهنا يظهر الفرق بين ما يطرأ على الإنسان وما يختار تبنيه. فالانفعال يفتح الطريق، لكن الحكم يحدد الوجهة. والمسؤولية الأخلاقية تبدأ عندما يراجع المتلقي استجابته الأولى قبل تحويلها إلى قرار أو مشاركة. وهذه المسافة بين الشعور والفعل هي التي يستعيد فيها الإنسان استقلال حكمه.

التريث بوصفه فعلاً أخلاقياً

لا يعني التريث اللامبالاة أو تجنب المواقف، بل يعني منح الحكم وقتاً كافياً حتى يتشكل على أساس المعرفة لا الانفعال وحده. فهو يتيح العودة إلى المصدر، وفهم السياق، ومقارنة الروايات، والتحقق من التاريخ والصورة والجهة الناشرة. كما يدفع الإنسان إلى سؤال نفسه: هل صدق الخبر لأنه موثق، أم لأنه وافق موقفاً سابقاً؟ وهل يرفضه لضعف أدلته، أم لأنه يناقض ما يرغب في تصديقه؟ ويمتد التريث إلى تقدير الأثر المتوقع للنشر. فقد تكون المعلومة صحيحة، لكن نشرها بطريقة مهينة يعتدي على كرامة شخص، أو يعرض ضحية للخطر، أو يحول مأساة إنسانية إلى مادة للفرجة. لذلك لا يكفي امتلاك المعلومة لتبرير تداولها؛ إذ يجب النظر في الضرر والفائدة والخصوصية والكرامة.

مسؤولية الفرد والمنصة والمؤسسة

لا يتحرك الفرد في فراغ، بل داخل بيئة رقمية تصمم إيقاع التلقي. فالمنصات تمنح المحتوى المثير حضوراً أوسع، وتكافئ المنشورات التي تحقق تفاعلاً سريعاً، بينما تحدد المؤسسات الإعلامية العناوين والصور وأساليب العرض، ويمنح الجمهور المحتوى امتداده بالمشاركة. وقد يتحول التفاعل إلى علامة زائفة على الصدقية، فيفترض المستخدم صحة الخبر لانتشاره، مع أن الانتشار قد ينتج من الإثارة أو الخوف أو التنظيم المتعمد. لذلك تتوزع المسؤولية بين الفرد والمنصة والمؤسسة الإعلامية والجمهور. فالمؤسسة مسؤولة عن التحقق والسياق، والمنصة مسؤولة عن تصميم آليات لا تكافئ التضليل، والمستخدم مسؤول عن عدم تحويل انفعاله إلى أداة لنشر الضرر.

الخاتمة

يبقى الرهان الأخلاقي في العالم الرقمي متعلقاً بقدرة الإنسان على الحكم. فالأخبار قد ينتهي حضورها خلال ساعات، لكن الأحكام التي خلّفتها قد تبقى في الذاكرة والعلاقات، وتؤثر في الثقة وكرامة الأشخاص وصور الجماعات. ولا تبدأ المسؤولية عند الضغط على زر المشاركة، بل حين يختار الإنسان كيف يفهم ما وصل إليه، ويراجع انفعاله، ويقدّر أثر الخبر في حياته وحياة الآخرين. إن ملكة الحكم تحفظ للإنسان قدرته على الفصل بين ما يشعر به وما يقرر تبنيه. وفي بيئة تدفع إلى السرعة، يصبح التريث مقاومة أخلاقية، ويصبح التحقق حماية للعقل والمجتمع معاً. فالخبر العابر قد يتحول إلى أثر طويل، والفارق بينهما تصنعه لحظة وعي يسأل فيها المتلقي: هل ما أراه صحيح؟ وهل فهمته في سياقه؟ وهل يستحق أن أمنحه حياة جديدة عبر المشاركة؟

مركز دراسات الشهيد الخامس

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة رسالته ومحور جهوده ركزت على النهضة العلمية وتصنيف نظام قضايا العالم العربي والإسلامي ولاسيما الشرق الأوسط وتعزيز الحوار البناء بين الرأي والرأي الآخر.

يضم المركز ثلة من النخب الفكرية والعلمية في العالم العربي والإسلامي لتحقيق رسالته، كما يتكون المركز من أربع لجان علمية وهي:

- اللجنة الثقافية الاجتماعية
- اللجنة السياسية الأمنية
- لجنة الأدب والفن
- اللجنة الاقتصادية

شُكْرًا وَتَقْدِيرًا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير

إلى جميع الكتّاب والباحثين الكرام الذين أسهموا بمقالاتهم القيمّة وأفكارهم النيرة في العدد الأخير من الأسبوعية.

SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES
مرکز دراسات الشهید الخامس
مرکز دراسات الشهید الخامس